

دراسات اشتراكية

- وحدة القوى اليسارية
- حلف الأطلنطي والتهديد بالحرب
- الفيلام السياسي
- مؤتمر نظري عالمي:

الاقب تصاد والسياسة

سبتمبر ١٩٧٨

السنة السابعة

٩



اهداءات ۲۰۰۱

ا.د احمد ابوزيد

انثروپولوجى



دراسات اشرالية

مجلة شهرية • تصدر عن دار الهلال • السنة السابعة "٩" • سبتمبر ١٩٧٨

● المكسيك :

وحدة القوى اليسارية ٢

● الدراسة الأولى :

حلف الاطلنطي والتهديد بالحرب ١٠

● الدراسة الثانية :

الاقتصاد الرأسمالى .. المصاعب والعقبات ٢٢

● سينما :

المفيلم السياسى ٣٣

● مؤتمر نظرى :

الاقتصاد والسياسة ٤٧

● أحداث الشهر :

السينما العربية الافريقية ٨٣

● شريط الانباء :

لقاء القمة فى بون ٨٥

→ العام العالمى للطفولة →

المكسيك

وحدة القوى اليسارية

بقلم : اليجو منديس جارسيا

لأكثر من ستة شهور الآن ، وحزبنا يعمل لتنفيذ قرارات اجتماع مشترك في ديسمبر ١٩٧٧ للجان المركزية للحزب الشيوعي المكسيكي ، وحزب الشعب المكسيكي ، والحزب الاشتراكي الثوري . وكان الاجتماع حدثا هاما في السياسة القومية ومن الضروري أن يشجع عنه نتائج مفيدة . فلقد تبنت الاحزاب الثلاثة اعلانا بالوحدة تعهدت فيه باقامة الميكانزمات اللازمة للتوصل الى اندماجها العاجل ، والقيام بنشاط جماهيري مشترك ، وتطوير برنامج مشترك للخروج من الازمة الاقتصادية الاجتماعية ، والسياسية ، وتطوير العمل الموحد مع القوى اليسارية الاخرى والنضال من أجل حزب عمالي جماهيري قادر على توحيد أقسام عريضة من الشعب كقوة تواجه الاحزاب البرجوازية ، وتنظيم النضال للتغيير الديمقراطي والمعادى للامبريالية والاحتكار والذي يحتاجون اليه كثيرا .

والوثائق التي ناقشها الاجتماع المشترك وضعت مسودتها بشكل مشترك قيادات الاحزاب الثلاثة . وقدم التقرير الرئيس جيلبرتو رينسون جالاردو ، عضو اللجنة التنفيذية للجنة المركزية للحزب الشيوعي المكسيكي . وقدم مانيويل ستيغنس جارسيا ، عضو القيادة القومية لحزب الشعب المكسيكي ، مسودة الاعلان السياسي .

وسبق الاجتماع نشاط تحضيرى . وحتى قبل المؤتمر القومى الثامن عشر لحزبنا « مايو ١٩٧٧ » عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المكسيكي واللجنتين المركزيتين لكل من الحزبين الآخرين اجتماعات مشتركة وضعوا فيه وأقروا معا دراسات عن النضال من أجل الإصلاح السياسى ومخرجا من الازمة . وكانت تلك الاجتماعات تعبيرا عن شعور قوى بالوحدة التنظيمية بين الاحزاب الثلاثة . وجاء فى الاعلان الذى أقره الاجتماع المشترك للجنتين المركزيتين للحزب الشيوعي المكسيكي وحزب الشعب المكسيكي (١) ، أن هذا الاجتماع خطوة هامة نحو الوحدة التى ستتحشد معا كافة الماركسيين اللينينيين وأنصار الاشتراكية فى المكسيك (٢) .

وحدد المؤتمر الثانى عشر للحزب الشيوعي المكسيكى موقفه من هذا التطور الهام والجديد بين القوى الماركسية اللينينية لليسار . ووجد موقفه انعكاسه فى تقرير السكرتير العام للجنة المركزية ارنولدو مارتينيز فيرديجو ، الذى وافق عليه المؤتمر . ويتضمن القرار الرئيسى للمؤتمر هذه المبادئ : « ان التوحيد يفترض مقدما تماثل الاهداف والمبادئ وخبرة مكثفة مشتركة فى النضال ... وموقفنا واضح بهذا الخصوص : فنحن ندافع عن حزب للطبقة العاملة يكافح ضد الرأسمالية ومن أجل الاشتراكية يسترشد بنظرية الاشتراكية العلمية ، وفى حياته الداخلية ، بالمركزية الديمقراطية . ونحن نؤيد كذلك الفرضية القائلة بأن حزبا ثوريا للطبقة العاملة ينبغى أن يصوغ فى لغة واضحة نظرية الانتقال الى الاشتراكية فى المكسيك ، ويضع برنامجا يحدد الاهداف ووسائل بلوغها ، ويحدد تكتيكات للدفاع اليومى عن مصالح البروليتاريا والجماهير العاملة الاخرى .

« وفى نفس الوقت ، فان حزبا ثوريا للطبقة العاملة يجب أن يستند الى مبادئ الاممية البروليتارية والتضامن مع شعوب العالم » .

واعلان الوحدة الذى أقرته الاحزاب الثلاثة فى الاجتماع المشترك للجانبين المركزية ، وموقفها المتماثل من مشاكل المكسيك الاقتصادية والسياسية الرئيسية ، ليست تطورات عرضية . انها تعبير عن علاقاتها الايدولوجية الاوثق ، وتصميمها الحازم على العمل من أجل حزب ماركسى لينينى واحد للطبقة

(١) كان يسمى بحزب الشعب الاشتراكي « الاغلبية » فى ذلك الوقت .

(٢) أبوزيسيون ، ١٤ مايو ١٩٧٧ .

العامة • ويقول الاعلان « ان الحزب الذى تحتاجه الطبقة العاملة ينبغى أن يسترشد بالنظرية الماركسية - اللينينية مطبقة على الواقع القومى • وينبغى أن يقاوم كل ما يعرقل نموه ، وكذلك تلك الاتجاهات الضارة كالحلقية ، والانتهازية ، والمراجعة ، والجمود العقائدى • وينبغى أن يضع فى اعتباره على الدوام الظروف التاريخية السائدة فى بلادنا ، وكذلك عادات وخصائص شعب المكسيك ، دون أن يتخلى اطلاقا عن مواقفه الاممية • وينبغى أن يبنى حياته الداخلية على أساس المركزية الديمقراطية ، والمناقشة الحرة ، والانضباط الصارم فى تنفيذ القرارات • وينبغى أن يكون لديه برنامج اشتراكى ، ديمقراطى ، معادى للامبريالية يستهدف تطورا ديمقراطيا لخير الشعب ، ويوفر للشعب المشاركة فى ادارة كل مجال للنشاط الاقتصادى ، والسياسى والاجتماعى ، ويبين للشعب الطريق الى الاشتراكية » •

« ان هذا الحزب وقد تعهد بتحمل مسؤوليته التاريخية ، سيكون عليه أن يشكل أعرض تحالفات ممكنة مع كافة الاحزاب التى تؤيد التطور الديمقراطى ، ومع مجموعات السكان التى لها مصلحة فى الاستقلال والتقدم الاجتماعى والحرية » (١)

وتعهدت الاحزاب التى وقعت على الاعلان بأن تطور ، ليس فقط ، وحدة العمل ، وانما كذلك الوحدة الايدولوجية ، حتى تصل الى آراء مشتركة حول المشاكل الرئيسية التى تهم الشعب والبلاد •

ان الحزب الشيوعى المكسيكى ، وحزب الشعب المكسيكى ، والحزب الاشتراكى الثورى مدفوعة بهذه المبادئ ، وبالرغبة فى صهر وحدتها خلال مجرى النضال ، قد اتفقت على ما يلى :

— اقامة لجان للوحدة فى الاحزاب الثلاثة على جميع المستويات التنظيمية •

— تطور بحث مشترك كأساس لتدريب الكادر فى المدارس ومجموعات الدراسة ، من خلال الندوات والكونفرنسات ، الخ •

— التعاون على كافة المستويات الدعائية كمقدمة لاصدار جريدة مشتركة فى المستقبل القريب •

— اقامة لجان لتحليل المشاكل السياسية الهامة ووضع مسودة وثائق وفقا لمفهوم مشترك ، وتداول تلك الوثائق ، بموافقة قيادة الحزب ، بين الاعضاء ، كمشاريع للمناقشة ، حتى يمكن وضع سياسة مشتركة فيما بعد •

• المطالبة بأن يسمح لكافة الأحزاب السياسية بالمشاركة في الانتخابات •

وقد أنجز قدر معين من العمل المشترك حول بعض هذه النقاط قبل ذلك .
فقبل اجتماع الأحزاب الثلاثة بوقت قصير ، مثلاً ، نظمت العصول المشتركة
الأولى لكادرات المستوى المتوسط ، وأخذ طلبتها ومحاضريها من الأحزاب الثلاثة .
وتقرر أن يعقد اجتماع مشترك آخر للجان الثلاث لدراسة العمل الموحد في
الانتخابات العامة عام ١٩٧٩ •

وقد استجابت الدوائر الديمقراطية والثورية بشكل موات لإعلان الوحدة .
وهذا أمر طبيعي ، لأن القوى اليسارية كانت تتطلع الى بداية ، أو على الأقل الى
الاتفاق حول العمل الموحد ، الذي بدونه لا يمكن حل مشاكل البلاد الاقتصادية
والسياسية والاجتماعية الصعبة . وهناك حاجة لهذه الخطوات نحو الوحدة
لوضع حد للآزمة على أساس ديموقراطي معاد للامبريالية والاحتكار ، في مقابل
حل على حساب الجماهير العاملة ولصالح رأسمالية الدولة الاحتكارية ، وهو
ما تتوق البرجوازية الحاكمة الى فرضه . كما أن هناك حاجة اليها لتجنب الوضع
الخطر الذي يمكن أن ينشأ في أزمة داخلية حادة يؤدي اليها عجز الحكومة الحالية
عن مواجهة المشاكل الضخمة لتدهور الدخل القومي وتصاعد البطالة •

وعندما تحدث عن النظرة الى حزب جماهيري للطبقة العاملة شدد أرنولدو
مارتينيز فيردوجو في تقريره الى المؤتمر الثاني عشر للحزب على أن غرض الجهود
التاريخية التي تقوم بها قيادة الحزب وأعضاؤه طوال السنوات الخمسين الماضية
كانت خلق تنظيم يربط الاشتراكية العلمية بحركة الطبقة العاملة • وتنفذ هذه
المهمة في كل فترة وفقاً للوضع المعين • ومن الممكن الآن تأسيس حزب ثوري
كبير للطبقة العاملة • وهذا نتيجة ، ليس فقط للجهود المباشرة للحزب الشيوعي
المكسيكي ، وإنما كذلك لاسهام الأحزاب والمنظمات الاشتراكية الأخرى ، ولتطور
الحركة الثورية ذاتها • وواجب الشيوعيين وجميع الذين يدركون ذلك أن يجدوا
حلولاً مناسبة « ويؤسسوا حزبا يرفع الطبقة العاملة الى وضع قيادي ويكون
قادراً على قيادتها في العمل من أجل تحطيم الرأسمالية وبناء مجتمع بدون
استغلالين أو مستغلين » •

وقال التقرير أن هنا منطقة هامة للتطابق بين آراء الشيوعيين وآراء غيرهم
من المكافحين من أجل الاشتراكية من الأحزاب والاتجاهات التي لم تتخذ بعد
طريق التوحيد ، وأعني بذلك ، الحزب المكسيكي للشعب العامل ، والاتجاه
الديموقراطي للاتحاد الموحد للمهندسين الكهربائيين ، اللذين يمثل زعماؤهما
تيارا سياسيا واحداً ، والمثقفين الماركسيين الذين يصعدون جريدتي
« استراتيجيا » و « بونتو كريتبكو » ، وكذلك آراء قادة مشهورين للرأي العام ،
وشخصيات ثقافية وسياسيين ، تدفعهم الافكار الاشتراكية ويسهمون في وحدة
اليسار •

وأعلن الاجتماع المشترك ، معبراً عن نفس الآراء : « ان مهمتنا في تحقيق

الوحدة وجهودنا من أجل الوحدة التنظيمية لا يستبعدان وحدة العمل مع الحزب
المكسيكي للشعب العامل أو الاتجاه الديمقراطي . وعلى العكس ، فنحن نقترح
المشاركة في هذا العمل ، ونحن نترك الباب مفتوحا لكي نناقش معهم الخطوات
نحو الوحدة التنظيمية أو الأشكال الأخرى للوحدة التي سيحتفظ كل تنظيم فيها
بهيكله واستقلاله .

« وينبغي أن نسعى كذلك إلى العمل المشترك مع المنظمات اليسارية والاتجاهات
الديموقراطية الأخرى ، والزعماء الذين لا يزال تعاوننا محدودا معهم . لقد حان
الوقت لكي يصهر كافة أنصار الاشتراكية وحدة العمل . »

وتمشيا مع البنود المتفق عليها لإعلان الوحدة ، تركز الأحزاب الثلاثة الآن
على ما يلي :

أولا ، النضال ضد الأزمة الاقتصادية ، ومن أجل مخرج ديموقراطي فيها .

والوضع الاقتصادي يواصل تدهوره ، رغم أن الحكومة تعتبر أن تدهور
عجز التجارة والمدفوعات « كنتيجة لخفض استيراد المصانع والتجهيزات »
مكسبا . ويضرب مثلا على التدهور الاقتصادي نمو البطالة الجزئية والكاملة
خلال ١٩٧٧ « أكثر من ١٥ مليون عاطل وحوالي ٨ ملايين عاطل جزئيا » ،
واستخدام ٦٠٪ فحسب من الامكانيات المتاحة ، مما نتج عنه زيادة الناتج القومي
٢٩٪ فحسب ، وهو ما يقل عن معدل نمو السكان في نفس السنة والبالغ
٣٤٪ ، وحقيقة انه فيما بين يناير وأغسطس ١٩٧٧ تدهور مستوى المعيشة
٢٠٪ « بالإضافة إلى آثار تدهور قيمة البيزو » ، وزيادة عدد الفقراء من صغار
ومتوسطى رجال الأعمال وعدد أكبر من الحرفيين وصغار الملاك .

وأشار الاجتماع المشترك إلى أن مسئولية هذه الحالة من الأمور تقع كلية على
الحكومة . وقال ان كافة البلدان الرأسمالية كانت تعاني من الاضطراب
الاقتصادي ، « لكن الحكومة وحدها هي المسئولة عن السياسة الاقتصادية التي
تلقي آثار الأزمة على عاتق الجماهير العاملة بينما تحت نمو الأرباح الكبيرة
وتجعل البلاد أكثر خضوعا للامبريالية الأمريكية » . وينبغي على الشعب ألا
يقبل الخضوع للأزمة ولآثارها ، لأنها ، كما قال متحدثون في الاجتماع ، ليست
نتيجة لفعل قوى عمياء لا تقاوم . ومن الممكن تخفيف عبء الأزمة بالكفاح من أجل
التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . وتؤكد الأحزاب الثلاثة أن « المهمة
اليوم هي تحقيق وحدة كافة الجماعات التي تتأثر بالأزمة والتغلب على العمل
المفكك الذي لا يزال قائما ، والسعى إلى التقريب بين الآراء واعطائها تعبيراً
مشتركا في الاتجاهات القومية المعادية للامبريالية والمعادية للاحتكار » .

وهناك الآن تطورات مواتية في النضال الجماهيري مثل المظاهرات ،
والاجتماعات ، والاضرابات من أجل أجور أعلى وديموقراطية نقابية أكبر . انها

تنبىء باحتمال نهوض مبكر فى المعارك النقابية . ومن ثم ، فان وحدة العمل اليسارية فى المنظمات الجماهيرية تصبح على جانب كبير من الاهمية لتعزيز الوعي الطبقي ، ورفع مقاييس الحركة التنظيمية ، وتحقيق وحدة وفعالية أوثق للفئات الديمقراطية . ويصبح من الواضح بشكل متزايد « أن الحركة لن تستفيد باحتفاظ كل حزب بمجال خاص لنفوذ » . واقتراح الحزب الشعبى المكسيكى ، والحزب الاشتراكى الثورى ، والحزب الشيوعى المكسيكى التوصل الى تكتيكات مشتركة فى المنظمات الجماهيرية ، وعقد اجتماعات مشتركة للنقابيين ، والفلاحين ، والمدرسين ، والشباب ، والنساء ، أمر له صلة وثيقة بالموضوع . وستكون الجمعية الوطنية المتصورة دفاعا عن العمال المكسيكيين فى الولايات المتحدة « سواء هؤلاء الذين لديهم تصريحات دخول أو الذين ليس لديهم » حدثا هاما « وسوف تمثل كافة القوى المستعدة للدفاع عن قضية مشتركة » .

ثانيا ، تدعو الاحزاب الثلاثة الى اصلاح سياسى حقيقى وشامل .

وتعتقد أحزاب الوحدة أن عملية مواتية ، رغم أنها محدودة ، للاصلاح الدستورى قد بدأت ، وهى تؤثر أساسا على المنظمات السياسية ، والحملات الانتخابية ، وتركيب مجلس النواب (١) . ومن الواضح أن ذلك أصبح ممكنا بفضل تقدم الحركة الديمقراطية ، وتدعيم مواقع اليسار ، ونهوض النضال الجماهيرى . ومع ذلك ، فليست هناك مشكلة حول أن هذه الحقيقة تعكس لدرجة ما مصلحة الحكومة فى تحديث نظام العلاقات السياسية فى المجتمع .

والاصلاح السياسى له جوانبه الايجابية التالية : انه يؤكد الحاجة لمنح كل المكسيكيين حق التنظيم فى أحزاب سياسية ، وضمان أن تكون وسائل الاعلام الجماهيرى فى متناول كافة الاحزاب ، كما أنه يعطى شكلا دستوريا لمشاركة الاحزاب المنظمة فى السياسة القومية ويعترف بها كمؤسسات تمثل المصلحة العامة ، ويعدل المبادئ الانتخابية البرلمانية باقامة نظام محدد للتمثيل النسبى . وأخيرا ، فان الاصلاح يدخل عنصرا جديدا - التمثيل النسبى فى المناطق البلدية التى يوجد بها أكثر من ٣٠٠٠٠٠ مواطن ، والاستفتاءات فى مدينة مكسيكو ، حيث لا يجرى انتخاب السلطات وإنما يعينها رئيس الجمهورية .

وفى نفس الوقت أشادت الاحزاب التى وقعت اعلان الوحدة الى نواقض وقصور الاصلاح الانتخابى . انه يعمل على استمرار اشراف الحكومة على

(١) فى الوقت الذى أصدرت فيه الاحزاب الثلاثة اعلان ، كان مجلس النواب قد بدأ مناقشة مشروع قانون حول التنظيمات السياسية والحملات الانتخابية . ومنذ وقت ليس بعيد أجرى كلا مجلسى الكونجرس عددا من التعديلات على الدستور تتعلق بالاصلاح الانتخابى . وأرئيس الرئيس جوزى لوبيز بورتيللو كلا المشروعين الى الكونجرس .

الانتخابات من خلال لجنة انتخابية اتحادية للحكومة بها أغلبية مضمونة . ولا يستبعد الاصلاح امكانية اساءة استعمال السلطة ، مثل التلاعب بسجل الاصوات ، واعادة تشكيل المناطق الانتخابية ، والمحابة في حصر الاصوات أو اعطاء الجمهور معلومات خاطئة عن نتائج الانتخابات . انه يحد من تطبيق التمثيل النسبي من خلال سلسلة من التحفظات موجهة ضد الاحزاب اليسارية ويقصر التسجيل الانتخابي لاحزاب جديدة .

والاصلاح الانتخابي هو فقط جزء من الاصلاح السياسي الديموقراطي الذي يكافح من أجله الحزب الشيوعي المكسيكي وغيره من قوى اليسار . ولذلك ، فانهم يعتبرون انه اذا ما أريد للاصلاح السياسي أن يكون كاملا وديموقراطيا ، فينبغي أن يشمل البنود التالية :

– العفو عن كافة المسجونين السياسيين ، وعن كافة المودعين في السجون رهن المحاكمة ، وكافة المضطهدين أو المنفيين لاسباب سياسية . فلسوف يساعد ذلك نحو وضع سياسي لا يتهدد فيه المعارضين القبض ، ولا تسوى فيه النزاعات الاجتماعية بالقوة ، ومن خلال القمع .

– ديموقراطية نقابية ، وحق الاضراب غير المقيد ، والغاء التفتيش الحكومي باعتبارها ضارا بهذا الحق ، والحرية الشخصية المضمونة للجداهير العاملة في اختيار التنظيم السياسي ، واستقلال النقابات عن أي حزب .

– اصلاح كافة بنود التشريع الزراعي التي تساعد الدولة على التدخل في شئون الفلاحين .

– حظر الاساليب القمعية ، والتعذيب والتجسس ، التي تستخدمها ادارة الامن الفيدرالية غير الدستورية وغيرها من هيئات البوليس ، ووضع حد للنشاط المشين لمكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة المخابرات المركزية في بلادنا ، وتعديل الفصل الثاني من قانون العقوبات الفيدرالي الذي يجعل المعارضة السياسية أمرا يعاقب عليه ، والتخلي عن استخدام الجيش كأداة للقمع وحصر وظيفته في حدود مائض عليه الدستور .

– الاحترام الكامل للحق الدستوري للتظاهر العام ، والغاء كافة القيود على هذه الحقوق من لوائح البوليس والمرور .

– ضمان الحرية الكاملة للصحافة واستخدام الاحزاب السياسية الدائم وعلى أساس متساو لوسائل الاعلام الجماهيرية كوسائل للاعلام والتربية السياسية .

– انتخاب « وليس تعيين » ، كما هو متبع الآن » السلطات الحكومية في المنطقة الفيدرالية .

وتؤكد الاحزاب الثلاثة أن النجاح فى النضال من أجل اصلاح ديموقراطى سياسى ، يتوقف بشكل كامل على الجهود المشتركة للقوى اليسارية والديموقراطية المكسيكية . وتلك مهمة من الدرجة الاولى تتطلب مشاركة الغالبية الساحقة من القوى السياسية ، كما أشار الاجتماع الثلاثى . ويشير ذلك ، بصفة خاصة ، الى الشخصيات العامة الديموقراطية الاعضاء فى الحكومة أو الذين يساندونها والذين ينتمون الى الحزب الثورى الدستورى الحاكم أو يؤيدونه . ومن الممكن ضمان تعاونهم فحسب اذا ما اتحدت قوى اليسار ، وكانت قوية وذات نفوذ ، واذا ما عملت كمحركات للصراع الطبقي ، الذى نحاول أن نوجهه عبر خطوط دستورية فى اطار الصراع بين الاحزاب . ويقول الاعلان « ان ماتحتاجة الحركة الديموقراطية ليس تشكيل تحالفات متباينة ، وانما وحدة قوى اليسار على أساس الاتفاق حول المسائل السياسية الرئيسية . ووضع برنامج مشترك لليسار المكسيكى بأعرض معانيه له أهمية كبرى من الناحية الموضوعية . والتوصل الى ذلك سيحدث على خلق قوة سياسية بديلة جديدة فى البلاد .

وتستفيد وحدة اليسار المكسيكى من العوامل الذاتية والموضوعية التالية : تزايد التناقضات بين المجموعات الاحتكارية للبرجوازية ، والامبريالية والقوى الرجعية الاخرى ، من جانب ، وبين العمال والفلاحين والفئات الوسطى فى المدن ، وكذلك بعض أقسام البرجوازية المتوسطة والصغيرة والمثقفين الديموقراطيين ، من ناحية أخرى ، وهو الاتجاه الذى يولى أهمية متزايدة للمشاكل الاجتماعية الهامة ويتحدى طريق المكسيك الرأسمالى ، ونمو تأثير مثال البلدان الاشتراكية ، وفشل مخططات البرجوازية الحاكمة لابقاء البلاد تحت السيطرة الامبريالية ، مما نتج عنه أزمة بنيوية ملحوظة ، والافتضاح الواضح لايدولوجية « الثورة المكسيكية » ، التى غرستها البيروقراطية الحاكمة لسنوات ، والتى وصلت حتى الى أقسام كبيرة من القوى اليسارية التى تدافع عن الاشتراكية « آمنت هذه القوى بقدرة البرجوازية الموجودة فى السلطة ، المعادية للامبريالية والقومية وحتى الثورية » .

وبناء حزب ماركسى لينينى جماهيرى للطبقة العاملة لن يكون بالطبع أمرا سهلا . ولتحقيق ذلك ينبغى على الاحزاب الثلاثة التى وقعت على اعلان الوحدة أن تعمل معا فى النضال من أجل مصالح طبقتنا العاملة وشعبنا وأن تكسب خبرة مناسبة . وينبغى عليها أن تتوصل ، قبل كل شيء ، الى اتفاق نهائى حول المسائل الاستراتيجية والتكتيكية الرئيسية وتصوغ مبادئ تنظيمية رئيسية لاندماجها . ان كل الدلائل تشير الى أن أحزابنا لديها رغبة حقة للتوصل الى هدفها وهى تعمل بروح الوفاق والتفاهم المتبادل .

حلف الأطلسي والتهديد بالحرب

يقام: بوريس بوتاماريوف

ان قضية الحرب والسلام قد واجهت أخيرا شعوب العالم أجمع بمشكلة جديدة وأكثر حدة . وهذه القضية تثير منذ وقت طويل اهتمام الجماهير العريضة للشعب العامل . بيد أنها أصبحت الآن ملحة بشكل خاص نتيجة لحديثين دوليين متعارضين تماما :

ففي نيويورك ، حضر ممثلو ١٤٩ بلدا دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة مشاكل نزع السلاح الملحة ، وتركز اهتمامهم على برنامج العمل الشامل الذي اقترحه الاتحاد السوفييتي .

وفي واشنطن ، تبني اجتماع مجلس حلف الأطلسي ، الذي انعقد في نفس الوقت ، (برنامجا طويل المدى) مكلفا للغاية لزيادة التسليح خلال فترتين خمسينتين أو ثلاث ، في الوقت الذي قام فيه زعماء الحكومة الأمريكية بسلسلة من الأعمال تتعارض مع خط الانفراج السياسي الذي استقر منذ بداية السبعينات من خلال الجهود الدؤوبة للبلدان المحبة للسلام .

ويتجه الوضع الدولي نحو التعقيد نتيجة للتعرجات العرضية في سياسة الولايات المتحدة تحت ضغط القوى القوية المعادية للانفراج والتعاون الدولي المتكافئ ، والذي يفضلون عليه سياسة « مواقع القوة » المشؤمة .

وواضعين في اعتبارهم هذه السمة للوضع الدولي المعاصر ، واصل الحزب الشيوعي السوفييتي والدولة السوفييتية طيلة هذه السنوات ، بالتعاون مع البلدان الاشتراكية الشقيقة وغيرها من الدول المحبة للسلام ، وبالتأييد القلبي لملايين الناس في جميع أنحاء العالم ، واصل نضالاً دؤوباً من أجل سلم أقوى وضد قوى الحرب .

وقد تحققت نجاحات هامة بالفعل في هذا النضال . فالانفراج اليوم لم يعد مجرد نظرية ، وشعار ، أو أمل كاذب . ومنجزاته العديدة ملموسة ومحددة تماماً : خلق وضع سوى في العلاقات الدولية ، والتطوير الواسع للتعاون الجاد ذي الفائدة المتبادلة بين الدول في المجال الاقتصادي ، وتوسيع التعاون العلمي والثقافي ، وتوقيع اتفاقيات هامة ثنائية ومتعددة الاطراف تضمن استقرار الانفراج ذاته . ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، والتي وقعت على مستوى القمة في صيف ١٩٧٥ ، والتي وضعت أساساً سليماً لتعزيز السلام في أوروبا .

ولكنه سيكون من الخطأ أن نتجاهل أو نهون من الحقيقة المماثلة في أن سباق التسلح يكثف في نفس الوقت ، وأنه كما أكد المتحدثون في الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة يحرم البشرية من ٤٠٠ بليون دولار في العام - أي أكثر من بليون دولار في اليوم !

ويعمل الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الشقيقة بكل قوة من أجل دعم الانفراج السياسي بانفراج عسكري . وبرنامج السلام الذي اقتره المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي ، وبرنامج مواصلة النضال من أجل السلام والتعاون الدولي . ومن أجل حرية واستقلال الشعوب ، الذي اقتره المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي ، يحويان مقترحات واقعية وملموسة تهدف إلى تدعيم الانفراج . وقد كسبت تلك المقترحات البرنامجية مساندة الشعوب ، وتحقق بعضها نتيجة لجهود دؤوبة .

وما يزال سباق التسلح مستمرا . وقد ذكر ليونيد بريجنيف بهذا ، فقال في خطابه في المؤتمر الثاني عشر لمنظمة الشباب الشيوعي « أن أكثر الأشياء جوهرية والحاحاً في عصرنا هو ضمان مزيد من تقليل خطر الحرب ووقف نمو التسلح » وتضمن خطابه مقترحات جديدة وهامة تهدف إلى حل هذه المشكلة .

والوثيقة المعنونة « حول الطرق العملية لوضع حد لسباق التسلح »
التي تقدم بها الوفد السوفيتي الى الدورة الخاصة للجمعية العامة ،
انما تتركز حول هذه المقترحات وقد حظيت بتأييد واسع من قبل العديد
من الوفود . ان ما أخذه خلف الأطلنطى على عاتقه تحت تأثير الولايات
المتحدة في مواجهة خطة العمل المقترحة من جانب الاتحاد السوفيتي ،
بقراره بزيادة جديدة لم يسبق لها مثيل لسباق التسلح ، الذي قرر أن
ينفق عليه ٨٩ بليون دولار اضافية ، لا يمكن تفسيره الا على أنه تحد ساخر
للعالم أجمع ، ولكل البشرية المحبة للسلام .

وأعطى مندوبو العديد من البلدان وهم يتحدثون في الجمعية العامة
صورة مؤثرة للآثار الكئيبة لسباق التسلح ، الذي يستمر منذ عدة عقود .
وقدر العلماء ، انه منذ ١٩٤٧ حتى ١٩٧٨ أنفقت الولايات المتحدة وحدها
ما يزيد على تريليون دولار على التسلح . ويزيد ذلك عن ثلاث أضعاف
المبلغ الذي أنفقته نتيجة لمشاركتها في الحرب العالمية الثانية ، وستة
وثلاثين ضعف المبلغ الذي أنفقته في الحرب العالمية الأولى ، حتى أن كل
أمريكي عليه أن يدفع أكثر من ١٠٠٠٠ دولار لسباق التسلح . وتواصل
اختراع وتجهيز أحدث الانواع من الاسلحة ذات « قوة قتل أكبر » ، كما يقول
الاحصائيون العسكريون . وتزداد تكاليف هذه الاسلحة أكثر فأكثر . ففي
الولايات المتحدة تبذل حوالى ٤٠ ٪ من كل مخصصات الابحاث والتنمية .
وفي بداية السبعينات ، كانت الولايات المتحدة تنفق حوالى ٧ بليون دولار
في العام على هذه الأغراض ، وفي عام ١٩٧٨ - ١٢٠٤ بليون دولار ، ومن
المتوقع أن يصل الرقم الى ١٤٠٢ بليون دولار في عام ١٩٨٠ .

ان كل صاروخ جديد ، وكل غواصة جديدة ، وكل قاذفة قنابل
جديدة لها أثر مدمر على البرامج الاجتماعية . واليكم قليل من الأمثلة .
فشراء البنتاجون لثمانى طائرات من طراز ف - ١٤ فحسب ، تصل تكاليفها
كل منها الى ١٣٠ مليون دولار ، يعادل نفس المبلغ الذي أنقص من برنامج
بناء المساكن عام ١٩٧٢ . وشراء البنتاجون لثلاث غواصات ذرية بمبلغ
٥٦٧ مليون دولار عام ١٩٧٣ ترتب عليه استقطاع نفس المبلغ من مخصصات
الميزانية الفيدرالية للصحة والتعليم والرفاهية .

وفي محاولة لتبرير هذا التبريد الهائل للموارد القومية ، يدعى هؤلاء
الذين يديرون التجمع العسكرى الصناعي أن تطوير صناعة الاسلحة يساعد
على زيادة عدد الوظائف ويرفع الأجور . لكن من الذي لا يعرف أن عدد
العاطلين في الولايات المتحدة والبلدان الرأسمالية الأخرى لم يتناقص
بل وبلغ الآن ١٦ مليوناً ؟

وعلى أساس دراسة الآثار الحقيقية لسباق التسلح ، كان جاس هال

السكرتير العام للحزب الشيوعي في الولايات المتحدة على حق تماما عندما قال عام ١٩٧٣ ان بلايين الدولارات التي أخذت منا في شكل ضرائب والتي تنفقها الحكومة على عقود السلاح قد عجزت عن أن تؤدي الى زيادة مماثلة في الوظائف لأن انتاج وسائل جديدة للإبادة بالجملة لا يتسوقف الى نفس الدرجة كما كان في الحروب السابقة على مواد وعمليات تحتاج الى استخدام عمل بشري أكبر . وسوف نجد أعلى مستوى للبطالة الآن في المدن والدول التي تلعب فيها صناعة الأسلحة الدور الرئيسي .

ان انعقاد الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول نزع السلاح وخطب مندوبى الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الأخرى ، بما تضمنته من مقترحات تفصيلية وواقعية لوقف سباق التسلح ، وخفض النفقات العسكرية وضمان الأمن الدولى ، قد كسبت بالطبع تأييدا واسعا من جانب الراى العام المحب للسلام فى كل مكان ، بما فى ذلك الولايات المتحدة .

وفى نفس الوقت أوضحت خطب مندوبى الولايات المتحدة وبعض حلفائها فى حلف الأطلنطى فى الدورة الخاصة ، أنهم يصرون على موقفهم المناصر للحرب برفضهم أية خطوات حقيقية تهدف الى خفض التسلح . وابطئت فجأة المحادثات الثنائية السوفيسيتية الامريكية حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية رغم أن الخطوط الأساسية لمسودة اتفاقية للحد قد وضعت وكانت جاهزة للتوقيع ، ولم يتبق سوى تسوية مسألتين أو ثلاثة بارزة فحسب . ولفترة طويلة ، اتخذ ممثلو الولايات المتحدة وحلفاؤها كذلك موقفا سلبيا فى محادثات فيينا حول خفض الاسلحة والقوات فى وسط أوروبا .

بيد أن الشيء الأكثر خطورة هو أن زعماء حلف الأطلنطى قد خططوا لمواجهة دورة الأمم المتحدة بدورة أخرى لحاف الأطلنطى . وقد عقدت الأخيرة فى واشنطن فى أواخر مايو ، ودلت على تعرج خطير آخر من قبل الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى الذى تقوده .

فالى أى شىء توصل هذا التعرج الجديد ؟

أولا : تبنى مجلس حلف الأطلنطى ، كما قلت من قبل ، برنامج للتسلح طويل المدى حتى ١٩٩٣ تعهدت الدول الأعضاء لهذا الحلف العدواني بمقتضاه بزيادة نفقاتها العسكرية من عام الى عام ، ممتلكة أسلحة أكثر تكلفة ، ومصنوعة فى الولايات المتحدة فى الأساس .

ويوضح ذلك السبب فى ان هذه الدول ، وعلى الأخص الولايات المتحدة،

قد قاومت بعناد المقترحات السوفيتية لوضع حد لانتاج كافة أنواع الأسلحة النووية ، والتخلص عن انتاج أنواع جديدة من الأسلحة وزيادة عدد الجيوش : لقد كانت هذه الدول تعمل وفقا لخطط مختلفة تماما . وتشير الصحافة الغربية في تقاريرها الى أن البرنامج الطويل المدى الذي تبناه مجلس حلف الأطلسي يسمح لمائة برنامج تقريبا لانتاج أنواع جديدة من الأسلحة ، بما في ذلك الانتاج المخطط لصواريخ جديدة ، ومن بينها صواريخ « ام اكس » المكلفة للغاية ، وسفن حربية جديدة ، وطائرات ودبابات ، وتجهيزات الكترونية حربية ، الخ .

ثانيا : في اجتماع مجلس حلف الأطلسي ، أعلن الرئيس الأمريكي كارتر عن مبدأ جديد لعمليات حلف الأطلسي العالمية ، التي تعتبر توسيعا تعسفيا لمجال مسئولية ((الحلف العسكرية الى مناطق شاسعة تمتد خارج الحدود المنصوص عليها في المعاهدة التي تأسس بمقتضاها حلف شمال الأطلسي ، والتي وقعت في أبريل ١٩٤٩ في قمة ((الحرب الباردة)) .

وحتى في ذلك الوقت رسمت المادة ٦ من المعاهدة الخطوط الأساسية لحدود المعاهدة ، والتي تشمل أراضي البلدان الأعضاء ، والجزر الواقعة في ((منطقة شمال الأطلسي شمال مدار السرطان)) ، والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة من أوروبا التي توجد فيها حينذاك قوات احتلال لدول المعاهدة . والآن يدعى حلف الأطلسي الحق في التدخل المسلح خارج حدود تلك المنطقة ، وعلى الأخص في افريقيا ، وقد بدأ تدخله بالفعل . فقد بدأت القوات المسلحة لحلف الأطلسي عمليات عسكرية في زائير ، التي يريدون تحويلها الى رأس جسر على ((القارة السوداء)) .

ثالثا : ينبغي على المرء أن يشير الى أن السلطات الأمريكية الرسمية ، قد أعلنت بصراحة لأول مرة في دورة حلف الأطلسي ، وجود صلة بين مصالحها ، مصالح حلف الأطلسي ، ومصالح القيادة الصينية ، التي عارضت بشكل مكشوف سياسة الانفراج وحشت الاستعدادات للحرب . وسبق ذلك زيارات من جانب بريجنسكي مستشار الرئيس الأمريكي لشئون الأمن القومي ، لبيكين ، وغيره من ممثلي بلدان حلف الأطلسي . وخلال هذه الزيارات الرسمية تحدث زعماء الغرب صراحة عن « وحدة المصالح » بين الحلف والصين .

وأطلقت صحافة بلدان شمال الأطلسي على الصين « العضو السادس عشر في حلف شمال الأطلسي » ومما هو جدير بالذكر في هذا الخصوص ، أن حكومات الولايات المتحدة وحلفائها ، رغم كل تأكيدات السابقة ، بدأت تزود الصين بالمعدات التي يمكن أن تستخدم للأغراض العسكرية . وفي نفس الوقت فإن بعثات القوات المسلحة الصينية تتجول في بلدان حلف الأطلسي وتتفاوض حول مشتريات الأسلحة .

وكل ذلك يوضح بما فيه الكفاية أن الولايات المتحدة تسمى الى أن تفرض على حلف الأطلنطي خطأ تمت صياغته فيما يسمى باللجنة الثلاثية. خلال السنوات القليلة الماضية ، خط توسيع الحلف العسكري العدواني لمحاربة الانفراج ، والابسة الاشتراكية وحركة تحرر الشعوب .

وهذا النهج العدواني - ولأقولها بشكل أكثر تحديدا - الخطر قد أثار تحفظات واعتراضات حتى بين زعماء بعض بلدان حلف الأطلنطي . وحسب ما جاء في التقارير ، فإن تلك التحفظات تأتي من رئيس وزراء تركيا أيشغيت ورئيس وزراء كندا ترودو ، وغيرهما آخرون .

أما رئيس الوزراء البريطاني كالاها ، الذي عادة ما يقدم تأييدا مخلصا لكل جوانب السياسة الأمريكية نظرا ((العلاقة بلاده الخاصة)) مع الولايات المتحدة ، فقد عبر صراحة عن تخوفاته من الآثار الاقتصادية الخطيرة لسباق التسلح وعن تحفظاته فيما يتعلق بتوسيع مجال عمل حلف الأطلنطي الى أفريقيا .

كما جرى الاعراب عن تخوفات خطيرة بخصوص زيادة انفاقات السلاح كذلك في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، حيث دافع المستشار شميت مرارا عن تدعيم الانفراج والتعاون الجاد مع البلدان الاشتراكية .

ولكى تضعف مثل هذه الشكوى والتردد ، وتجعل شعبها يتحمل في نفس الوقت عبء تصعيد جديد لسباق التسلح ، بدأت الحكومة الأمريكية حملة صاخبة حول « تهديد سوفيتي » وهمى للولايات المتحدة وحلفائها بل والعالم أجمع .

في تقريره الى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي قال ليونيد بريجنيف : « كلما اجتاح الامبرياليون الى تغطية مخططاتهم العدوانية يحاولون احياء أسطورة « التهديد السوفيتي » . ويسعون الى ايجاد الدليل على هذا التهديد في أعماق المحيط الهندي وعلى قمم الكورديليراس . وبالطبع ، اذا نظر المرء من خلال نظارات ميدان حلف الأطلنطي فلن يكتشف على سهول أوروبا سوى فرق سوفيتية مستعدة للانقضاض على الغرب . . . والآن تعلن دعاية حلف الأطلنطي عن وجود تهديد أسطوري لا فريقيسا كذلك !

وهؤلاء السادة اذ يكذبون اكدوبة فوق اكدوبة ، يعملون بكل قواهم حتى أنهم عجزوا عن ملاحظة أن تصريحاتهم المختلفة لا تتفق مع بعضها البعض . فهم من ناحية يواصلون القول بأنهم يخشون تهديدا من جانب الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، ومن ناحية اخرى ، يعلنون في

خطب صناعة القرارات أن الولايات المتحدة أقوى من أى دولة أخرى في العالم وأنها حتى مستعدة للمواجهة . بيد أن كل سياسى عاقل سوف يتساءل : إذا ما كنتم بمثل هذه القوة ، فمم تخافون أيها السادة ؟

والزعماء السياسيون الأبعد نظرا في الولايات المتحدة قد أدركوا حقيقة القول الرائف عن ((التهديد السوفييتى)) المزعوم ، والذي أجبر الولايات المتحدة وحلفائها ، كما يزعمون ، على اتفاق ٨٠ بليون دولار أخرى على زيادة التساح . فقد علق نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى ، السناتور تشيرش ، ساخرا في ٩ يونيو ، بأن هنالك لعبة واحدة تلعب الآن في واشنطن ، وهى ((ان الروس قادمون)) . وأضاف أن ذلك عرض من أعراض الحرب الباردة وأكد أن هذا النوع من تصعيد الهستيريا يهدف الى تبرير تورط الولايات المتحدة المستمر في الأحداث في افريقيا السوداء . وتأسف تشيرش لهذه اللعبة وقال انه سيكون أمرا مأسويا إذا ما فوضت المساندة السياسية اللازمة للتصديق على مرحلة جديدة من اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية .

وفي نفس ذلك اليوم ، قال السناتور ماكجفرن معلقا على خطاب الرئيس كارتر في أنابوليس ، انه لا يرى أى معنى فى تصعيد الهستيريا المعنوية للسوفييت بين الشعب الأمريكى ، الذى لا يحتاج الى مثل هذه المواجهة المكثفة .

وأعرب زعماء آخرون عديدون على جانبى الأطلنطى عن انزعاجهم الشديد من هذا التعرج الجديد فى سياسة الولايات المتحدة وحلفائها فى حلف الأطلنطى .

وتقدم ذريعة الأمن القومى كل التعليل المنطقى للجولة الجديدة فى سباق التسلح فى بلدان حلف الأطلنطى . لكن يبرز السؤال ، ما هى أفضل طريقة لحل هذه المشكلة ؟ وهنا يبرز خطان .

الخط الحالى للولايات المتحدة وشركائها فى زيادة وتجديد الأسلحة على الدوام ، وفقا للشعار القديم والذي ساءت سمعته منذ وقت بعيد : « إذا ما أردت السلام ، يجب أن تستعد للحرب »

ويتمثل خط البلدان الاشتراكية فى خفض الأسلحة المتبادل على أساس مبادئ المساواة والأمن المتكافئ . ونحن على يقين من أن الأمن القومى للدول سيكون مضمونا بدرجة أكبر إذا ما خفضت القوات المسلحة والأسلحة فى بلدان حلف الأطلنطى ومعاهدة وارسو بالتدرج ، دون أن يسبى أى منها الى ميزات أحادية الجانب . وقد تقدمت البلدان الاشتراكية مرارا بمقترحات صيغت على أساس هذا المفهوم .

وتوضح الحقائق أن زعماء حلف الاطلنطي لم يستجيبوا لهذا المفهوم . ولقد زادوا بعناد ميزانياتهم العسكرية . ففي عام ١٩٤٩ بلغ اجمالي النفقات العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها ١٨٧ بليون دولار ، بينما بلغ ١٩٥٩ ، ٦١٢ بليون دولار ، وفي ١٩٦٩ ، ١٠٦٥ بليون دولار ، وفي عام ١٩٧٧ بلغ ١٧٤٧ بليون دولار . وفي العام الحالي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ستصل النفقات العسكرية للولايات المتحدة وحدها الى ١١٢٧ بليون دولار ، وفي العام الحالي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ يريد البنتاجون ١٢٨ بليون دولار .

فما هي النتيجة ؟ هل الأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها أكثر ضمانا اليوم مما كان عليه عام ١٩٤٩ ، ١٩٥٩ ، أو ١٩٦٩ ؟ وهل يساعد هذا التصعيد الجنوني للانفاق على التسليح في تقليل التهديد بالمواجهة وخطر حرب أخرى ؟ ان الحكومة الأمريكية تواصل القول بأن هناك حاجة الى زيادة جديدة في الاسلحة ((لضمان الامن القومي)) .

والحقيقة الماثلة أنه في السبعينات كان هناك تخفيف للتوترات الدولية، وأن الانفراج قد بدأ ، وأن الناس في أوروبا وأمريكا كانت لديهم سموات صافية فوق رؤوسهم لم تنجم على الإطلاق من أكداش الاسلحة التي تراكمت في ارتفاع قمة جبل بلانك ، وإنما نجمت من حقيقة أن البلدان الاشتراكية التي تنتمي الى منظمة معاهدة وارسو ، استطاعت بمساندة كل القوى المحبة للسلام ، من إيقاف « الحرب الباردة » ، واقامة تعاون جاد ذو فائدة متبادلة ووقعت عددا من الاتفاقيات الدولية ، التي ساعدت في استئصال بعض جذور سباق التسليح .

لقد كشفت الأحداث الأخيرة بشكل كامل عن جوهر حلف الاطلنطي ، من ناحية ، ومنظمة معاهدة وارسو ، التي اضطرت البلدان الاشتراكية الى اقامتها كرد على تكتل حلف شمال الاطلنطي العدواني ، من ناحية أخرى .

وتمثل خط حلف الاطلنطي طوال وجوده في تصعيد التوترات ، ونزعة العدوان الدائمة ، وسباق التسليح المستمر ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، كما يشهد على ذلك التدخل في زائير ، والتهديدات ، والتهديدات ، ومزيد من التهديدات .

وتمثل خط منظمة معاهدة وارسو في النضال الذي لا يكل من أجل تعزيز السلام ، وضمان الأمن في أوروبا وفي أماكن أخرى ، وتحقيق وتدعيم الانفراج ، وتحويل الانفراج السياسي الى انفراج عسكري ، وضمان خفض الاسلحة . وواصلت منظمة معاهدة وارسو هذا النضال طوال وجودها ، وتمشيا مع مصالح العدالة الأولية ينبغي على المرء أن يسلم بأنها قد سجلت نجاحا هامة على بعض الخطوط .

ولنتذكر أن منظمة معاهدة وارسو يعود اليها فضل هذه المبادرات الناجحة مثل المقترحات الخاصة بتوقيع معاهدات تقرر حرمة حدود مابعد الحرب في أوروبا ، وعقد مؤتمر لعموم أوروبا ، وصياغة المبادئ الرئيسية للعلاقات بين الدول ، التي أصبحت حجر الزاوية لوثيقة هيلسinki الختامية ، وعقد الاجتماع الختامي للمؤتمر على مستوى القمة ، والمفاوضات حول الأسلحة والقوات في أوروبا الوسطى ، وهكذا .

والعديد من مبادرات السلام الأخرى لمنظمة معاهدة وارسو تنتظر كذلك قرارا ايجابيا . ومن بينها دعوة كافة المشاركين في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الى التوقيع على معاهدة ألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية ضد بعضها البعض ، والاقتراح الخاص بالخطر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ، ومساندة اقتراح جمهورية ألمانيا الديمقراطية حول تخلي كل من الدولتين الألمانييتين عن الأسلحة النووية ، والاقتراح الخاص ألا يكون لدى القوات المسلحة للدول الأخرى المعسكرة في أراض جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، مثل هذه الأسلحة ، والاقتراحات المتكررة حول الحل الفوري لحلف الاطلسي ومنظمة معاهدة وارسو ، وكبداية ، تصفية تنظيماتها العسكرية ، وغيرها من المبادرات السلمية الأخرى .

وفي نفس الوقت ، ما الذي كان يشغل مجلس حلف الاطلسي طوال هذه السنوات والعقود ؟ لقد اهتم بشيء واحد فحسب ! وضع خطط جديدة للتسلح وزيادة النفقات وتطوير أعمال التخريب . . . وقد تغطى هذه النشاطات المشثوما من وقت لآخر بالأعمال الخيرة للسلام ، ولكن ذلك فقط لحرف الانتباه .

ويحتاج المرء فقط الى مقارنة هذين الخطين لكي يدرك أن منظمة معاهدة وارسو تسعى الى حماية البشرية من الحرب ، في الوقت الذي كانت دورة مجلس حلف الاطلسي تهدف الى مفاقمة الوضع الدولي ، وتصعيد سباق التسلح ، وزيادة خطر الحرب .

وكل أحداث الفترة الأخيرة التي تناولناها من قبل تملئ بشكل مأس الحاجة الى العمل النشط من جانب أعرض جماهير الشعب الذين يستطيعون ويجب عليهم أن يمنعوا الامبرياليين من تنفيذ مخططاتهم المشثومة التي وصفها مجلس حلف الاطلسي في واشنطن في ٣٠ ، ٣١ مايو ١٩٧٨ . وليست هناك حاجة فقط الى الحيلولة دون الجولة الجديدة المرسومة لسباق التسلح ، التي ستزيد من اضطراب الوضع الدولي ، وانما هناك حاجة كذلك الى التقدم في تخفيف التوترات ، على طريق نزع السلاح ، حيث اتخذت بالفعل خطوات هامة في الفترة الماضية .

وقد عمل الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ودولتنا ، كما عملت الأحزاب والدول الشقيقة للبلدان الاشتراكية ، على وجه التحديد في هذا الاتجاه وكتبت برافدا في ١٥ يونيو من هذا العام في مقالها « حول سياسة الحكومة الأمريكية الحالية » تقول « لقد اختار الشعب السوفياتي طريق السلام ، ولن يحيد عن هذا الطريق . ونحن لا نقبل الدعوات بأن نشارك في دفن الانفراج وآمال ملايين الناس من أجل مستقبل سلمي ، ومن أجل إمكانية أن يعيشوا في كرامة هم وأبنائهم » . وتواصل الصحيفة تأكيدها قائلة « والاتحاد السوفياتي يؤكد من جديد نهجه نحو الانفراج الدولي وتطوير العلاقات الطيبة القائمة على المنفعة المتبادلة مع الولايات المتحدة ، إذا ما بادلتنا الولايات المتحدة بالمثل » .

والآن وقد قامت الولايات المتحدة ودوائر حلف الاطلنطي التي تسير في أثرها بتنفيذ تعرج خطير آخر نحو تصعيد التوتر الدولي ، وسباق التسلح والتدخل المسلح ، يصبح لهذا التعاون النضالي بين الشيوعيين في النضال ضد التهديد المتزايد للسلام أهمية خاصة .

والشيوعيون اذ يعملون من أجل توسيع جبهة هذا النضال ، يؤمنون بأن من واجبهم مواصلة تعميق صلاتهم مع الأحزاب غير الشيوعية - الديمقراطية الثورية والاشتراكية . وقد أكد المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي على أنه لا يمكن أن تكون هناك مسألة تقارب أيديولوجي بين الشيوعية العلمية واصلاحية الاشتراكية الديمقراطية ، بين أن الاهتمام بأمن الشعوب ، والدافع لوقف سباق التسلح ، وردع الفاشية والعنصرية والاستعمار يمكن بل انها توحدنا بالفعل مع الاشتراكيين الديمقراطيين الذين يدركون مسئوليتهم حيال قضية السلام ، وينطبق ذلك بدرجة أكبر على العمال الاشتراكيين الديمقراطيين . وقد أكد المؤتمر الخاص بنزع السلاح الذي نظمته أخيرا الاممية الاشتراكية ، أن مثل هذا التعاون ممكن ومستحسن .

والعمل الجماهيري من جانب الطبقة العاملة ، وجماهير الشعب الاخرى ، والجماهير العريضة هام للغاية في النضال ضد قوى الحرب والعدوان . وبالتالي ، تقع على عاتق المنظمات النقابية ، ومنظمات النساء والشباب والطلبة الدولية ، دورا تنظيميا مسئولا بدرجة أكبر .

وفي أيامنا ، أصبح على دول عدم الانحياز ، التي تحتاج بشدة الى السلام لحل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية الملحة ، أن تلعب دورا خاصا في تشكيل الجبهة العالمية للنضال ضد خطر الحرب . وتقع على عاتق حركة التضامن بين بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مسئولية القيام بدور حيوي في صد التدخل الوقح لحلف الاطلنطي في شئون هذه القارات .

وأخيرا ، فان حركة السلام العالمية ، التى نمت خلال السنوات الثلاثين الماضية الى قوة جبارة تعبىء وتقود للنضال من أجل نزع السلاح مئات الملايين من الرجال والنساء من المعتقدات السياسية والعقائد الدينية المختلفة ، عليها أن تلعب كذلك دورا معيناً . ان الـ ٧٠٠ مليون توقيع التى جمعها المناضلون من أجل السلام على نداء ستوكهولم الجديد من أجل نزع السلاح تقدم دليلاً بينا على امكانيات الحركة ونفوذها المتزايد باطراد .

لقد انقضت تلك الايام التى كان يمكن فيها للبرجوازية أن تسمح لنفسها بتجاهل هذه الحركة ، وبحظر نشاطها، وحرمان زعمائها من تصريحات الدخول والخروج . وعندما كانت الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة مجتمعة اتخذ مجلس السلام العالمى فى نيويورك اجراءاته الخاصة لمساندة نزع السلاح وقدم رئيسه روميش شاندراف رسميا الى كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة مجلدا يحوى نتائج حملة جمع التوقيعات من أجل المطالبة بوضع حد لسباق التسلح .

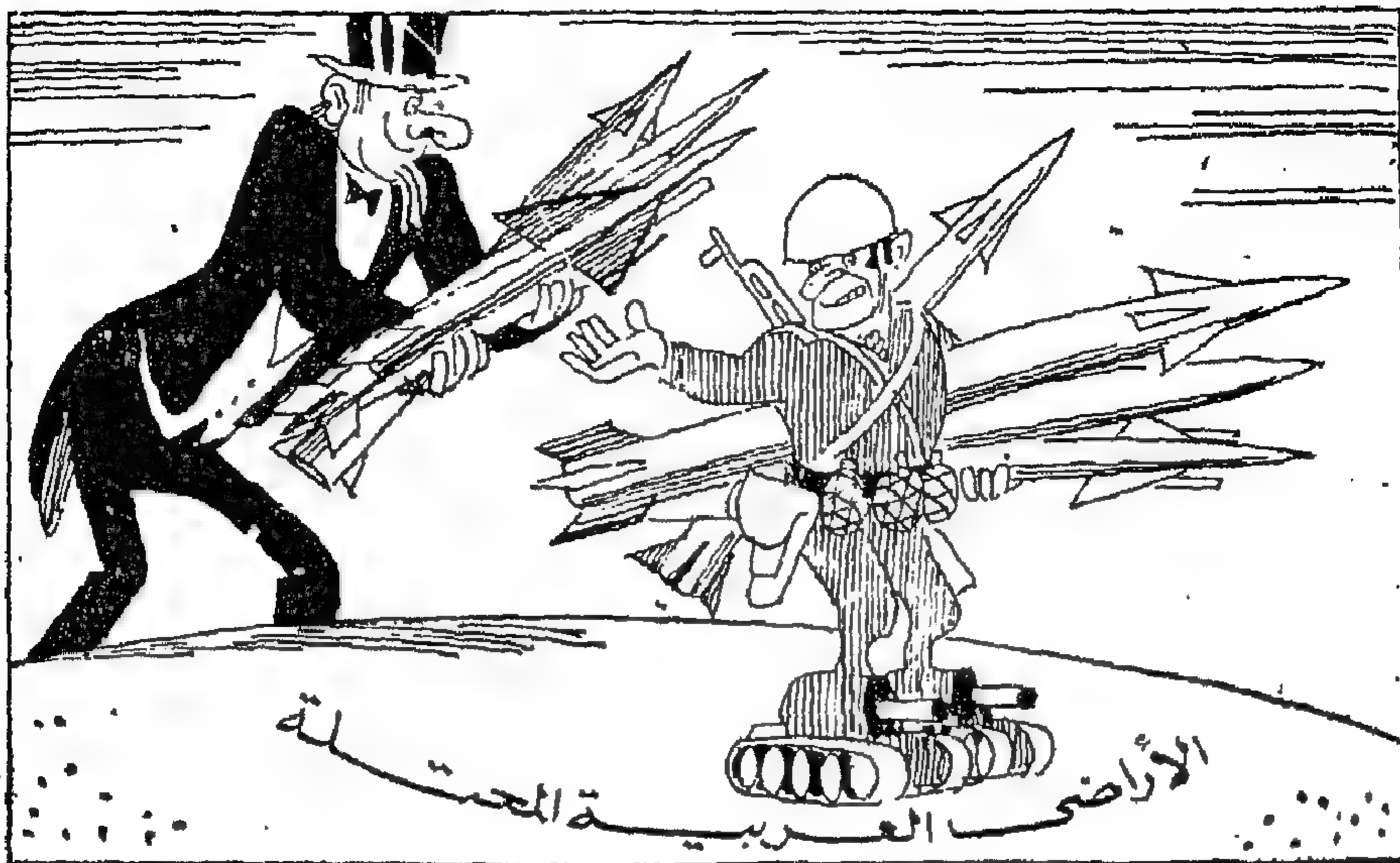
وفى اطار منتدى قوى السلام ، تعاونت حركة السلام العالمية مع الاتجاهات الاخرى للرأى العام فى توسيع جبهة هذا النضال الذى يتفق مع المصالح الحيوية لكل البشرية .

ان القوى التى تقف مدافعة عن قضية السلام هائلة حقا . واذا ما عملت بدأب وهدف واضح ، فليس هناك من شك أن تلك المحاولة الجديدة من جانب الامبرياليين لتصعيد الهجوم ستفشل كما فشلت كافة المخططات السابقة لدعاة الحرب .

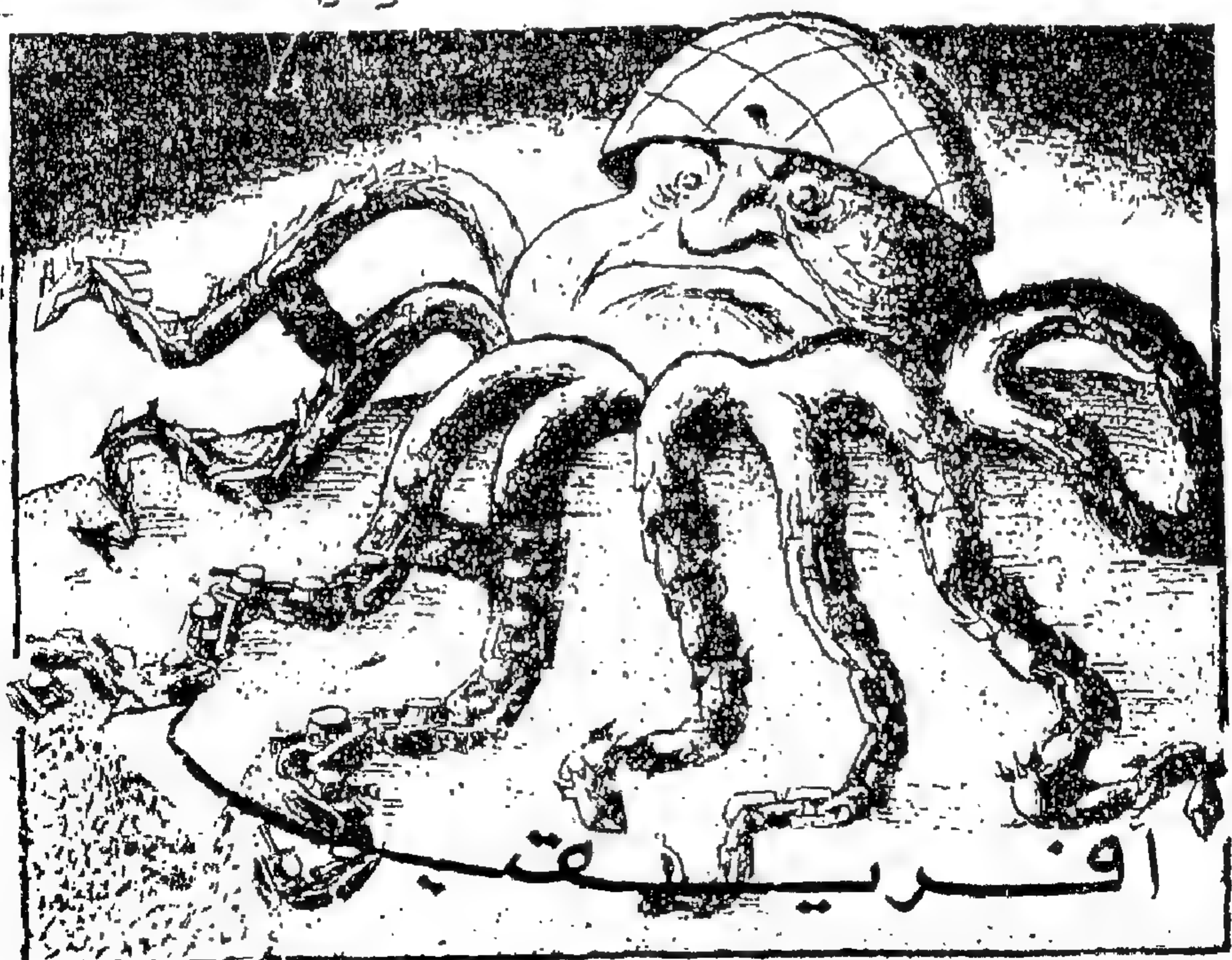
وبالتالى ، فان الوضع يتطلب بذل الجهود دون تأخير من أجل حشد وتوحيد كل الذين لهم مصلحة حيوية فى تعزيز الانفراج والسلام . وتبين التقارير الواردة من جميع أنحاء العالم أن هذا الادراك ينتشر على نطاق أوسع بين أكثر الاقسام ثباينا للرأى العام العالمى .

والاحزاب الشيوعية والعمالية ، والقوى القائمة لنضال التحرر الوطنى ، والمنظمات الديموقراطية الدولية ، وحركة قوى السلام قد رفعت صوتها بدرجة أعلى تطالب بحزم بضرورة كبح الامبرياليين ، واحباط المخططات المشؤومة لحلف الاطمنطى التى تعرض قضية حماية السلام للخطر .

• كاريكاتير •



لن نوقف جهودنا لإنقاذ السلام في الشرق الأوسط
يو. شيريانوف



مواطنين حلف الأطلسي لإنقاذ أفريقيا
أ. أبراموف

الاقتصاد الرأسمالى المصاعب والعقبات

بقلم : يورى كابليتسكى
ونيقولاى سيرجيف

تعصف ظواهر الازمة العميقة بالعالم الرأسمالى منذ
أربع سنوات متتالية ، ويبدو كثير منها وكأن لا نهاية
له . لقد عجز جهاز رأسمالية الدولة الاحتكارية عن موازنة
عملية إعادة الانتاج ، وإعادة الصحة الى النشاط الاقتصادى
بالرغم من كل مافعله ، بما فى ذلك محاولات البلدان
الرأسمالية الكبرى لتنسيق عملها . وفى منتصف عام ١٩٧٦
أعلنت سبع بلدان غربية على رأسها الولايات المتحدة عزمها
على تصحيح الوضع عن طريق سياسة انكماشية . لكن
هذه البلدان وجدت أوراق اللعب تتحول ضدها : فقصد
نشط التضخم فى كل مكان ، وفى المقام الاول فى الولايات
المتحدة ، فى حين هبط توسع الانتاج الصناعى هبوطا
شديدا .

وسحب اجتماع قمة غربى عقد فى لندن فى مايو ١٩٧٧ الاولوية مسن الاجراءات المضادة للتضخم ، وقرر أن أول ماينبغى عمله هو أن تنشيط البلدان ذات « الاقتصاد القوى » « الولايات المتحدة واليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية » نموها الاقتصادى ، وبذا تساعد البلدان الأخرى على أن تخرج من الازمة ، ولكن سرعان ماجاءت الانباء بأن اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية عاجزتا عن تأمين معدلات النمو الاقتصادى التى قررها المؤتمر .

والازمة الاقتصادية الحالية أزمة خاصة ، فقد تفتحت أمام خلفية من التغيرات العميقة فى توازن القوى العالمى لصالح الاشتراكية ، وتفاقم حاد لعدم استقرار المجتمع الرأسمالى سياسيا واقتصاديا .

ومهد كل تطور الرأسمالية فيما بعد الحرب الطريق الى الازمة . اذ يبرز عدم التناسب والتناقضات التى تجمعت طويلا فى الاقتصاديات الوطنية والاقتصاد الرأسمالى العالمى فى مجموعه . وبالطبع فقد نجمت الازمة الحالية عن فعل مجموعة من العوامل الدورية طويلة الاجل وتزايد تعقيدا . وقد اكتسبت كثير منها الآن سمات جديدة نوعيا .

وتضرب الازمة بجذورها فى التمزق الذى لم يسبق له مثيل طيلة عقود لعمليات اعادة الانتاج ، وفى وقت أصبحت فيه الرأسمالية أقل قدرة على الاستخدام الكفاء للإنجازات العلمية والتكنيكية . وأعدت لها الى حد كبير عمليات مثل التضخم الذى كان « يتراكم » فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وتفاقم المصاعب تفاكما غير عادى فى كل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الرأسمالى العتيق غير المتكافىء . وينطبق هذا بالدرجة الاولى على نشوب التناقضات الحادة بين الدول النامية الفتية التى تسعى للأفلات من قبضة الفقر ورأس المال الاحتكارى الغربى فى مجموعه .

ويلعب تصاعد نشاط الاحتكارات متعددة الجنسية فى البلدان الامبريالية - الذى يعكس مرحلة جديدة فى تركيز الانتاج ورأس المال ومركزهما فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، ومرحلة جديدة فى ازدياد حدة التناقض الرئيسى للامبريالية - يلعب هذا النشاط دورا خاصا فى أزمة الاقتصاد الرأسمالى الحالية . فمع بداية العقد الحالى كانت الاحتكارات العالمية أو كما أصبحت تسمى الآن عن حق الاحتكارات متعددة الجنسية ، والتى لايزيد عددها على بضع مئات ، قد أخضعت لمصالحها الانسانية ما يقرب من ٤٠٪ من الانتاج الصناعى فى العالم الرأسمالى ، ونحو ٦٠٪ من تجارته الخارجية . ان عمل شبكات انتاجها وتسويقها - الموجودة فى عشرات البلدان فى كل انحاء الارض ، والتى يوجهها الاحتكار الام بدقة بما يتفق مع سياسته ، قد زاد من حدة كثير من تناقضات الاقتصاد الرأسمالى .

وكانت الروابط الداخلية فيما بين الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسية هو المسار الذي امتدت الازمة خلاله بسرعة بالغة الى كل انحاء العالم كى تكتسب عمقا لم يسبق له مثيل .

وتحاول الاحتكارات متعددة الجنسية ، وعلى رأسها الشركات الامريكية الكبرى ، وهى تتبع استراتيجية انتزاع فائض الارباح على نطاق العالم الرأسمالى بأسره تحميل البلدان التى تقع فيها فروعها جزءا يتزايد باستمرار من عبء الازمة ، وتنتهك صراحة سيادة الدول ، وتسيء الى مصالح الشعوب الوطنية ، وتشن فى الوقت ذاته حملة على مصالح الجماهير العاملة الحيوية فى عشرات من البلدان ، ان مصالحها هى التى تعبر عنها بالدرجة الاولى سياسة الدوائر الحاكمة فى البلدان الغربية الكبرى التى تحاول باستماتة تجميع جهودها للخروج من الازمة ، وبمقتضى الاقتصاد ، عن طريق تخفيض مستوى معيشة الجماهير العاملة ونشر البطالة من أجل فائض أرباحها .

ونود فيما يتعلق بمناقشة « قضايا السلم والاشتراكية » لمختلف جوانب أزمة الرأسمالية ان نتناول بعض سماتها التى تجلت بحدة خاصة ، وأظهرت تكافلا متزايدا . وتبين هذه السمات أن الاقتصاد الرأسمالى يقف على عتبة مزيد من المصاعب . ومن بين هذه السمات ، فى المقام الاول ، هبوط الانتاج وعدم استقراره اللذان لم يسبق لهما مثيل فى عمقهما وطول أمدهما ، وانخفاض مستوى الاستثمارات ، ونقص الاستخدام المزمع للطاقات الصناعية ، والطابع الجديد نوعيا للتضخم والبطالة ، واشتعال التناقضات الاقتصادية الخارجية .

● فشل جهود الانعاش :

وصلت الفجوة بين قمة الناتج الصناعى التى بلغتها غالبية البلدان الرأسمالية فى الربع الاخير من عام ١٩٧٣ ، وأدنى مستوياته فى منتصف عام ١٩٧٥ الى ١٣٪ فى الولايات المتحدة ، و ١٧٪ فى بريطانيا ، و ٢٢٪ فى جمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا ، و ٢٥٪ فى اليابان ، و ٣٠٪ فى فرنسا . ومنذ منتصف عام ١٩٧٥ بدأ هبوط الانتاج الصناعى يسكبج فى بعض البلدان ، وبخاصة الولايات المتحدة واليابان ، ويخلق مكانه لعمليات انعاش . ويمكن هذا الدعاية البرجوازية من أن تزعم أن أواخر عام ١٩٧٥ وبداية عام ١٩٧٦ شهدت « مخرجا ديناميكيا » من الازمة ، وأن الاقتصاد الرأسمالى قد بدأ « نهوضه » الآن .

غير أن الاتجاه الصاعد أخذ يبطئ فى منتصف عام ١٩٧٦ . ورغم أن الناتج الصناعى فى عام ١٩٧٦ كان يزيد بنسبة ٨٪ على أدنى مستويات

إنتاج عام ١٩٧٥ فإنه قد أصبح واضحاً أن « الانتعاش » لم يحدث في الواقع ، فقد استنفذ الاتجاه الصاعد قوته دون أن يصل بأغلب البلدان ، بما فيها اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية وبريطانيا ، إلى مستويات الذروة التي سبقت الأزمة .

وعلى عكس نبؤات الاقتصاديين البرجوازيين لم تكن نتائج عام ١٩٧٧ يدورها نتائج مرضية : فلم يرتفع الإنتاج الصناعي في أوروبا الغربية إلا بنسبة ٢٪ ، وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية - ثالث دول العالم الرأسمالي الصناعية التي انتظر المتلهفون الغربيون أن تقوم بدور « القاطرة » وتجرب بقية بلدان أوروبا الغربية بعيداً عن الأزمة - كان مستوى الناتج الصناعي في الخريف أدنى بنسبة ١٠٪ عن مستوى ما قبل الأزمة . أما بريطانيا - رابع بلد رأسمالي من حيث الطاقة الاقتصادية - فلم تحقق عملياً أي تقدم من مستوى عام ١٩٧٥ ، الذي كان أدنى عن مستوى ما قبل الأزمة بنسبة ٨٪ . وفي خريف عام ١٩٧٧ كان الناتج الصناعي في إيطاليا أدنى منه في بداية العام بنسبة تزيد على ٦٪ وفي فرنسا بنسبة ٤٪ . وتشهد حالة صناعة المعادن الحديدية ، وهي صناعة رئيسية . بخطورة ظواهر الأزمة التي استمرت في عام ١٩٧٧ في أوروبا الغربية وتزايد عمقها . ففي نهاية ذلك العام هبطت نسبة استخدام طاقتها الإنتاجية إلى ٥٠٪ . وتعاني صناعة بناء السفن وصناعة النسيج أزمة عميقة .

ويؤمن أغلب الاقتصاديين والمنظمات في أوروبا الغربية بأن الإنتاج يشرف على انخفاض حاد . وثمة تنبؤات متزايدة عن أن « الركود الضئيل » في بلدان أوروبا الغربية في العام الحالي يمكن أن يتطور إلى تدهور اقتصادي عميق .

وفي عام ١٩٧٧ لم تصل اليابان ، حيث تطورت الاتجاهات الصاعدة في الإنتاج نظوياً نشيطاً إلى حد ما خلال جزء من عام ١٩٧٦ ، إلى ذروة ما قبل الأزمة . ويتفق أغلب الاقتصاديين على أنها لن تعود قادرة على مواصلة دفع النشاط الاقتصادي عملياً عن طريق التوسع الاقتصادي الخارجي وحده ، ويوضح هذا - إلى جانب التطورات الحديثة الفعلية - أن اليابان لا تكاد تبرر آمال واضعياً الاستراتيجية الغربية في أن يوفر تطورها « الديناميكي » دفعة للاقتصاد الرأسمالي العالمي تمكنه من تخطي هذا « السكون طويل الأمد » .

وقد عجزت الولايات المتحدة بدورها في العام الماضي عن الإفلات من بطء نمو الإنتاج الصناعي ، ورغم أنها في وضع أفضل إلى حد ما من بقية أنحاء العالم الرأسمالي وأساساً بفضل توسع الاحتكارات الأمريكية العالمية في الخارج . وقد وصفت لجنة الكونجرس الأمريكي الاقتصادية

المشاركة حالة الاقتصاد الأمريكي في النصف الاول من عام ١٩٧٧ كما يلي :
» ... بعد عامين من بدء الاقتصاد انتعاشه من كساد ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ،
مازالت نسبة البطالة تتأرجح عند ٨٪ ، ومازال التضخم يشير القلق ،
وآفاق النمو في العام الحالي مخيبة للامال بعض الشيء . وهذا هو
الوضع في أقوى البلدان الرأسمالية اقتصاديا ، والتي تزعم الدعاية
البرجوازية أنها توضح للبلدان الغربية الاخرى الطريق لانتعاش الاقتصاد
ودفعه .

ويبين الدمار الواسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن مصاعب الازمة
العميقة مازالت قائمة في صناعة البلدان الرأسمالية . وهكذا ، ففي عام
١٩٧٧ أفلست ١٨٠٠٠ شركة في اليابان أي مايزيد على العام السابق
بنحو ٢٠٪ ، وما يبلغ ضعف عددها في آخر سنوات ما قبل الازمة . وفي
بلدان أوروبا الغربية ارتفع عدد الشركات التي أفلست أو أوقفت عملها
في عام ١٩٧٧ عنه في عام ١٩٧٦ بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ .

واستخدام طاقات الانتاج بأقل من قدرتها بصورة مستمرة هائلة أحد
الاعراض المميزة لصناعة العالم الرأسمالي . فقد ظل أكثر من ٢٠٪ من
الطاقات خاملا خلال أربع سنوات متتالية في كثير من البلدان الرأسمالية
وهو رقم يزيد كثيرا عما كان عليه قبل الازمة .

ولم يكن في هذا مايشير دهشة الاقتصاديين الماركسيين والمحليين
البرجوازيين الجادين . فقد تشابكت تناقضات الاقتصاد الرأسمالي بشدة
في أنشودة محكمة في الازمة الحالية في حين كانت اتجاهات الانتعاش
تستند الى أساس ضعيف متمثل في نمو قصير الاجل من الطلب الاستهلاكي
يرجع الى حد كبير الى تنفيذ الطلب المؤجل كما جرى تنفيذ الكثير منه
على أساس التقسيط « ففي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ زاد دين التقسيط في الولايات

المتحدة بضعف سرعته في الماضي ، وكذلك على أساس التوسع الاقتصادي
الخارجي لأكبر البلدان الغربية . وكان من العوامل في ذلك تزايد مخزون
الشركات من المواد الضرورية في توقع لا مبرر له لافق أكثر اشراقا .

وكان من الاسباب الهامة لعدم تحقق الانتعاش أن الاتجاهات الصاعدة
في الانتاج لم يكن يرافقها مزيد من الاستثمار ، ونعتقد أن هذا يوحى بأن
هذه الاتجاهات ليست دورية . وهكذا هبطت استثمارات الشركات الأمريكية
في صناعة الآلات والمعدات والبناء الصناعي بنسبة ٤٪ في عام ١٩٧٤
وبنسبة ١٤٪ الأخرى في عام ١٩٧٥ . وفي عام ١٩٧٦ كانت الاستثمارات
في رأس المال الثابت أدنى بنسبة ١٨٪ عن مستوى ما قبل الازمة في
اليابان ، وبنسبة ١٣٪ في الولايات المتحدة ، و ١٠٪ في جمهورية ألمانيا
الاتحادية ، و ٨٪ في فرنسا ، و ٧٪ في بريطانيا .

وتبين الوقائع عدم سلامة « النظريات » التي وضعت أخيرا في الغرب عن امكانية الخروج من الازمة ، وانعاش النشاط الاقتصادي دون تنشيط عامل رئيسي في عملية إعادة الانتاج مثل توسيع مرافق الانتاج وتجديدها فقد أقنعت التجارب الاخيرة المبررة القادة البرجوازيين أنفسهم بالتخلي عنهما .

ويتجلى بقوة عجز الرأسمالية المتزايد عن استخدام الفرص التي يوفرها للبشرية التقدم العلمي والتكنيكي الحديث . ويقول الاقتصاديون البرجوازيون أنفسهم أن جانبا كبيرا من الآلات والمعدات الخاصة في بلدان أوروبا الغربية عتيق ينبغي استبداله في حين أن الاستثمار يبقى عند أدنى مستوى له في ظل الازمة « هبط الاستثمار في رأس المال الثابت في عام ١٩٧٧ عن مستوى ما قبل الازمة بنسبة ١٥٪ في اليابان ، و ٥٪ في جمهورية ألمانيا الاتحادية وبنسبة ٤٪ في الولايات المتحدة رغم بعض النمو »

● عبء التضخم المتزايد :

يوفر معدل نمو أسعار تجارة التجزئة والجملة والتجارة الخارجية ونطاقه ، والتغيرات في مستوياتها في منتصف السبعينات ما يبرر القول بأن التقدم قد اكتسب طابعا جديدا نوعيا ، وأصبح يمارس تأثيرا قويا على الاقتصاد الرأسمالي بأسره مؤديا إلى الركود . ولقد كانت التطورات في السنوات القليلة الماضية فريدة بمعنى ما : فقد مضى الهبوط في الانتاج جنبا إلى جنب مع الارتفاع الجنوني في الاسعار بدلا من انخفاضه .

وبعد الارتفاع المستمر غير المحكوم في الاسعار خلال الازمة الجارية تعبيرا عن أوجه عدم التناسب والتناقضات الكثيرة في الاقتصاد الرأسمالي ويزيد من حدة عمليات التضخم تزايد العجز في ميزانيات الدول والتضخم المستمر في الاعتمادات العسكرية الهائلة . ويؤدي اتساع نشاط الاجتكاكات متعددة الجنسية إلى أن يمتد التضخم إلى الاقتصاد الرأسمالي بأسره ، وإلى شل الادوات « الوطنية » التقليدية لاحتوائه .

والتضخم المزمن سمة عضوية من سمات الرأسمالية ، لكن أسعار التجزئة والجملة لم تكن تزيد قبل الازمة الأخيرة - بأكثر من ثلاثة في المائة وإذا كان هذا ينجز في مستوى معيشة الشعب فقد كان الخبراء الغربيون يعتقدون أنه أمر طبيعي وحين قفز التضخم في السنوات التي سبقت الازمة مباشرة إلى ما بين ٥٪ ، ٦٪ وبدأ يؤثر على مصالح رأس المال الاحتكاري نفسه اتخذت الاجراءات للعودة بالتضخم إلى « الحدود المأمونة » لكن الازمة سخرت من كل هذه التوقعات . وفي عام ١٩٧٤ ارتفع مؤشر زيادة أسعار التجزئة والجملة العام « ماسمي عامل الانكماش في اجمالي

الناتج الوطنى « فى البلدان الرأسمالية المتطورة بنسبة ١٢٥٪ ثم ارتفع بنسبة ١٠٪ أخرى فى العام التالى . وفى عام ١٩٧٦ أبطأ معدل التضخم الانتاجى الى حد ما لكنه ظل أعلى من ٨٪ أى مايزيد على مستوى العقد السابق للآزمة بنسبة تتراوح بين ١٠٠٪ و ١٥٠٪ وقد انخفض مستوى التضخم العام أساسا بفضل أسعار الجملة ، فى حين ظلت أسعار الاستهلاك ترتفع بنفس سرعتها من قبل تقريبا . وفى أكتوبر ١٩٧٧ كان متوسط الأسعار فى بلدان أوروبا الغربية أعلى بنسبة ١٥٪ عما كان عليه فى العام السابق .

ورغم أن الكادحين ينجحون فى تحقيق بعض الزيادات فى أجورهم الرسمية خلال معارك طبقتين عنيفتين فإن التضخم الراهن يفخر فى مستوى معيشتهم الى مدى أكبر من ذى قبل . ووجدت السياسة الانكماشية القاسية التى بدأت الدوائر الغربية الحاكمة اتباعها فى عام ١٩٧٦ تعبيرا أساسيا عنها فى تجميد الأجور . وحتى فى الولايات المتحدة - حيث كان نمو الأسعار التضخمى أدنى منه فى أوروبا الغربية واليابان حتى وقت قريب - فقد انخفضت دخول الأسر الحقيقية فى عام ١٩٧٦ - ١٩٧٧ عما قبل الآزمة حسب أقوال الصحف الأمريكية . وفى السنوات الماضية ارتفعت أسعار التجزئة أكثر من ٥٠٪ وتكاليف بناء المساكن مايقرب من ٧٠٪ . وارتفعت نفقات التعليم فى الكليات التى فى متناول الناس أكثر من غيرها من ١٧٨٣ دولارا سنويا الى ٢٧٩٠ دولارا . وأصبحت - كما يعترف أغلب علماء الاجتماع الأمريكيين - فوق متناول كثير من العائلات وتقول صحف بريطانيا وفرنسا أن برامج التقشف التى اتبعت هناك قد هبطت بأجور الكادحين الحقيقيين ومستوى معيشتهم .

وتقول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أن مستوى التضخم فى البلدان الغربية الصناعية قد ارتفع فى النصف الأول من عام ١٩٧٧ الى ١١٥٪ مقابل ٨٪ فى النصف الثانى من العام السابق . وبشكل عام فقد زادت أسعار التجزئة فى مجرى الآزمة الحالية « من يناير ١٩٧٤ حتى يناير ١٩٧٨ » نحو ٩٠٪ فى إيطاليا وبريطانيا ، و ٥٥٪ فى فرنسا واليابان .

لقد ارتفع التضخم الى مستوى جديد كليا ، ولا بد له أن يستمر فى تقويض مستوى معيشة الناس فى العالم الرأسمالى الى حد أكبر من ذى قبل ، وزيادة الحالة الاقتصادية العامة سوءا ، وعرقلة عمليات إعادة الانتاج ، وزيادة عدم استقرار الأسواق الخارجية .

● تعميق التناقضات الاقتصادية الخارجية :

مهد تزايد حدة التناقضات والمصاعب فى المجال الاقتصادى الخارجى للرأسمالية الى حد كبير للآزمة الاقتصادية الراهنة . ويميل استمرار

التناقضات الحادة بين البلدان الرأسمالية الصناعية والبلدان النامية ، وعدم استقرار التجارة الخارجية والوضع النقدي في كثير من البلدان ، وتزايد المنافسة بين الامبرياليين ، الى تعميق الازمة وتعقيدها ، كما انها تمثل سماتها المميزة .

لقد أدت عمليات الازمة في اقتصاد الرأسمالية المتطورة الى هبوط الطلب على المواد الاولية من البلدان النامية في ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ وخفض الاسعار العالمية لكثير من المواد الاولية . وتقول انباء الصحف أن هبوط الطلب على ٢٠ من سلع المواد الاولية الرئيسية بسبب الازمة قد أضاع على الدول الغنية ما بين ١٨ ، ٢٠ مليار دولار في هذين العامين . وفي الوقت نفسه ارتفع تكاليف وارداتها من الغرب بنسبة ١٠٪ على الاقل ، كما زادت نفقات استيرادها نحو ٢٠ - ٢٢ مليار دولار .

وانتهى ما سمي بمؤتمر الشمال والجنوب الذي حضرته ثماني بلدان رأسمالية صناعية من ناحية وتسعة عشر بلدا ناميا من الناحية الاخرى واستمر ١٨ شهرا - بالفشل الفعلي في أواخر مايو ١٩٧٧ ، مما كشف عن مدى عمق التناقضات بين الدول الغنية التي تريد إعادة تركيب كل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة في ظل الرأسمالية وسياسة الاستعمار الجديد التي تتبعها الدول الامبريالية .

وقد شددت البلدان الغربية الكبرى جهودها للخروج من الازمة عن طريق التوسع التجاري الخارجى ، ولكن لان الازمة قد أصابت عمليا كل مراكز الرأسمالية الرئيسية في الوقت نفسه فقد زاد توسيع صادرات بعض البلدان من سوء ظروف بعضها الاخر . وفي عام ١٩٧٥ هبطت التجارة الخارجية للبلدان الرأسمالية بنسبة ٦٪ وفي العام التالي ارتفع حجم صادراتها « في الاسعار الثابتة » بما يقرب من ١١٪ وكان هذا أحد العوامل قصيرة الاجل الكامنة خلف انتعاش الصورة الاقتصادية العامة لكنه أيضا سبب مزيدا من عدم التوازن في الموازين التجارية وموازين المدفوعات في البلدان الرأسمالية . وهكذا ازداد الميزان التجاري للولايات المتحدة حدة ، وعجزت رغم كل الجهود عن زيادة صادراتها الى المدى الذي حققه بعض منافساتها .

وفي تحد لما تحقق من تفاهم داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على عدم اللجوء الى أي قيود مباشرة أو غير مباشرة على التجارة فقد تضاعفت اتجاهات الحماية في كل بلدان هذه المجموعة ، في حين وصلت المنافسة بينها الى حدود الحرب التجارية . وتفاقت بشدة التناقضات وبخاصة بين الاحتكارات اليابانية ورأس المال الكبير في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية . فطالبت الولايات المتحدة بلدان السوق الاوربية

المشتركة - وقد أفرعها غزو اليابان الواسع للأسواق الخارجية - بتخفيض « اختياري » لكثير من صادراتها الرئيسية ، وهذا ماعارضته الدوائر الاحتكارية اليابانية بشدة . كما اشتدت الخلافات بين الولايات المتحدة وبلدان السوق المشتركة وكذلك بين بلدان السوق الأوروبية المشتركة نفسها . وطالت المفاوضات متعددة الاطراف داخل اطار منظمة الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة - وهي المفاوضات التي بدأت فى عام ١٩٧٣ - بسبب اشتعال التناقضات التجارية والسياسية من جديد ، ولم تؤد الى أية نتائج عملية . ونتيجة لذلك هبط نمو التجارة الخارجية الرأسمالية الى ما يتراوح بين ٤٪ و ٥٪ فى عام ١٩٧٧ .

ويمكن لتزايد التفاوت فى التطور فى التجارة الرأسمالية العالمية وازدياد حدة المنافسة بين الامبرياليات أن يهبط كثيرا بالتجارة ويزيد النزعة الى الحماية الجمركية ، ويؤدى الى حروب تجارية جديدة بين المتنافسين الاساسيين حول الاسواق الخارجية ، وبذا يعقدان وضع الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية اضطرابا وعدم استقرار متزايدين فى المجال النقدى الرأسمالى ، ويجد هذا تعبيرا عنه على سبيل المثال فى هبوط سعر صرف عملات رأسمالية رئيسية مثل الجنيه الاسترلى والفرنك الفرنسى واليرة الايطالية ، وازدياد حدة ذبذبات أسعار الصرف الأخرى ، مع مد جديد فى حركات مضاربة رأس المال « الاموال الساخنة » بين البلدان ، وبالدرجة الاولى عن طريق الشركات متعددة الجنسية ، وتعمق عدم التناسب فى موازين مدفوعات كثير من البلدان . وقد أجبرت بريطانيا وايطاليا على اللجوء الى القروض الدولية الكبيرة لتجنب المزيد من الاضطرابات النقدية ، واضطرت فرنسا الى الانسحاب للمرة الثانية من نظام « تعويم » أسعار عملات بلدان أوروبا الغربية المشترك تجاه الدولار . وعلى العكس نعرز الى حد ما مركز المارك الالماني والين الياباني وتوضح نتائج السنوات القليلة الماضية تماما أن كل المحاولات الغربية لاقامة علاقات نقدية أكثر صحة ، وتطبيق نظام « تعويم » أسعار الصرف القائمة على حقوق السحب الخاصة والعملات الأخرى وليس على الذهب ، قد باءت بالفشل ، فهى لا تؤدى الى تثبيت الوضع وانما الى اثاره اضطرابات جديدة لانها تستهدف الى حد كبير مساعدة الدول الامبريالية الكبرى - وفى المقام الاول الولايات المتحدة - على المحافظة على مواقعها الممتازة فى هذا المجال من مجالات الاقتصاد الرأسمالى فى ظل الظروف الجديدة على حساب الشركاء الآخرين فى التجارة العالمية .

● ملايين من العاطلين :

في فترة ما قبل الازمة كان عدد العاطلين تماما في البلدان الرأسمالية الصناعية يبلغ ما بين ٧ ، ٨ ملايين عاطل أى ما بين ٢٥٪ و ٣٪ من قوة العمل . وقد زادت الازمة من البطالة . وتدل كثير من المؤثرات على أنها قد استقرت لفترة طويلة عند مستوى جديد أعلى : ١٤ - ١٥ مليون اره٪ - ٦٪ من الكادحين .

وكان ثمة افتراض بأن نقطة الذروة في البطالة خلال الازمة الحالية قد عبرت في اكتوبر ١٩٧٥ حين وصل عدد العاطلين المسجلين رسميا طبقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى ١٢٥ مليون عاطل ، وفي مايو ١٩٧٦ انخفضت البطالة الى ١٤ مليون عاطل ، ولكنها عادت عند نهاية العام الى أكثر من ١٥ مليون عاطل . وبعد اجتماع القمة في لندن أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن النبؤة السابقة عن هبوط البطالة الى ١٣ مليوناً في عام ١٩٧٧ كانت خاطئة ، وأنه ستكون هناك في الواقع زيادة كبيرة . وكانت هذه النبؤة صحيحة فمع نهاية العام الماضي تجاوز عدد العاطلين كليا في البلدان الصناعية الغربية ١٧ مليون عاطل أى ما يزيد بنحو مليوني عاطل على نقطة الذروة في اكتوبر ١٩٧٥ . وفي الخريف الماضي ارتفع عدد العاطلين المسجلين رسميا في بلدان السوق الاوربية المشتركة وحدها الى أكثر من ستة ملايين . وفي العام الماضي زادت البطالة في اليابان بنسبة ٥٪ عما كانت عليه في العام الاسبق . وفي الولايات المتحدة ظل مستوى البطالة على ما هو عليه رغم بعض النمو في الانتاج أى نحو ٧٠٪ من مجموع السكان النشيطين اقتصاديا . وتعترف رسالة الرئيس كارتر الى الكونجرس في بداية عام ١٩٧٨ بأن نحو ٣ ملايين أمريكي يعملون بعض الوقت ، في حين كف مليون عن تسجيل أنفسهم لانهم فقدوا أى أمل في العثور على عمل .

وللبطالة اليوم آثار اجتماعية على الكادحين أخطر من ذي قبل بما لا يقاس . فقد أصبحت بطالة طويلة الاجل ، وفقد كثيرون حقهم في الحصول على تأمينات البطالة وتشير المصادر الرسمية الى أنه من بين ٧٣ مليون عاطل تماما في الولايات المتحدة في يناير ١٩٧٦ فقد ٢٣ مليوناً « نحو ٣١٪ » حقهم في تأمينات البطالة ، وقد ارتفع هذا العدد في نهاية العام الى ٤٤ مليوناً « ٥٥٪ من المجموع الكلي » .

وليس ثمة سبب يدعونا لان نتوقع هبوطا ملموسا في عدد العاطلين خلال السنوات القليلة القادمة بل حتى تخفيف آثار البطالة الفادحة على الملايين من الرجال والنساء . ويقول الكونجرس الامريكى ان البطالة حتى عام ١٩٨٠ ستكون أكثر من ٥ ٪ من مجموع السكان القادرين على العمل . ومن المتوقع في ذلك الحين ان يرتفع عدد العاطلين في جمهورية ألمانيا الاتحادية من ١١ مليوناً عام ١٩٧٧ الى مليونين . وتبدو الافاق في كل البلدان الاوربية الغربية الأخرى بدورها غير مواتية الى أقصى حد .

وتقنعنا التطورات الحديثة بأن الدوائر الغربية الحاكمة قد تركت جهودها - لصالح فائض أرباح الاحتكارات - على اتباع سياسة تحريم ملايين وملايين جديدة من الرجال والنساء من حقهم الأول ، الحق في العمل بدلا من مكافحة المرض الاجتماعي - مرض البطالة .

وقد ضاعف كادحو البلدان الرأسمالية بثبات في الآونة الأخيرة نضالهم ضد سياسة رأس المال الكبير الاستغلالية المعادية للشعب . وزاد عدد العمال الصناعيين والمستخدمين الذين اشتركوا في النضال الاضرابي زيادة شديدة في منتصف السبعينات فقد ارتفع في العام الماضي بشكل ملحوظ الى ٥٠ مليوناً .

ان أمراض الاقتصاد الرأسمالي تبرز بوضوح متزايد مزايا أسلوب الإنتاج الاشتراكي . ففي السنوات الأربع التي انقضت بين ١٩٧٤ - و ١٩٧٧ - وفي حين لم يزد الإنتاج الصناعي في البلدان الرأسمالية المتطورة الا بنسبة ٦ ٪ - ارتفع الناتج الصناعي في بلدان مجلس التعاون الاقتصادي بنسبة ٣٣ ٪ . ويتقدم الاقتصاد الاشتراكي العالمى - الخالى من الازمات والكساد بخطا ثابتة من نقطة الى أخرى ، وهو يشق طريقه الى الامام في المنافسة التاريخية بين النظامين الاجتماعيين .

الفيلم السياسى

بقلم : الكسندر كاراجانوف.

اشتركت منذ بضع سنوات فى مناقشة مع بعض انزملاء الايطاليين حول الموضوعات الممكنة لاحدى الندوات الدورية بين السينمائيين السوفيت والايطاليين . وخلال المناقشة اشار المخرج السينمائى كارلو ليزانى الى ندوتنا فى عام ١٩٦٣ قائلا : « فى ذلك الوقت كنا نتقدم على أساس أن السياسة تشغل مكانا أكبر من اللازم فى الافلام السوفيتية . وها نحن أنفسنا الان ننتج أفلاما سياسية » . كان ليزانى يقول ذلك بطريقة اقرب الى السخرية والتأمل . وكأنه يشعر بالدهشة للتغيرات التى جرت ، ولسداحة افكاره السابقة عن دور السياسة فى الفن . ولم يكن وحده فى ذلك ، فقد تناول كل المتحدثين تقريبا ظاهرة السينما السياسية بشكل أو آخر عند مناقشة موضوعات الندوة .
القادمة .

ففى أواخر الستينات وبداية السبعينات بدأ العالم السينمائى كله يتحدث عن الفيلم السياسى ، ولم يعد التعبير شائعا فحسب ، بل أصبح (الموضة) السائدة . وظل التعبير شائعا رغم تزايد اتجاه التشكيك فى صحته وسط الدوائر السينمائية . اذ يقول المتشككون أن تعبير « الفيلم السياسى » لا يمكن قبوله لان كل فيلم هو فيلم سياسى ، واذا نحن أبرزنا السينما السياسية كنوع خاص (مثل أفلام رعاة البقر والمغامرات أو الجريمة أو الافلام الموسيقية وما الى ذلك) فسيكون من المنطقى الاعتراف بوجود طراز آخر من السينما - الفيلم غير السياسى ، المنفصل عن الصراع الطبقي الفعلى .

ولا بد لنا أن نعترف بقوة هذه الحجة . فالواقع بالطبع أن أى فيلم يسهم بطريقة ما فى الصراع الطبقي ، ويخدم أغراضا سياسية ، حتى أكثر الافلام بعدا عن السياسة . فحين تكون البرجوازية فى السلطة يحرف مثل هذا الفيلم الجماهير عن القضايا والتناقضات الاجتماعية ، ويضفى على الحياة طابعا أسطوريا ، وينقل المشاهدين الى عالم من الاوهام ، وبذا يضعف سعيهم الى المعرفة والنضال . وبهذا المعنى فإن مفهوم « الفيلم السياسى » لا يعتمد للاختبار العلمى الدقيق ، ويستحق تماما أن يوصف بأنه من ثمرة ولغو صانعى الافلام . لكن المرء حين يناقش صحة مفهوم ما وحدوده لا يستطيع أن يتجاهل وقائع الحياة التى أدت الى ذيوعه .

ونحن نعرف من تاريخ الشاشة أن كثيرا من الافلام التى أنتجتها هوليوود الامس وكثير من الاستوديوهات التى اتبعت نموذج هوليوود كانت مبنية على صيغة المثلث الخالد « رجل وامرأتان » أو « رجلان وامرأة » . فاذا تدخلت بعض القضايا السياسية أو الاجتماعية مع القصة فما كانت تعدو أن تكون خلفية تضيف لونا ما على الفعل . لكن المزيج مختلف فى الافلام التى نصفها الآن بأنها أفلام سياسية ، فما كان فى الخلفية قد برز الى المقدمة ، وأصبح هو المضمون الرئيسى لما يحدث على الشاشة ، وأصبحت السياسة والمنازعات والعمليات السياسية تعتبر مادة درامية تشكل موضوع الفيلم ومع « تشغيل » هذه المادة يصبح الفيلم ملتزما بشكل حاسم بقضايا اليوم الملحة . .

فحياة ثورى اغتالته الرجعية (فيلم بو . ويدر بيرج « جوهيل » وفيلم جيوليانو مونتالدو « ساكو وفانزيتى ») وقصة اضراب (أدالين - ٣١ من اخراج ويدر بيرج أيضا) ، ونطور الوعى الطبقي لعمال (فيلم ايليوبرى « الطبقة العاملة تصعد الى السماء ») والصدام بين القوى السياسية أثناء التحقيق فى جريمة ، (فيلما كوستا جافراس « زد » و « حالة خصار » وفيلما فرانسيسكو روزى « قضية ماتى » و « جثث ناخرة » وفيلم ماركو بيلوكيو « ضح الوحش على الصفحة الاولى » وفيلم ايف بواريه « اغتيال » وفيلم داميانو داميانى « اعترافات مفتش البوليس للمدعى العام الجمهورى ») وتدابير مؤامرة رجعية وفضحها (فيلم جون فرانكهايمر « سبعة أيام فى مايو » وفيلم ماريو مونيشيللى « نريد الكولونيلات ») ، وتحول مثقف برجوازى صغير رخو الى



● انی انڈکر : اخراج فیلمینی ●

● ● ●



● نقطۂ زابریسکی : اخراج انتوینونی ●

قاتل فاشي (فيلم برناردو بروتولوتش « التوافق ») والاقدار المتغيرة للحرب التي يشنها العسكريون (« الحرب والناس » من اخراج سازويا ماموتو) - تلكم هي المواضيع والمنازعات التي تخلق عقدة الافلام السياسية المشهورة في أواخر الستينات وبداية السبعينات . وبعض هذه الافلام يحتوى على ذلك « المثلث » المعروف كذلك ، والخصومات العائلية ، والمنازعات القائمة على الخيانة والغيرة ، لكنها كلها أحداث تجري في الخلفية ، كعناصر ثانوية تربط البنية الموضوعية الجديدة بالنماذج التقليدية « المختبرة » التي اعتادها المشاهدون .

وقد اندفع الفيلم السياسي داخل الحياة السينمائية في الوقت الذي بدأ فيه عمل المخرجين الذين كان النقاد يعتبرون أفلامهم قمة التعبير عن السينما المعاصرة في الستينات (يقول مارسيل مارتان في ١٩٦٢ « انطونيوني هو روح السينما المعاصرة ») يكشف عن امارات أزمة واضحة . فعلى مستوى فنى رفيع كانت أفلامهم تقوم بـ « التشريح السيكولوجي للشعور بالعزلة ودراسة مظاهر الاغتراب وعجز الناس عن فهم بعضهم البعض ، وكان فى لغة صانعي الافلام من الرقة والاتقان ما يحاكى الادب فى قدرته على التغلغل داخل الشخصية والى عالم الافكار والعواطف البشرية . وكثيرا ما كانت الطبيعة والاصالة المدهشة التي تتحقق بذلك فى تصوير الحياة تبرز الافلام الوثائقية . فقد كان المخرج - بفضل غنى رسائله التعبيرية - يتحرر من سيطرة خط القصة الجامد وغيره من مقدسات السينما السابقة . وكان يبدو أن فيض الحياة الفعلية قد وجد التعبير المعادل له . وتحققت نتائج شيقة للغاية فى تجارب « أفلام الفكر » ، وفى تجسيد الفكر على الشاشة (فيلم آلان رينيه « العام الماضى فى مارينباد » وفيلم فيليني « ٨٥ ») .

غير انه أيا كان اقتراب هؤلاء الفنانين البارزين من تصوير تعقيدات الوجود البشرى الفعلية وأيا كانت رقتهم فى نقل الحالات الانفعالية ، فإن الحقيقة المجسدة فى أفلامهم تظل جزئية غير كاملة ، فقد جسدت الدراما الانسانية عادة فى دراما الفردى البرجوازى ، فى هزائمه (التي اتخذت طابعا مطلقا) سواء فى الحب أو فى محاولات الوصول الى تفهم زملائه البشر له . ولم يصحب ازدياد المهارة فى صناعة الافلام انبعاث مسائل للطاقة الاجتماعية فى بحث ما لم يبحث من قبل ، وفى اكتشاف ما لم يكتشف من قبل . ولم يكده يوجد انعكاس لعمليات الصراع الطبقي ، وانهيار النظام الاستعماري ، ووقائع وظواهر معركة الافكار المعاصرة ، وحملة السلام الاشتراكية ، والعقبات التي تضعها القوى الرجعية أمامها ، ولم تحلل النزاعات والصدامات البشرية فى اطار المواجهة الايديولوجية والاجتماعية التي يتسم بها عالم اليوم ، وظلت الاتجاهات الرئيسية للتطور الاجتماعى - بما فيها تأثير الاحزاب الشيوعية والعمالية المتزايد - « بعيدة عن الشاشة » .

واذ يحصر صانع الفيلم نفسه بهذا الشكل ، ويركز - فيلما بعد فيلم ، وعاما بعد عام على نفس معضلات الشعور بالعزلة والعجز عن الاتصال ، وعلى

ضمور المشاعر الاجتماعية والمشاعر بشكل عام ، فقد كان مقيضا للفن أن يصل إلى نقطة لا توجد بعدها سوى الرتابة والتكرار ، والاحساس بالتوقف ومحاكاة الذات .

ولكن الفيلم السياسى وسع الكثير من دائرة مواضيع المخرج . ووفر حافزا جديدا للبحث عن مزيد من البساطة فى معالجة العقد ، واثراء للغة السينمائية يتيح لها أن تربط الشاعرى بالوثائقى ، والقصيدة بالصحافة . وإذا كان المخرجون قد استمروا فى استخدام اكتشافات الفن السينمائى وتقاليده فى الستينات فقد عادوا حتى الى فترات أسبق - الواقعية الجديدة الايطالية فى الاربعينات والخمسينات ، وتجربة السينما السوفيتية فى العشرينات والثلاثينات .

وكان من الامور ذات الدلالة البالغة أن اندفاع الفيلم السينمائى قد ارتبطت - سواء من حيث التعاقب الزمنى أو من زاوية السبب والنتيجة - بنهوض حركة الطبقة العاملة الجديد ، وتصاعد النضال ضد « الحرب القذرة » التى خاضتها الولايات المتحدة فى فيتنام ، وأحداث أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وبصورة مباشرة ونشيطة بشكل خاص بما يسمى بانفجار تمرد الشباب ، ونهوض النشاط السياسى بين الشبيبة فى المجتمع الرأسمالى المعاصر .

ومن الجدير بالذكر انه لم يظهر التحول نحو السينما السياسية فى عمل المخرجين الذين مالوا عموما (ومن قبل) الى المواضيع الاجتماعية فحسب ، بل كان له تأثير محدد على المخرجين الذين كان اهتمامهم مركزا أساسا على قضايا الاغتراب والشعور بالعزلة . ففى حين أن ميكيل أنجلو أنطونيونى لم يفعل فى « تكبير الصورة » أكثر من التجديد الجزئى لبنية موضوعه المألوفة (بادخال عناصر من القصة البوليسية على موضوع الافتقار الى الاتصال) فانه فى « نقطة زايريسكى » يوسع مجال ملاحظته ليشمل قضايا الشباب المتمرد فى الولايات المتحدة ، ويبدأ الحديث عن واقع المجتمع الاستهلاكى بحدة ومباشرة غير مألوفين ، ويجد بطل فيلمه « المهنة صحفى » فى محاولته الافلات من جدران وحدته الموحشة نفسه منغمسا فى عملية تزويد حركة أنصار أفريقية بالسلاح وقد أخرج آلان رينيه فيلمه « انتهت الحرب » عن شيوعى أسباني يعمل سرا ، وفى فيلم « المدعونون » يفضح لوكينو فيسكونتى التدهور الاخلاقى لأولئك الذين أقاموا « النظام الجديد » الفاشى . أما فريدريكو فيللىنى الذى نجح فى أن يعود بعض المشاهدين على تعقيدات لغته وأسلوبه فقد أدهش الجميع بانتاج فيلم « انى أتذكر » غير العادى فى وضوحه وبساطته ، حيث يربط بين المشاهد الرقيقة للحياة فى مدينة صغيرة فى الثلاثينات والمشاهد الدعائية بالغة السخرية للاحتفال الذى يقام لزعيم فاشى يصل الى المدينة .

وكان رواد السينما السياسية هم مخرجوا اليسار الملتزمون اجتماعيا . وجاءت أفلامهم السياسية استجابة لمطالب المشاهدين ومزاجهم الجديد ، كما كانوا فى الوقت نفسه « يعبرون عن أنفسهم » - عن الموقف مما يحدث فى عالم

متغير ، وسخطهم على هجوم الرجعية الجديد ، ومعارضتهم لحكم الملكية الخاصة والنزعة الفردية .

ونحن نعرف من تاريخ السينما السياسية الوليدة غير الطويل أن عددا من الافلام ذات الاتجاه اليساري (وينطبق هذا بشكل خاص على ايطاليا) قد تم اخراجها بمساندة مادية ومشـاركة من منظمات الطبقة العاملة الحزبية والنقابية .

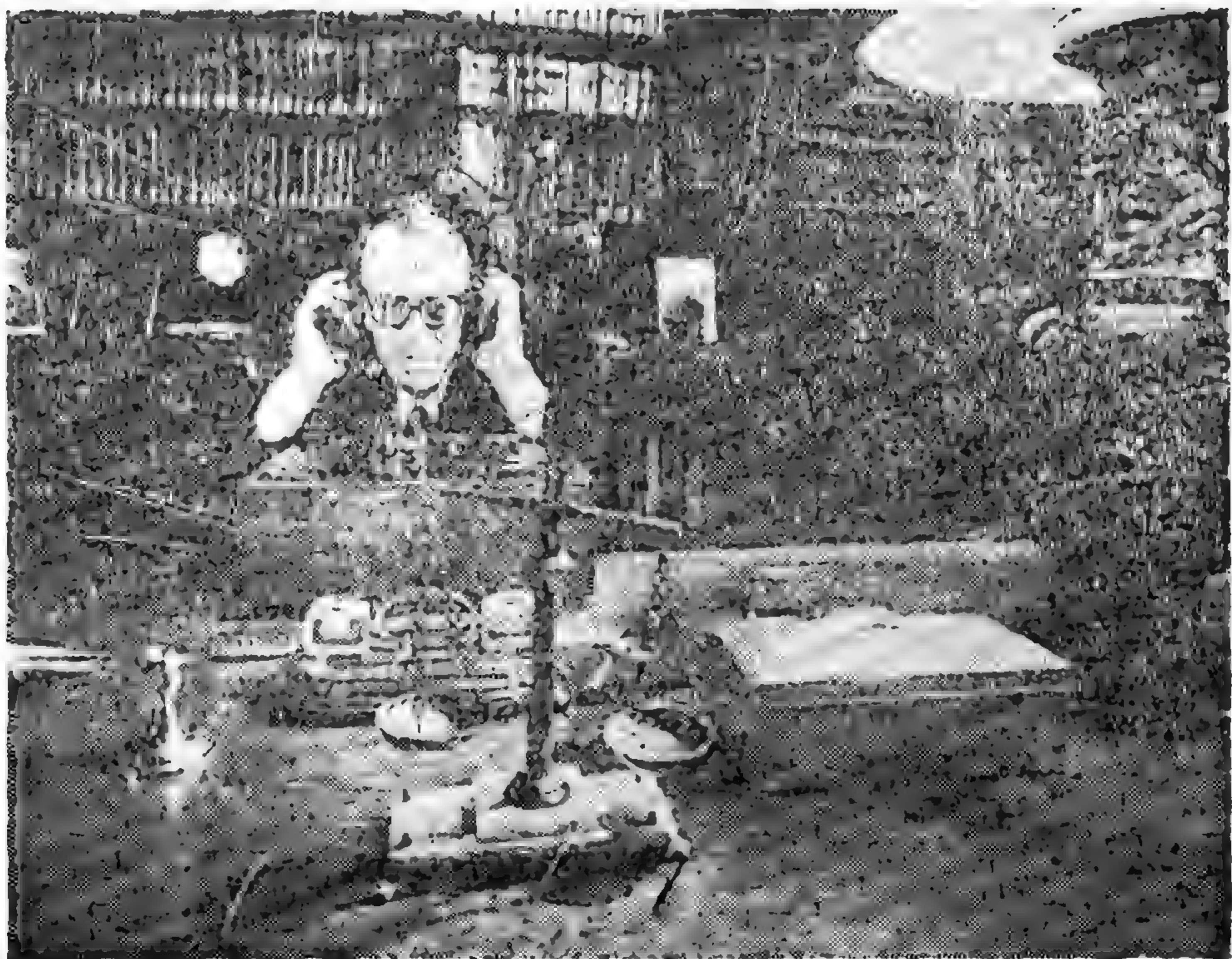
وأحيانا ما كانت تمويلها تعاونيات نظمها المخرجون التقدميون ، وفي بعض الاحيان كان المخرجون أنفسهم (بعد أن يكسبوا ما يكفي من الاموال من « الافلام التجارية ») هم الذين يقومون بالتمويل . غير انه لابد أن يكون واضحا لكل امرئ أن السينما السياسية ما كان يمكن أن تحقق مثل هذا التقدم الواسع دون مشاركة رأس المال الذي تقدمه صناعة السينما ذاتها .

وهنا نواجه مفارقة من أبرز مفارقات الحياة السينمائية في الونة الاخيرة . ففي كثير من الاحوال كان المنتجون ومالكو الاستوديوهات البرجوازيون الخالصون هم الذين حولوا الافلام السياسية ذات الاتجاه اليساري . وكان في هذا عنصر من السخرية والوقاحة يمكن تلخيصه في المبدأ القائل : كل شيء من أجل الربح أو النقود هي النقود . وكان هناك عنصر (الموضحة) الشائعة ، كما كان هناك عنصر الحسابات : فقد كان المنتجون يأملون بتقديم بعض التنازلات لأكثر كتاب السيناريو والمخرجين اليساريين موهبة أن يكسبوا شباب المشاهدين بتأثيرهم الحاسم على شباك التذاكر من ناحية ، وأن يكتفوا بالتدريج الافلام السياسية التي اكتسبت الشعبية الاستثنائية ومخرجيها مع متطلبات السوق ، ونماذج السينما الاستهلاكية . وينبغي أن نعترف بأن هذه الحسابات قد نجحت في كثير من الحالات . فسرعان ما بدأت الصناعة « تبيع » السينما السياسية وهي تستمر في ذلك حتى يومنا هذا . وأغرقت الشاشة بمزيج من الاباحية والسياسية وعريضة القسوة والعنف وأفلام الرعب والكوارث وما الى ذلك . وفي مثل هذه الافلام تسقط الافكار السياسية في سياق يشوه معناها العميق ، ويميع النقد الاولى لعلاقات الملكية الخاصة بألوان التسلية ، وتخفف السخرية اللاذعة لتغدو فكاهة لا ضرر منها ، وتحول النزاعات الاجتماعية الى منازعات أخلاقية بين « الاخيار » و « الاشرار » بين « الفاضل » و « الشرير » .

ان تأثير المنتج على السينما السياسية ذات الاتجاه التقدمي تسهله الحقيقة الماثلة في أن عددا كبيرا من الافلام يصنعها اناس لا يمتد وعيهم الاجتماعي وفكرهم السياسي الى أبعد من المعارضة الليبرالية لحكم رأس المال . وقد جاءت في تاريخ السينما السياسية لحظات توفرت فيها (كما حدث في الولايات المتحدة مثلا في ذروة النضال ضد حرب فيتنام) امكانيات موضوعية للانتقال من النقد الليبرالي للمجتمع البرجوازي الى النقد الثوري . غير أن هذه الفرص لم تنتهز ، لا لان صناعة السينما لم تساند - ولا كان من الممكن أن -



● الملعونة : اخراج فيسكونتي ●
● ● ●



● جثث فاخرة : اخراج روري ●

تساند - هذا الانتقال فحسب بل كذلك لان كثيرا من المخرجين الذين انتجوا
في أيام الازدهار الاولى للسينما السياسية أفلاما تمتلئ بالنقد الاجتماعي
لم يكونوا في داخلهم مستعدين ايديولوجيا لمثل هذه الخطوة .

ان الشباك التي تنصبها سياسة المنتجين البرجوازيين وتكتيكاتهم
وتعقيدات الانتقال من النقد الليبرالي للمجتمع الرأسمالي الى نقد أكثر ثبات
وعمقا ليست سوى جزء من العوائق أمام الفيلم السياسي ذي الاتجاه التقدمي
لكن أعراض الازمة في السينما السياسية ترجع كذلك الى نفوذ « أمراض
الطفولة اليسارية » .

قال لينين في مقاله « الخلافات داخل الحركة العمالية الاوربية » ان
التحريفية (الانتهازية ، الإصلاحية) والفوضوية (النزعة النقابية الفوضوية
والاشتراكية الفوضوية) يمكن أن تلاحظ بأشكال مختلفة وألوان مختلفة في
كل البلدان المتقدمة طيلة ما يزيد على نصف قرن من تاريخ الحركة العمالية
الجماعية . فان من أعمق أسباب الخلافات في الحركة العمالية نمو هذه
الحركة نفسها . « فاذا لم يجر قياس هذه الحركة بمقياس مثل أعلى خيالي ما ،
بل نظرنا اليها باعتبارها الحركة العملية للناس العاديين فسيوضح أن اجتذاب
أعداد أكبر وأكبر من « المجندين » الجدد ، وجذب أقسام جديدة من الجماهير
العاملة ، لابد أن تصحبه حتما تذبذبات في مجال النظرية والتكتيكات وتكرار
للاخطاء القديمة ، وعودة مؤقتة الى الافكار البائدة والاساليب العتيقة وما الى
ذلك . ويواصل لينين هذه الفكرة فيتحدث عن ظهور أنصار في الحركة
العمالية لا يستوعبون « الا جوانب معينة من الماركسية ، الا أجزاء معينة من
النظرة الجديدة الى العالم ... » (المؤلفات الكاملة ، المجلد ١٦ ، ص ٣٤٨)

لقد كتب هذا المقال الذي أوردت اقتباسا منه في عام ١٩١٠ ، لكن ما
يلفت الانظار اليه من تعقيدات في نمو الحركة العمالية يميز في نظري يومنا
هذا بالدرجة نفسها ، ولابد أن يكون لها تأثيرها على الفن الذي يعكس واقع
حركة التحرر ونقد علاقاتها الملكية الخاصة . ومن المفهوم تماما أن تتجلى هذه
التعقيدات بصورة درامية على نحو خاص في عمل السينمائيين الذين يتميزون
بثورية برجوازية صغيرة « جزئية » لا تستند الى أساس متين من الفهم العلمي
لعمليات التطور الاجتماعي والصراع الطبقي .

لقد كان فيلم كوستار - جافراس « زد » من طلائع اندفاع السينما
السياسية ، وقد استقبلته الدوائر الديموقراطية استقبالا طيبا وأثنت على
معارضته لظاهرة بشعة في الحياة السياسية المعاصرة مثل دكتاتورية
« الكولونيلات السود » القمعية في اليونان . غير أن كوستار - جافراس أنتج
- بعد عامين فقط من بدء عرض فيلم « زد » - فيلم « الاعتراف » الذي استغلته
الرجعية كسلاح للدعاية المعادية للاشتراكية منذ اللحظة التي ظهر فيها على
الشاشة .

أما تطور ماركو بيلوكيو فكان أكثر تعقيدا . فقد كان أول أفلامه الشهيرة « الايدي فى الجيوب » يعكس بوضوح أفكار التمرد الفوضوى المنكر لكل شىء وبعد فيلم « الصين عن قرب » (رغم تصويره الساخر الى حد ما «لليساريين») أعلن بيلوكيو انه يتعاطف مع المجموعات الماوية فى ايطاليا ، بل زعم أن «الثورة الثقافية» الصينية ينبغي أن تنقل الى الارض الايطالية - لا بشكل أوتوماتيكى بالطبع وانما مع قدر من التكيف مع الظروف الايطالية .

وفى عام ١٩٦٨ انضم بيلوكيو الى « رابطة الشـيوعيين الايطاليين » اليسارية المتطرفة . وبتعليمات من الرابطة وبارشادها أخرج فيلم « باولا » وفيلم « عاش مايو الاحمر » . وأثناء اخراج هذين الفيلمين زار هو والعاملون معه أفقر أحياء باولا ليحصل على نظرة أقرب وفهم أفضل لموضوعه - الكادحون وعكس الفيلم بعض الملاحظات التى جمعت هناك ، غير أن قادة المنظمة طلبوا حلا آخر مبرمجا للموضوع ، حلا لا يمكن لمبادئه العقائدية الجامدة أن تتمشى مع الدليل الواضح للممارسة وتحطم التفاهم بين مجموعة الفيلم والرابطة ، واستخلص المخرج من ذلك انه « لا مكان للسينما المناضلة فى ايطاليا » .

ومرت بضع سنوات قبل أن يخرج بيلوكيو فيلمه الدرامى لاذع السخرية « ضع الوحش على الصفحة الاولى » حيث يعالج الموضوع السياسى بدون المشاعر المميزة للفن المنحط ، والحماس الجدالى الذى كان يتمتع به فى فترة تمرده الفوضوى وارتباطه بالماويين فيما بعد ، وربما يكون هذا تحولا جديدا فى التطور الايديولوجى لمخرج موهوب .

وفى وقت من الاوقات كان جان لوك جودار من رواد « الموجة الجديدة » الفرنسية وقد فعل الكثير فى الواقع لتجديد نطاق مواضيع السينما الفرنسية والعالمية ولغتها وأسلوبها . وفى ذلك الوقت كانت أفلامه « على آخر نفس » و « عاشت حياتها » و « الجندى الصغير » محور الجدل فى عالم السينما . ولكن حتى فى ذلك الحين كان فى وسع المرء أن يرى أن « التحرر من الكبت » لدى جودار لم يكن يعكس تناقضات الحياة فحسب ، بل كذلك تناقضات الفنان نفسه الذى وان كان يرفض الرأسمالية الا انه لا يقبل الاشتراكية .

ففى « الجندى الصغير » يضع جودار منظمة الجيش الفرنسى السرى ومنظمة الوطنيين الجزائريين على قدم المساواة فى الوحشية والقساوة - ان كلا الجانبين يستحقان « حرية البطل الشخصية » . وفى « الفافيل » الذى يصور كوكبا أرسيت فيه التكنوقراطية وقمعت كل المشاعر الانسانية كان المناضل من أجل البشرية هو ايفان جونسون مراسل « الفيجارو - برافدا » الذى وصل من الارض . وقد أوضح جودار فى كل من موضوعه واسلوبه نسبية المفهومات والمقولات والمبادئ . وكلما مضى الى أبعد كان يزداد وضوحا أن نسبيته انما هى دياكتيكية زائفة معادية للواقع ، وقد ارتبط بتبليبل مواقعه الايديولوجية بتعمية خاصة فى الشكل .

وشهد النصف الثانى من الستينات جودار يعيد النظر فى التراث الجمالى « للموجة الجديدة » . وهو اليوم يعلن عن معالجة مختلفة تماما للفن . ويقول انه حتى الآن كان المخرجون من أمثال برتولونتي وبازولينى وهو نفسه يجربون فحسب ، لكن هذا ليس كافيا . فلا بد أن يخدم التجريب فى الفن الصراع الطبقي . وانطلق جودار ليعود بالفن الحديث الى التجاوزات المتمردة لسينمائي بداية العشرينات الذين رفضوا - الى جانب أكاديمية المسرح القديم ومشاهد السينما البرجوازية المختلفة - كل التقاليد بل حتى الفن نفسه . ويستشهد جودار بالجدال الذى دار فى تلك الايام بين المخرجين السوفييتيين دزيجا فيرتوف وسيرجى ايزنشتاين فيمجد وضع فيرتوف للوثيقة السينمائية موضع المعارضة من الفيلم الفنى ، ويرد جودار أن ايزنشتاين قد استسلم للنزعة الفنية ، ويتهمه بالانتهازية والتخلي عن الثورية .

ويؤمن جودار اليوم بأن تمرده السابق كان فرديا ، ويقول انه يود أن ينضم الى « الحركات الاجتماعية العظمى » لكنه لا يستطيع أن يرى قوة ثورية يمكنه أن يرتبط بها .

لقد اتخذت تشويهاات الفن الثورى تحت تأثير التشنجات اليسارية المتطرفة فى الفكر السينمائي كل الاشكال المتصورة فى أعمال المخرجين السينمائيين الذين أشرت اليهم ، ويزيد من خطورة هذه التشويهاات انغماس بعض الفنانين ذوى التأثير الكبير جدا فيها ، بمن وراءهم من مخرجين شباب مخرجين أحيانا ما يتبعونهم دون تفكير .

ولم يبق الفكر السياسى حكرا على اليسار ، فقد جاء فى اثر اليساريين (بين أقواس وبدون أقواس) مخرجوا الاتجاه البرجوازي الرجعى ، الذين يحاولون أن يقدموا اجاباتهم لقضايا اليوم المطروحة آخذين فى اعتبارهم الوضع الراهن ، وأمزجة الجيل الجديد ، واهتمام المشاهدين المتزايد بالسياسة .

وكانت النتيجة مفارقة أخرى من مفارقات الحياة السينمائية . فمن ناحية يظل النقاد والصحفيون البرجوازيون - بمجرد القصور الذاتى على ما يبدو - يدعون للفكرة القائلة بأن السياسة والفن الحقيقي لا يتفقان ، ومن ناحية أخرى تقدم البرجوازية خلف هذا الستار اللفظى دفعة لم يسبق لها مثيل للفن الذى يهتم مباشرة بقضايا السياسة وعملياتها . وكانت المحصلة النهائية لهذا كله انه لم يعد يوجد مجال سياسى أو جبهة للصراع الايديولوجى لم تنتج فيها صناعة السينما البرجوازية أفلاما تخدم بشكل مباشر مؤسسات الامبريالية السياسية والدعائية .

فعلى سبيل المثال ، « استجاب » المخرجون البرجوازيون بطريقتهم الخاصة للذكرى المئوية لمولد لينين ، ولاهتمام الجماهير العاملة والجيل الجديد المتزايد بلينين وأعماله . وانتجت كيزستين ستينبيك - الدنمركية - فيلما مثقلا بالاكاذيب الخبيثة عن عبقرى ثورة أكتوبر (وصحيح أن هذا

الخليط الذي صنع بأسلوب الصحافة الصفراء لم يحقق أى نجاح بين الجماهير) لكن الأكثر جدية - وبالتالي أكثر خطورة - كان الفيلم الذي قدمه المخرج الأمريكى فرانكلين شافنر « نيكولاسى والكسندرا » . ففى عرض تاريخ الثورات الروسية الثلاث (من خلال تاريخ حياة أسرة رومانوف) تتبع صانعو الفيلم خطوات التاريخ عن كثب ، وغالبية المشاهد والاحداث فى الفيلم صحيحة تماما من حيث المضمون والنغمة . الا انهم نشروا بين هذا كله مشاهد تصور لينين وتشويه صورة قائد الثورة ، وتفترى على الحزب البلشفى . وقد صيغ هذا الفيلم بدهاء يصعب معه على المشاهد غير المطلع - بل يستحيل - أن يضع خطأ فاصلا بين الحقيقة والزيف . ويزيد من البلبلة بين المشاهدين وانتشار الافكار الزائفة عن لينين والثورة أن شافنر قد أنتج قبل عامين أو ثلاثة من « نيكولاسى والكسندرا » فيلمه السياسى اللاذع « الرجل الافضل » الذى فضح فيه المؤامرات القذرة التى جرت وراء الستار فى واحد من الحزبيين البرجوازيين الرئيسيين أثناء الحملة لاختيار المرشح لرئاسة الولايات المتحدة . لقد كانت سمعة شافنر كمخرج ليبرالى أو حتى يسارى وواحد من أنصار الواقعية الانتقادية ، هى التى زادت من جاذبية فيلم « نيكولاسى والكسندرو » وثقة المشاهدين فى صدقه .

ولا يصحب صناعة الافلام السياسية البرجوازية « بيع » السينما السياسية ذات الاتجاه اليسارى فحسب ، بل وخنقها المباشر ويتم هذا عن طريق المحاكم والرقابة السياسية ، وبدرجة أعمق عن طريق « الرقابة الاقتصادية » التى تغلق الباب أمام الافلام غير المرغوب فيها وتحول بينها وبين الوصول الى دور السينما والتلفزيون ، كما يستخدم النقاد لهذا الغرض . .

وفى عام ١٩٧٢ رأى مشاهدو ميونيخ العرض الاول لفيلم بيتر فليشمان « الكارثة » وموضوعه هو تمرد الشباب على الاخلاقيات البرجوازية وجو الحياة البرجوازية الخانق . ويصور الفيلم « آباء » المدينة التى يجرى فيها الحدث يهاجمون السياسة الشرقية لبراندت ويعدون حشدا للعناصر الانتقامية من ألمان سيليزيا فى حين ينظم خصومهم مظاهرة مضادة . ولم يكن هذا الربط بين الاحتجاج الاخلاقى الذى أصبح الآن تقليديا فى « سينما الشباب الالمانية » والعمل السياسى مستساغا لدى النقاد الرجعيين . وفى ٢٤ مارس نشرت صحيفة « سوددوتش تسايتونج » مقالا بقلم ولفجانج ليمر ربما كان أكثر المقالات التى نشرت عن هذا الموضوع صراحة . ولا يخفى ليمر كراهيته للفيلم ومخرجه ويوضح صراحة أسباب نقده اللاذع : ان لفليشمان شعبيته فبفضل فيلمه « مشاهد صيد فى جنوب بافاريا » أصبح « اسمه مرادفا لسينما الشباب الالمانية تقريبا » ، ويظهر فى أفلامه اتجاه يسارى واضح ، وآخر أعماله « ملى الى حد منفر بأعراض المرض الذى يصيب السينما السياسية حاليا » .

وعلىنا كما نقيس تطور السينما السياسية أن نضع فى ذهننا انها - رغم

نجاح وذيوع أفضل الافلام السياسية - لم تصبح بعد القوة السائدة على الشاشة في البلدان الرأسمالية . فما زال الوضع السائد في انتاج الافلام وتوزيعها للافلام التي تسمى في بلدان الغرب البرجوازية بـ « الافلام التجارية » ، الافلام من النوع والاسلوب التقليديين . لكن كثيرا من هذه الافلام - ان لم يكن كلها - يعكس آخر اتجاهات الفكر السينمائي . فكثيرا ما يحاول صانعو الافلام التجارية أن يتكيفوا مع هذه الاتجاهات فيستخدموا مواضيع السينما السياسية وقضاياها ووسائلها .

ويجرب نوع من التداخل بين هذين الطرازين من السينما ، ويضاعف من هذه العملية أن كبار المخرجين - حرصا منهم على الوصول الى التفاهم مع جماهير المشاهدين - قد بدأوا يستخدمون بصورة أوسع تكتيك « الفيلم الاستهلاكي » في أعمال يمكن أن تدعى لنفسها أنها شيء أكثر من مجرد التسلية . وأحيانا تؤدي التداخلات من هذا النوع الى أفلام من طراز « هجين » تسخر من التفرقة المألوفة بين السينما « التجارية » و « الفنية » . وقد كان فيلم برناردو برتولوتشي « آخر تانجو في باريس » فيلما من هذا النوع . ففضح التدهور الاخلاقي للمجتمع البرجوازي من خلال تدهور فرد برجوازي يمضي يدا بيد مع تنازلات واضحة لتعطش السوق الى أفلام الاباحية . وثمة مثال آخر هو فيلم فرانسيس كوبولا « الاب الروحي » الذي هو مزيج من أفلام العصابات وأفلام النقد الاجتماعي .

وتبين الممارسة أنه بالرغم من تنوع الافلام التي تنشر أفكار البرجوازية الرجعية فان توجهها نحو جماهير المشاهدين والاشكال والاساليب السينمائية « المختبرة » ملحوظ بوضوح . واذا قلل سينمائيو البلدان الاشتراكية والسينمائيون التقدميون في البلدان النامية والرأسمالية من شأن هذه السمة في عمل خصومهم الايديولوجيين فقد تخسر السينما التقدمية كثيرا من تأثيرها الاجتماعي وحيويتها .

ولا يعنى هذا أن على الفنانين الحقيقيين الذين يصنعون أفلاما سياسية ذات اتجاه يسارى أن يتباروا مع تجار الفن البرجوازيين في وضع « الاشراك » للمتفرجين . لكن هناك أيضا خطر المضي الى الطرف الآخر الذي تعبر عنه الصيغة القائلة : ان الاحتجاج على وحشية البوليس لا يمكن أن يجزى التعبير عنه بنفس الوسائل الفنية التي تستخدمها الافلام البرجوازية عن البوليس . وانطلاقا من هذه المقدمة المنطقية (بمعنى ما) يتحدث بعض صانعي الافلام التقدميين في ضرورة التغيير الكلي ، واعادة النظر الشاملة في الخبرة التي جمعتها السينما . وأحيانا ما تكتسب فكرة « ثورة في اللغة السينمائية » في

أعمالهم قيمة في ذاتها ، وتنهل على النظارة الخدع المبالغ فيها والهيروغليفيات غير المفهومة والتعقيدات التي لا تدرك . وتقطع في النتيجة العملية الطبيعية لتجدد الفن ذاتيا في مجرى استيعابه للمضمون الجديد وتفقد السينما المناضلة صلتها الروحية والعاطفية بال جماهير الواسعة ، بالنظارة الذين توجه اليهم رسالتها السياسية .

وكثيرا ما يتردد في دوائر صانعي الافلام في الغرب الرأسمالي أن السينما العالمية تقف الآن عند مفترق طرق ، وأنها تعاني من توقف خطير طويل في تطورها . وهناك أساس في الواقع لمثل هذه الافكار . فقد واجه فيليني بعد انتصاره في « انى أتذكر » هزيمة في « كازانوف » . وآخر أفلام أنجمار برجمان ليست في مستوى أفضل أعماله ، وفي فيلم « التواء ميسوري » حيث يمثل جاك نيكلسون ومارلون براندو أدوارا ضعيفة لا تكاد نتعرف على عمل آرثر بن المخرج الذي قدم لنا أفلاما مثل « بوني وكلايد » و « الرجل الكبير الصغير » . وقدم ستانلي كوبريك ، الذي اجتذبنا على الدوام تقريبا بحدة ادراكه الاجتماعي والفلسفي ، فيلما رشيقا للغاية لكنه بارد كالصخر وواضح الافتعال هو فيلم « باري ليندون » البعيد تماما عن انفعالات العالم الحديث وتناقضاته فاذا أضفنا الى هذا فيلم جون شليزينجر « رجل الماراثون » وفيلم آلان رينيه « العناية الالهية » فسيكون علينا أن نستخلص أن كل كبار المخرجين في العالم الرأسمالي الى ربي تقريبا قد قدموا أفلاما جديدة ليست في مستوى أفلامهم السابقة .

وأنا أقول « تقريبا » لان عددا من الاستثناءات يقفز فورا الى الذهن . فهناك في المقام الاول ملحمة برناردو برتولوتش « القرن العشرين » ، وهناك فيلم سيدنى لوميت « الشبكة » ذى الدلالة الاجتماعية العميقة . ويقدم فيلم مارتن ريت « الواجهة » عرضا نفسيا دقيقا أصيلا لرجال « القائمة السوداء » في هوليوود . وفي فيلم خوان باردريم « عطلة نهاية الاسبوع » تتداخل الكوميديا الحية تداخلا رقيقا مع قصة جدية عن تطور الوعي الاجتماعي لواحد من العمال .

ويشير ظهور مثل هذه الافلام الى أنه بالرغم من كل المصاعب والعقبات في طريق السينما السياسية فان النسيان لم يطو خبرتها وتقاليدها . انها تنتمي الى السينما العالمية، وقد أصبحت عنصرا لا غنى عنه في كل العملية السينمائية ولا شك في أن السينما ستواصل التطور في الطريق الذي رسمته أفضل الافلام السياسية .

ولا تخص قضايا السينما السياسية العالم السينمائي البرجوازي وحده ،

فمن المعترف به عموماً أن من مصادر الفيلم السياسى الرئيسية الاعمال الاولى لسيرجى ايزنشتاين وفسيفولود بودوفكين ودزيجا فيرتون والكسندر دوفجينكة كما أسهمت الافلام السوفييتية فى العقود التالية مثل « شاباييف » و « ثلاثية مكسيم » و « نحن من كرونشتادت » نائب البلطيق » و « لينين فى اكتوبر » و « مواطن عظيم » بالكثير فى تطور السينما ، واتقانها للمواضيع الاجتماعية والسياسية .

وفى الوقت نفسه فان السينما السياسية بالنسبة لصناعة السينما السوفييتية وفى البلدان الاشتراكية الاخرى هى أكثر من أفلام تدرس لتاريخ الثورة ، أو تصف أحداث حركة الجماهير العاملة التحررية وعملياتها . فالفيلم السياسى هو فى المقام الاول فيلم عن الصراع الطبقي . ومنذ أمد طويل أصبحت المنافسة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية بين الاشتراكية والرأسمالية جبهة رئيسية من جبهات الصراع الطبقي فى العالم الحديث . وعلينا أن نأخذ هذا فى اعتبارنا ونحن ندرس حدود الفيلم السياسى المعاصر .

والمخرجون السوفييت وغيرهم من المخرجين الاشتراكيين عندما يحللون قضاياهم الوطنية - الاجتماعية والجمالية - لا يوسعون « خريطة مواضيع » السينما العالمية فحسب ، بل يسهمون كذلك بقدر كبير فى الفن السينمائى . وسيتطلب تحليل هذا الاسهام مقالا خاصا . غير أنى أود وأنا اختتم هذه الاخطار عن ظاهرة الفيلم السياسى فى العالم الرأسمالى أن أؤكد أن هذه الظاهرة لا يمكن أن تدرس دون أن يؤخذ فى الاعتبار الخبرة التى اكتسبها المخرجون الاشتراكيون .

ونحن فى الوقت الذى نتحدث فيه عن الدلالة العالمية لهذه الخبرة لا نغض أعيننا عن نواقصنا ، ولا نستطيع أن نقلل من الحاح قضايانا التى لم تحل . ورغم هذا فقد قدمت السينما الاشتراكية اسهاما لا نزاع فيه فى الجهد الابداعى للسينما العالمية ، ولابد من استخدام هذا الاسهام فى التبادل الثقافى العالمى بصورة واسعة .

ويساعد الانفراج الحالى فى توسيع العلاقات الدولية بين صانعى الافلام وتعميقها - عن طريق المهرجانات السينمائية والانتاج المشترك وتبادل الافلام والمناقشات الخلاقة . والمهمة الآن هى أن نحقق استخداما أكمل وأكثر فعالية للفرص الجديدة لتعزيز القوى التقدمية فى السينما العالمية فى نضالها من أجل الانسان والتقدم الاجتماعى .

● مؤتمرات نظري ●

الاقتصاد

و

السياسة

والتحول الثوري
للمجتمع

تعرض بيرجى بافلوفيتش رئيس قسم فى معهد حركة الطبقة العاملة فى المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية التابعة للجنة المركزية لحزب العمال البولندى الموحد لسألة رئيسية من مسائل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة فى الثورة وهى طابع نظام الحكم السياسى القادر على اجراء التحولات الثورية فى القاعدة الاقتصادية الاجتماعية وتحقيق مصالح الطبقة العاملة وكل الجماهير العاملة فى هذا المجال الاساسى ، وكذلك مضمون الديمقراطية السياسية وأشكالها فى مختلف مراحل الثورة •

قال بافلوفيتش أن التطورات الاقتصادية فى بولندا وأساليب حزب العمال البولندى الموحد فى تناولها تتفق مع القواعد الاساسية التى اكتشفت من قبل ، الا أنه كانت هناك سمات خاصة هامة فى الفترة الاولى من التحولات الثورية •

فخلال الاصلاحات الاولى (قبل عام ١٩٤٨) أكد حزبنا - الذى لعب على الدوام الدور القيادى فى اجراء التحولات الاقتصادية - أن تأمين الصناعة والاصلاح الزراعى ، الخ •• انما تجرى لصالح الشعب بأسره لصالح الدولة • وطبق حزب العمال البولندى الموحد مختلف أشكال الديمقراطية الاشتراكية بوصفها الاسلوب الرئيسى لتحقيق مشاركة شعبية أوسع وأنشط فى تطوير البلاد •

وكان من أهم هذه الاشكال في الحياة الاقتصادية التنفيذ المباشر لفكرة الديمقراطية في القاعدة ، في علاقات الانتاج . غير أنه وجدت في الفترة الاولى لبناء أسس الاشتراكية نظرية أحادية الجانب لمسألة الملكية ، مع التأكيد بالدرجة الاولى على الجانب القانوني الشكلي . وفي الخمسينات كان كثير من العلماء يرون أن نمو قطاع الدولة والقطاع التعاوني في الاقتصاد الوطني مؤشر يدل على مدى التحولات الاجتماعية . وفيما بعد قال هـ . سلابيك في كتابه « مراحل تطور الثورة البولندية وطبيعتها » أن فكرتهم الاساسية يمكن التعبير عنها بعبارات أبسط كما يلي : يعادل مدى الاشتراكية مدى ملكية الدولة والملكية التعاونية .

وفي النصف الثاني من الخمسينات بدأت ملكية الدولة تعتبر بالفعل وحدة من المقولات القانونية والاقتصادية والاجتماعية . وأخذ الموقف من أشكال الملكية يتحدد - بصورة متزايدة - بعوامل ترتبط ببلوغ أهداف الاشتراكية الاساسية - وجوهرها هو تحقيق أقصى اشباع لاحتياجات المجتمع ، وتنظيم العلاقات الاجتماعية وفق متطلبات العدالة الاجتماعية . وأدت مثل هذه المعالجة الى تعميق عمليات اضعاف طابع اجتماعي على الانتاج ، وبلوغ أشكال متطورة من الديمقراطية الاشتراكية وادارة العمال الذاتية في المؤسسات التي تملكها الدولة ، وتوفير جو يشعر العمال فيه باحساس متزايد بالمسؤولية عن شئون مؤسساتهم وبلادهم .

وانعكست التغيرات في القاعدة الاقتصادية - الاجتماعية في الديمقراطية الاشتراكية - البنية الفوقية السياسية المقابلة . ويوفر نظام بولندا السياسي لكل الجماهير العاملة ، للمجتمع ولل فرد ، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكاملة ، والضمان الحقيقي لممارسة هذه الحقوق . وهو مع مراعاة المبادئ العامة بالنسبة لكل بلدان الاشتراكية يأخذ النقاليد البولندية في اعتباره . ونحن نجد هذا في وجود اتحادات سياسية أخرى الى جانب حزب العمال البولندي الموحد ، وفي استخدام البرلمان ، والتعاون الواسع بين كل القوى الاجتماعية . ويتيح النظام المجال لاختلاف الآراء القائم فعلا وتنوع المبادرات ، لكنه يتسم بأنه يستهدف الوحدة على الدوام ، وهو في هذا يختلف اختلافا جذريا عن نموذج « التعدد السياسي » بما يحوي من تنافس بين المجموعات التي تمثل الطبقات والاتجاهات الاجتماعية المختلفة . وقد أكد نشاط حزب العمال البولندي الموحد كل التأكيد الدور القيادي لحزب الطبقة العاملة الذي تعتبره الماركسية اللينينية شرطا لانتصار الثورة وبناء الاشتراكية .

وقال داميان بريثيل ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسباني أن الخط الاستراتيجي للحزب الشيوعي الاسباني - الطريق الديمقراطي الى الاشتراكية الذي نلخصه في بلادنا في مصطلح « الشيوعية الاوروبية » - هو انعكاس للواقع الاسباني ، يؤكد - من ناحية - أن الديمقراطية والاشتراكية لا ينفصلان ، ومن ناحية أخرى أن للسياسة الاولوية على الاقتصاد لان السياسة تعبير مركز عن الاقتصاد .

لقد وضع الحزب الشيوعي الاسباني سياسته ويطورها بصورة مستقلة تماما .
معلنا وحدة الحركة الشيوعية بكل تنوعها ، وفاضحا أية محاولة للاتهام أو
الادانة أو الحرمان .

ولقد قوضت سياسة الحزب الشيوعي والنضال الجماهيري ديكتاتورية
فرانكو . وفشلت محاولات دعمها عن طريق الاتجاه الوسطى المزعوم لحكومة
أرياس - فراغا فشلا ذريعا ، ولم يكن أمام حكومة سواريز الاولى من خيار الا
أن تعلن العفو ، ويمنح الحزب الشيوعي الاسباني الصفة القانونية ، وتوافق
على الانتخابات . وأوضحت النتائج أن الشعب يريد التغيرات والديمقراطية
فقد أعطى الاحزاب اليسارية أغلبية في البرلمان .

وأوضح هذا بما لا يدع مجالا للانكار أن خط الحزب الشيوعي السياسى ، خط
القضاء على الديكتاتورية الفاشية باتباع طريق ديمقراطى جديد لم يستكشف
ولم تطأه قدم من قبل ، كان خطأ صحيحا سليما علميا .

وكانت تركة البلاد عن الماضى أزمة اقتصادية حادة . وحاولت حكومة الحزب
الواحد وهو اتحاد الوسط الديمقراطى معالجة القضايا الناجمة عن ذلك بتقييد
الجماهير العاملة بميثاق اجتماعى قاس ، وتقييد الشعب كله بخطة لاشاعة
الاستقرار بالدرجة نفسها من القسوة . لكن الأزمة فى أسبانيا أزمة عامة ، ومن
ثم فانها لا تؤثر على الاقتصاد وحده بل على السياسة كذلك . وهذا يبرز حقيقة
لا جدال فيها هي أن الأزمة السياسية هي كذلك أزمة قدرة الحكومة على ادارة
الشئون العامة .

وفى ظل هذا الوضع الحرج وضح للحزب الشيوعى أن من الضرورى تشكيل
حكومة ائتلاف وطنى ديمقراطى تستند الى أغلبية وطنية وبرلمانية ، وتتمتع
بالمكانة والهيبة اللازمتين لمواصلة الاجراءات الاقتصادية والسياسية التى تحتاجها
البلاد . وفيما بعد انعكست هذه الاجراءات فى ميثاق مونكلوا الذى لم يكن سوى
تجسيد لسياسة المصالحة الوطنية ، وتأكيد فعلى للميثاق الدستورى - الذى
دافعنا عنه طيلة الحملة الانتخابية - وانما بمشاركة الحكومة وحتى حزب
التحالف الشعبى . ورغم أن هذا الحزب لم يوقع القسم السياسى من ميثاق
مونكلوا فقد قبل اجراءاته الاقتصادية .

ويعنى تنفيذ ميثاق مونكلوا كسب الجماهير العاملة لقطاع سياسى مماثل
فى حياة البلاد العامة ، وكذلك اتخاذ عدة خطوات اقتصادية - اجتماعية ضد
المصالح الأكثر رجعية للأوليغاركية المالية . وتؤكد كل هذه الحقائق امكانية
التحول الديمقراطى للدولة ، رغم المصاعب التى تواجهها فى الانتقال من
ديكتاتورية فاشية الى ديمقراطية .

وتجرى عملية كسب القوميات والمناطق لحقها فى الحكم الذاتى بسرعة ، مما

يوفر الظروف للوصول الى لا مركزية جهاز الدولة ، وبذا يزيد الجهاز قربا من الشعب ، ويصبح أكثر ديمقراطية ويتيح للديمقراطية النيابية الامكانية لاكتساب أبعاد جديدة ويجعل الديمقراطية المباشرة أكثر فعالية .

ويولى طريقنا الديمقراطي دلالة كبيرة للبرلمان ، وأجهزة الحكم الذاتي والحكم المحلي ، والديمقراطية في المؤسسات ، والمشاركة والرقابة الديمقراطيةين في المناطق الريفية وعلى كل المستويات . ويؤكد طريقنا الاهمية الحاسمة للنضال الجماهيري الذي يتسم بالمسؤولية في مجتمع منقسم الى طبقات . وما زال حل التناقضات القائم بين الديكتاتورية والديمقراطية الهدف الرئيسي للصراع الطبقي حتى في يومنا هذا .

ومكنتنا السرعة التي تطورت بها الاحداث ، وبخاصة بعد توقيع ميثاق مونكلوا - من وضع مشروع دستور نعتقد أنه يتفق - بشكل عام - مع متطلبات اقامة مؤسسات ديمقراطية في مجتمعنا . ويتيح لنا هذا فرصا جديدة كما يلعب جهاز الدولة دورا يختلف عن الدور الذي يسندة اليه رأس المال ، وهو بالتحديد اجراء تحولات للسير ببلادنا الى الديمقراطية السياسية والاجتماعية التي تمثل عتبة الاشتراكية في ظل الحرية والديمقراطية .

ودور الحزب الشيوعي الاسباني في تحقيق هذا كله معروف جيدا - فسياسة بلادنا بكاملها تدور حول سياسة حزبنا . ولا تقتصر قوته الحقيقية على امكانات نوابه العشرين ، بل هي أكبر من ذلك كثيرا ، وهي تقاس بالدرجة الاولى بقدرات الحزب السياسية ، وتأثير خطه التكتيكي والاستراتيجي الذي يسمى في بلادنا « الشيوعية الاوروبية » .

وفي الختام أود أن أوضح أنه كما أن كل ماحدث قبل ١٥ يونيو قد أكد صحة سياستنا فان كل الاحداث التالية قد أقنعتنا بذلك مرة أخرى .

وقال الويزيسدورف ، عضو اللجنة التنفيذية للجنة المركزية للحزب الشيوعي في لوكسمبورج أن العلاقة الديالكتيكية بين القاعدة والبنية الفوقية تختلف في كل مرحلة من مراحل الصراع الطبقي ، وأنها تتطلب على الدوام دراسة نظرية وقرارات عملية تنسجم معها .

وأضاف بيسدورف أنه أيا كان أسلوب الانتاج فان القوى المنتجة هي العنصر الذي يكفل تتابع تطور المجتمع ، ويحدد تقدمه من المرحلة الادنى الى المرحلة الاعلى . غير أن علاقات الانتاج عنصرا آخر من عناصر أسلوب الانتاج يعبر عن الانقطاعات في التطور التاريخي ، وترتبط البنية الفوقية ارتباطا مباشرا بها .

واكثر الانتقالات أهمية في المجتمع - كما في الطبيعة - هي الانقطاعات.
والوتبات لانها تولد خصائص وصفات نوعيه جديدة .

وعصرنا هو بالتحديد عصر يجرى فيه مثل هذا الانتقال ، ومن هنا فلا بد.
أن ندرس ميكانيزمه دراسة مستمرة ، ويزيد من أهمية ذلك أن الإدراك غير
الكافى لخصائص العصر - وعلى سبيل المثال التشبيه المباشر بنهج الثورات
البرجوازية - يمكن أن يؤدي الى استخلاصات خاطئة بشأن الثورة
البروليتارية .

فمن المسلم به عموما أنه بعد الثورة البرجوازية الفرنسية كان الانتقال الى
الرأسمالية في البلدان الأخرى عملية سلسة . فمرحلة بعد مرحلة كسبت
البرجوازية مواقع مختلفة في الدول الاقطاعية في حين ظلت مواقع أخرى في
أيدي الاقطاعيين . وتشكلت الدولة البرجوازية بالتدريج ، ومرت بكثير من
المراحل الوسيطة . فهل من الصحيح اذا أن نستخلص ان مثل مراحل انتقال
هذه ممكنة في الثورة الاشتراكية ، حيث تستطيع الطبقة العاملة استنادا الى
أغلبية الناخبين أن تدخل بالتدريج الى الدولة البرجوازية ؛ وبعبارة أخرى هل
من الممكن لها أن تستولى على الميكانيزم الايديولوجي وتعيد تركيب جهاز الدولة
البرجوازية مع المحافظة على الديمقراطية والشرعية البراجوازييتين ، ودون اللجوء
الى ديكتاتورية البروليتاريا ؟

نعتقد أنه لا يمكن الاجابة على هذا السؤال اجابة صحيحة الا اذا أخذنا في
الاعتبار فارقين رئيسيين بين الثورة البرجوازية والثورة الاشتراكية .

الاولى أن بدايات اسلوب الانتاج الرأسمالي قد تطورت في المجتمع الاقطاعي .
فالقاعدة الاقتصادية التي تحتاجها البنية الفوقية البرجوازية قد تشكلت في
أعماق النظام القديم . وأضعف نمو الانتاج السلعي الرأسمالي الاقتصاد
الطبيعي الاقطاعي وبنيته الفوقية ، وتركها مفتوحة أمام البرجوازية . وبدأ مالكو
وسائل الانتاج الجدد - الرأسماليون - يتغلغلون في الدولة الاقطاعية ، في حين
كان أفراد الارستقراطية الاقطاعية يديرون الاقتصاد في أغلب الاحوال .

وثانيا ، أن الطبقة العاملة - حافرة قبر البرجوازية - كانت تنمو في موازاة
نمو الانتاج الرأسمالي . وكان هذا قوى دافعة هامة في سعى البرجوازية الى
سلطة الدولة ، تجبرها على الدوام على التهادن مع نظام الحكم الاقطاعي خوفا
من الطبقة العاملة .

ولا يكاد يكون من الضروري أن نثبت أنه لا العامل الاول ولا الثاني يوجد في
الثورة البروليتارية . فتشكل اسلوب الانتاج الاشتراكي - الذي يمهده له اصفاء
طابع اجتماعي على الاقتصاد - ليس ممكنا الا بعد أن تصل الطبقة العاملة

وحلفائها الى السلطة وهذا هو السبب في أن الثورة السياسية ليست نهاية الثورة الاجتماعية ذات المضمون الاشتراكي وانما هي بدايتها . ففي الثورة الاشتراكية تتشكل القاعدة والبنية الفوقية في ارتباط وثيق .

ان الاستيلاء على جهاز الدولة البرجوازية ، ثم تحطيمه خطوة حاسمة تحدد كل شيء آخر . فما هي الطرق المؤدية الى ذلك ؟ اذا أخذنا في الاعتبار دور الدولة البرجوازية ووظيفتها - وبخاصة في مرحلة احتكارية الدولة - فإن من الواضح ان هذه القلعة لا يمكن الاستيلاء عليها الا بعد أن تضعف وتهتز حتى يصبح من الممكن اجتياحها . صحيح ان ماركس وانجلز قد تحدثا عن امكانية الانتقال السلمي بالوسائل القانونية . لكن هذا لا يزيد عن أن يكون امكانية نعتقد أن من الخطأ أن نضفي عليها طابعا مطلقا ، أو أن نضعها موضع معارضة من أشكال الصراع الاخرى ، أشكال الديمقراطية السياسية التي تمكن الطبقة العاملة من ممارسة ارادتها - التحويل الجذري للقاعدة لصالح الجماهير العاملة .

ان من المعترف به عموما أن دور الدولة الاقتصادي يزيد كثيرا مع تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية . وحول ذلك يشور هذا السؤال : كيف تستطيع الطبقة العاملة ومنظماتها التأثير على عمل مؤسسات الدولة بحيث تستجيب لمصالح الطبقة العاملة الى أقصى حد ممكن ؟ تناول هذه المسألة أوليس ليبارين ممثل الحزب الشيوعي الفنلندي في المجلة .

ان مشاركة الشيوعيين في حكومة برجوازية من أكثر القضايا تعقيدا من زاوية النظرية والممارسة . والشيوعيون الفنلنديون مجتمعون من حيث المبدأ على أن عليهم - حين يشاركون في الحكومة - أن يؤثروا على نشاط الدولة لصالح الجماهير العاملة غير أن الآراء تختلف حول الشروط الحقيقية لمشاركة الشيوعيين في الحكومة .

ونعتقد أن المسألة الرئيسية هي أي نوع من الحكومة هي ، وماهي أهدافنا من الاشتراك في الحكومة ، وماهي ظروف تحقيق هذه الاهداف .

ففي مايو ١٩٧٧ حين لاحت الفرصة قررت الحكومة الشعبية الديمقراطية - والحزب الشيوعي قوة رئيسية فيها - أن تشارك في الحكومة ثانية (١) على

(١) في فترة ما بعد الحرب اشترك الشيوعيون في الحكومات في فترات ١٩٤٤ - ١٩٤٨ و ١٩٦٦ - ١٩٧١ و ١٩٧٥ - ١٩٧٦

الاسس التالية : ان أساس الحكومة السياسى كان هو بالتحديد الاساس الوارد فى مشروع برنامج تعاون الديمقراطية الذى أقره مؤتمر حزبنا الوطنى السابع عشر . وتضم الحكومة - فيما عدانا - الحزب الاشتراكى الديمقراطى وحزب الوسط أى الحزبين اللذين اقترضا التعاون معهما طيلة فترة ما بعد الحرب ، كما تمثل الحكومة كذلك حزب الشعب الليبرالى وضرب الشعب السويدى (١) . وبعبارة أخرى ، تمثل الحكومة دائرة واسعة من القوى السياسية التى نعتقد اننا نستطيع التعاون معها . والاشتراك فى الحكومة يساعد على الجهود المشتركة لهذه الاحزاب فى البرلمان وفى مجال البلديات .

- وان البديل الوحيد الممكن كان حكومة أكثر يمينية يمكن أن تضم حزب الائتلاف الوطنى الذى يعبر تعبيرا مباشرا عن مصالح رأس المال الكبير . ويستبعد تكوين الحكومة الحالى أية قوى تقف الى يمين الوسط البرجوازى .

- لو اننا بقينا فى المعارضة وكان الاشتراكيون الديمقراطيون فى الحكم لسناءت العلاقات بين الحزبين كثيرا ، وضعف العمل المشترك بين العمال فى المؤسسات والنقابات - وهذا أمر لدينا خبرة كافية به . وكان يمكن لحزبنا أن يجد نفسه معزولا بعض الشيء . ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن علاقاتنا بحزب الوسط .

- ومن الناحية الدستورية يعد البرلمان الهيئة التشريعية العليا . أما فى الممارسة فان الحكومة هى التى تضع مشروعات القوانين وتقدمها الى البرلمان وتنفذ قراراته . وعادة تقرر المشروعات المقدمة من الحكومة فى شكلها الاصلى . ومن هنا فان الاشتراك فى الحكومة يتيح فرصا اضافية كبيرة للتأثير على قرارات البرلمان .

- حتى الآن استطعنا أن نؤثر فى سياسة بلادنا الخارجية - أولا عن طريق تعاوننا مع حزب الوسط وفى النهاية مع الاشتراكيين الديموفراطيين كذلك . ويمكننا أن نستنتج ، لذلك ، أنه من خلال مواصلة التعاون مع هذه الاحزاب سنكون قادرين بالمثل على ضمان تغييرات فى السياسة الداخلية وفى الاقتصاد . وسيكون ذلك أكثر صعوبة من تغيير السياسة الخارجية لان التغييرات فى السياسة الداخلية تتضمن تغييرات فى العلاقات الاقتصادية الحالية . وهذا شيء ، قد لا يكون حزب الوسط ، مثلا ، مستعدا له بعد .

- ان المشاركة فى الحكومة لا تتضمن موقفا غير انتقادى من قراراتها ومن أحزاب الحكومة الاخرى . وعلى العكس من ذلك ، فالشيوعيون يتخذون على الدوام موقفا انتقاديا من أى عمل تقوم به الحكومة يعتقدون أنه خاطئ . وفى

(١) فى مارس الماضى انسحب الحزب من الحكومة - المحرر .

داخل الحكومة يمكن للحزب أن يستفيد بصورة أفضل من وسائل الاعلام الجماهيرية لتوصيل أفكاره وآرائه الى الشعب .

ان المشاركة فى الحكومة لها مشاكلها ومسئولياتها وحتى مخاطرها . وأحد هذه الاخطار هو أن تصبح فى نظر الشعب مماثلا للحزب الاخرى ، عندما يكف الشعب عن تمييز الشيوعيين عن الاحزاب الاخرى . وفى كلمات أخرى تبدو وكأننا ندوب فى المجتمع الرأسمالى . وهذا سيجعل رأس المال الكبير فى غاية السعادة .

ان قدرتنا على تحقيق نتائج ايجابية هى قضية أخرى . انها قضية معقدة . نتيجة لازمة البلاد الاقتصادية العميقة .

ومع ذلك فاننا نؤمن بشكل راسخ انه من الممكن ايجاد حلول صائبة عندما تحدد كل هذه المشاكل والاطار وتواجه بصراحة . فنحن الشيوعيون نشترك فى الحكومة كيما نعمل ونناضل لكيلا نتطابق مع الاحزاب الاخرى أو ندوب فيها .

وتحدث فلاديمير فينوجرادوف مدير معهد الاعلام العلمى للعلوم الاجتماعية التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية عن الخبرة السوفيتية فى الرقابة العمالية التى لعبت دورا هاما فى تطور الثورة وتوطيد مكاسب ثورة أكتوبر .

وقال فينوجرادوف ان شعار لينين المدعوم بالحجج عن الرقابة العمالية على الانتاج كاجراء ديمقراطى للانتقال الى الاشتراكية هو مثال لتطوير الماركسية الخلاق . يقول لينين فى « مهام البروليتاريا فى الثورة الحالية » : ليست مهمتنا **العاجلة** هى « تطبيق » الاشتراكية وانما أن نضع الانتاج الاجتماعى وتوزيع المنتجات على الفور تحت رقابة سوفيات مندوبى العمال (المؤلفات الكاملة - المجلد ٢٤ ص ٢٤) .

وكان تأميم الارض ودمج كل البنوك فى بنك وطنى واحد وفرض رقابة السوفيات عليه والرقابة على مكاتب التأمين والاحتكارات الرأسمالية من أكثر الخطوات العملية الحاحا وألوية فى الطريق الذى رسمه هذا البرنامج الى الاشتراكية .

ولم يبنى لينين تقديره للخطوات المؤسسة نحو الاشتراكية على تضجها الاقتصادى وقابليتها للتطبيق من الناحية التكنيكية فى المرحلة المعينة فحسب ، بل كذلك على ما اذا كانت هذه الاجراءات والخطوات ستحظى أو لا تحظى بتأييد أغلبية الجماهير العاملة ، وقدرة هذه الاغلبية على فهمها .

وفى مايو ويونيو ١٩١٧ أصبحت الحركة من أجل الرقابة العمالية على الانتاج

حركة جماهيرية منظمة نامية . وأخذ شعار الرقابة العمالية يكسب المزيد من المؤيدين ، وبدأت الجماهير العاملة يرون بوضوح متزايد أن الحكومة البرجوازية المؤقتة عاجزة عن وقف الانهيار الاقتصادي ، وأنها لا تقرب كبح المخربين والرأسماليين أو اجراء أية تحولات اقتصادية لصالح الجماهير العاملة .

وكانت الرقابة العمالية أحد اجراءات الانتقال الى الاشتراكية الهادفة الى تطوير الثورة البرجوازية الديمقراطية سلميا الى ثورة اشتراكية . ولكن فترة تطور الثورة السلمية انتهت في يوليو ١٩١٧ . وطرح الحزب مهمة الاعداد لانتفاضة مسلحة . وفي تلك الفترة تغير أيضا مضمون شعار الرقابة العمالية . ففي ذروة الثورة المضادة بدأ العمال في الورش والمصانع - وهم يواصلون جهودهم لتنفيذ هذا الشعار - يربطونه بصورة متزايدة بنقل السلطة السياسية الى الجماهير العاملة .

وكان من السمات الاخرى للنضال من أجل الرقابة العمالية في هذه المرحلة مطالبة الجماهير العاملة المتزايد بتطبيق مثل هذه الرقابة لا على مستوى المؤسسات المفردة فحسب ، بل على نطاق البلاد بأسرها . وكان هذا تناولا جديدا ، يشهد بنمو البروليتاريا السياسي .

وساعدت قرارات مؤتمر الحزب السادس على توسيع تدخل العمال في شئون الانتاج في المؤسسات وتعميقه . وخلال بضعة أشهر كانت الثورة قد زودت العمال بخبرة في النضال السياسي والاقتصادي وكان من الممكن أن يستغرق كسبها سنوات طويلة في ظروف أخرى . لقد كان عليهم أن يفهموا تعقيدات عملية الانتاج . وعلم هؤلاء العمال الكثير ، ومنحهم الثقة في قوتهم وقدراتهم التنظيمية .

وهكذا فمع نمو الثورة البرجوازية الديمقراطية في روسيا الى ثورة اشتراكية كانت الرقابة العمالية على الانتاج والتوزيع شكلا جديدا فعلا لصراع البروليتاريا الطبقي من أجل احتياجاتها ومطالبها اليومية وأهدافها النهائية على السواء .

أما الطريقة التي انتقلت بها وسائل الانتاج الى أيدي الجماهير العاملة فتلك مسألة هامة أخرى ترتبط ارتباطا وثيقا بالمسألة الاولى .

لقد اعتبر آباء الشيوعية العلمية تحويل وسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية قانونا للثورة الاشتراكية ، وآمنوا بأن أشكال هذا التحويل وطرقه ستتوقف على الظروف التاريخية الملموسة . وتبين الوقائع ان السوفييتات - في الظروف المعينة - لم تسمح فقط بالتعويض بل دفعت بالفعل تعويضات للملاك السابقين لوسائل الانتاج . فینص مرسوم أصدره مجلس مفوضي الشعب في ١٨ أبريل ١٩١٨ على أن من حق مالكي الاسهم وغيرها من الاوراق المالية التي سجلت

تسجيلا صحيحا» أن يحصلوا على مقابل لها اذا أتمت المؤسسة بالمقدار والشروط الواردة في قانون التأمين » .

وقال لينين في صيف عام ١٩١٧ فاضحا افتراءات البرجوازية التي كانت تزعم أن الاشتراكيين يعتزمون مصادرة ملكية « مئات الملايين » من الناس ، أي صغار الفلاحين ومتوسطيهم ، أن ما يدور في ذهن الاشتراكيين في الواقع هو ملكية كبار ملاك الاراضي والرأسماليين ، كما أنه يكفي لسحق مقاومة الرأسماليين مصادرة ملكية عدة مئات أو على الأكثر ألفا أو ألفين من المليونيرات - عمالقة البنوك والعمالقة التجاريين والصناعيين (أنظر المؤلفات الكاملة - المجلد ٢٤ - ص ٤٤٠) .

ونعتقد أن ما قلناه مثل طيب على الموازنة السلمية التي أقامها الحزب البلشفي بين أساليب الصراع السياسية والاقتصادية ، مثل طيب على مساعدة الجماهير على أن تفهم بالتدريج المهام الثورية التي تواجهها .

وقال أوريل نيجوتشويو الاستاذ في جامعة كلوج

انه مع تقدم بناء الاشتراكية المتطورة تطورا شاملا في رومانيا يتضاعف فعل قوانين الحياة السياسية ، وبوجه خاص ينمو دور الطبقة العاملة وحزبها القيادي .

وقال ان دور الطبقة العاملة القيادي ينمو في بلادنا من خلال تطوير الديمقراطية النيابية والمشاركة العمالية المباشرة عن طريق أداء العمال للوظائف القيادية في كل المجالات والتدريب الواسع للقادة من بين الطبقة العاملة . ويتفق هذا كل الاتفاق مع قرار قيادة الحزب الاخير بأن يشكل عمال المصانع ما يقرب من ٣٠٪ من مجالس الرقابة العمالية بما في ذلك المجلس المركزي للرقابة العمالية على النشاط الاقتصادي والاجتماعي والاجهزة الجماعية الاخرى - المركزية والمحلية ، الحكومية والعامية . ويضفي اشتراك العمال وسائر العاملين المباشر في أجهزة الحكم المركزية والمحلية دافعا ثوريا قويا جديدا على العمل الاقتصادي - الاجتماعي ، ويؤدي الى الجمع بين خبرة الجماهير وخبرة الكوادر القيادية ، بصورة أكثر انسجاما ، ويعزو وحدة الجماهير العاملة والقيادة ، ويساعد على تعزيز الرقابة ، ويزيد من مسئولية الطبقة العاملة وسائر الجماهير العاملة .

ويتحقق نمو ، دور الحزب الشيوعي القيادي عن طريق وضع برنامج حزبي علمي ، يمثل في جوهره برنامجا لكل الجماهير العاملة ، ووضع الاستراتيجية والتكتيكات لتنفيذ ، وتوجيه كل النشاط السياسي والتنظيمي لتنفيذ برنامج الحزب وسياسته وتطوير الاشكال الديمقراطية لتعاون الحزب مع الجماهير ، وتحسين كفاءة أعضاء الحزب وجماهير العاملين ورفع وعيهم واحساسهم بالمسئولية والتطبيق الدائم لمبادئ الحزب التنظيمية في حياة الحزب وفي كل مجالات النشاط الاخرى ، أي المركزية الديمقراطية والجماعية في العمل وفي

القيادة والانضباط الحزبي الشيوعي الخ . . . وانغماس الحزب العضوى المتزايد .
فى العمل الملموس فى كل القطاعات .

ويتحقق انغماس الحزب العضوى المتزايد فى الشئون الاقتصادية -
الاجتماعية فى المرحلة الحالية لبناء الاشتراكية المتطورة تطورا شاملا عن طريق
تطبيق عدة أشكال جديدة نبعت من واقعنا وهى :

١ - الربط بين المناصب الحزبية والحكومية ، وعلى سبيل المثال فان
السكرتيرين الاوليين للجان الحزب فى المناطق والبلديات والمدن والقرى هم فى
الوقت نفسه رؤساء اللجان التنفيذية للمجالس الشعبية على المستوى المماثل ،
كما أن عددا من سكرتيرى لجان الحزب فى المناطق والبلديات والمدن ونواب
سكرتيرى اللجان الحزبية الريفية هم فى الوقت نفسه نواب رؤساء اللجان
التنفيذية أو مكاتب المجالس الشعبية على المستوى المماثل . ومنذ العام الماضى
بدأ سكرتيرى اللجان الحزبية فى المؤسسات يشغلون مناصب رؤساء مجالس
الجماهير العاملة فى مؤسسات الدولة الاقتصادية . وتوضح الخبرة أن الجمع
بين الوظائف الحزبية ووظائف الدولة يتفق مع مطالب المرحلة . ويحقق مايلى :
الاسراع باتخاذ القرارات وابلاغها وتنفيذها ، أى الاسراع بتنفيذ سياسة الحزب ،
مزيذا من الكفاءة والاحساس بالمسئولية بين الكوادر الحزبية ، طابعا أكثر تحديدا
للعمل القيادى ، تنسيقا عضويا بين المشاركة فى اتخاذ القرارات وتنفيذها ،
الغاء التوازى بين نشاط الحزب والدولة ، توفير فرص أوسع لزيادة كفاءة
نشاط أجهزة الدولة بالروح الحزبية ، روابط أوثق بين أجهزة الحزب والدولة
والجماهير العاملة ومعرفة أعمق بقضاياها ، وكل هذا يعزز ثقة الجماهير فى
سياسة الحزب ونمو دور الحزب القيادى .

٢ - اقامة أجهزة ومنابر مركزية ومحلية للحزب والدولة (مزدوجة) مثل
المجلس الاعلى للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية ، ومجلس التنظيم الاقتصادى
والاجتماعى ، والمجلس المركزى للرقابة العمالية على النشاط الاقتصادى
والاجتماعى ، والمجلس المحلى للرقابة العمالية ، والمجلس الوطنى للعلوم
والتكنولوجيا ، ومجلس الثقافة الاشتراكية والتربية ، واللجان المحلية للثقافة
والتربية الاشتراكية والمجالس المحلية للتربية السياسية والثقافية الاشتراكية .
٣ - المناقشة الدورية المشتركة بين التنظيمات الحزبية وتنظيمات الدولة
للمسائل الرئيسية فى مختلف مجالات النشاط .

وينمو دور الدولة الاشتراكية فى القيادة المتكاملة للمجتمع فى موازاة نمو
دور الحزب القيادى وتحسينه . كما أن تعمق الديمقراطية الاشتراكية عامل
آخر يمارس تأثيرا ايجابيا على التطور الاقتصادى . وهذا هو الخط الرئيسى
ومفتاح تحسين النشاط الاقتصادى - الاجتماعى وتنظيمه وتوجيهه وتخطيطه .
وقد أدى تحسين الفرص التنظيمية لمشاركة الطبقة العاملة والفلاحين والفئة
المثقلة والشعب بأسره فى حكم المجتمع الى اقامة عدة منابر وطنية وأجهزة
ديمقراطية دائمة مثل الغرفة التشريعية للمجالس الشعبية ومجلس الزراعة
الوطنى ومجلس الجماهير العاملة الوطنى .

الاجابات عن الاسئلة والمناقشات

سؤال للرفاق التشييكوسلوفاك من الرفيق خوليو لا بوردي ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الارجنتيني . تحاول الدعاية البرجوازية القاء الشك حول ما اذا كان الانتقال الى الاشتراكية في تشيكوسلوفا قد اتخذ فعلا مسارا سليما ، وحول ما اذا كانت مبادئ الدستور والقواعد البرلمانية قد روعيت في الواقع . كما أنها تعرض دور العوامل الخارجية في ضوء مختلف . فهل تتفضلون بشرح ذلك ؟

رد بافل أويرسبرج عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي : سأحدث أولا عن العوامل الخارجية . ماذا كان الوضع في تشيكوسلوفاكيا عند نهاية الحرب العالمية الثانية ؟ حرر الجيش السوفييتي ٨٠٪ من أراضي البلاد . كما شارك في النضال لتحرير البلاد فيلق الجنرال سفوبودا التشيكوسلوفاكي ، وحرر الجيش الامريكي ١٥٪ من أراضي البلاد . ولكن منذ ١٥ ديسمبر ١٩٤٥ لم يكن في البلاد جندي واحد من جنود الائتلاف المعادي للهتلرية .

ونتيجة لهذا مورس الضغط السياسي والاقتصادي على تشيكوسلوفاكيا - وبخاصة من جانب الولايات المتحدة - مثل وقف التعويضات من ألمانيا الغربية ، ورفض إعادة مخزون الذهب الذي استولى عليه الامريكيون في المناطق الغربية من ألمانيا ، ورفض المساعدة المالية الخ . . .

ومن الناحية الاخرى أعطى الاتحاد السوفييتي للبلاد كل ألوان المساعدة . ولنتذكر أن البلاد أصابها جفاف عام ١٩٤٧ ، وقد قرر الاتحاد السوفييتي عندئذ تزويدنا بستمائة ألف طن من الحبوب رغم أنه ذاته كان يعاني من هبوط في محصول الحبوب . وفي ١٣ ديسمبر ١٩٤٧ وقعت بلادنا أول معاهدة تجارية طويلة الاجل لفترة خمس سنوات ، كفلت تزويد تشيكوسلوفاكيا بالمواد الاولية للصناعة - الحديد الخام والقطن الخ . . . واجتمع المؤتمر التأسيسي لرابطة الصداقة السوفييتية التشيكوسلوفاكية في ذروة أحداث فبراير ، وأعرب عن تأييده الكامل للتعاون بين بلدينا .

وفيما يتعلق بالدستورية ، فقد كان لدينا حتى ٩ مايو ١٩٤٨ دستور ٢٩ فبراير ١٩٢٠ الذي وضعته البرجوازية كأساس لنظام الجمهورية البرجوازية الديمقراطية السياسي . كانت المراسيم الرئاسية عن التأمين وسلطات مجالس المصانع والرقابة العمالية والاصلاح الزراعي الخ . . . أعمالا دستورية وجزءا عضويا من الشرعية الدستورية . فقد صادقت عليها الجمعية الوطنية المؤقتة التي ظلت تعمل طيلة ثمانية أشهر والتي كانت الاحزاب السياسية ممثلة فيها على أساس التكافؤ . وأعدت هذه الجمعية المؤقتة لانتخاب جمعية تأسيسية كلفت بوضع دستور جديد .

وفي اجتماع كامل في نوفمبر ١٩٤٧ - وكانت الازمة قد احتدت فعلا - طرح كليمنت جوتوالد هذا الشعار : « فلنكسب أغلبية الامة » . وفيما يتعلق بانتخابات عام ١٩٤٨ القادمة فقد اقترح أن « قوائم الحزب الانتخابية ينبغي أن تتجاوز اطار الحزب » بمعنى أن تضم قائمة الحزب الشيوعي شخصيات بارزة تتمتع بمكانة شعبية على نطاق البلاد . وكانت المسألة الوحيدة المطروحة هي هل ستكون هذه القائمة مستقلة للحزب الشيوعي ، قائمة ائتلاف ما . لقد تصرف الشيوعيون باعتبارهم ورثة أفضل تقاليد الشعبين التشيكي والسلوفاكي التقدمية والمدافعين عنها ومطوريهما .

وحيث احتدت الازمة طرح الحزب مفهوم الضربات الطبقيّة المضادة واقترحت النقابات اتخاذ القرار عن المرحلة الثانية للتأميم وقد اتخذه فعلا مؤتمر مجالس المصانع في ٢٢ فبراير ١٩٤٨ . وكان قرار النقابات الثورية حافزا دفع الثورة المضادة للخروج علنا الى حد استقالة أعضاء الحكومة . وكانت تتوقع عدم قبول الاستقالة . غير أن جوتوالد أصر على أن يقبل الرئيس الاستقالة بناء على نصوص الدستور التي تقول أنه : حينما تتقدم بالاستقالة أقلية في الحكومة لا أغلبية - وكان هذا ما حدث في فبراير - ينبغي إعادة تكوين الحكومة . وكان المفروض أن يقر الرئيس إعادة التكوين هذه - التي يقترحها رئيس الحكومة - وتطرح الحكومة الجديدة الثقة بها على البرلمان . وهذا بالدقة ما حدث في فبراير ١٩٤٨ .

ولأضف الى هذا أن عناصر جديدة قد ظهرت في ذلك الحين ويمكن أن تسمى عناصر الديمقراطية الحقيقية . فقد انعقد أولا مؤتمر مجالس المصانع الذي حضره ٨٣٠٩ مندوبا وافقوا بما يشبه الاجماع (باستثناء ١٣ مندوبا) على التأميم . ثم نظم اضراب عام لمدة ساعة في ٢٤ فبراير أعلن فيه ٢٥ مليوناً تأييدهم لمؤتمر مجالس المصانع ، واتخذ هذا القرار : اذا رفض الرئيس بنش قبول الاستقالة فسيستأنف الاضراب . وكان لهذا بدوره تأثيره على قرار الرئيس . وأخيرا كان من العوامل الهامة الحركة الجماهيرية لبعث الجبهة الوطنية على أساس برنامج يدعو الى مواصلة تطور الثورة الوطنية الديمقراطية .

وأثناء اقرار تكوين الحكومة « الجديدة » اتضح أن ٥٩ من بين النواب الثلثمائة كانوا في المنفى أو غائبين . وحظي اقتراح جوتوالد بموافقة البرلمان الاجماعية وحضر الاجتماع ٢٤١ نائبا . وصادق البرلمان نفسه على جميع القوانين والمشروعات التي عرضتها ثورة فبراير بما فيها الدستور الجديد وفي الانتخابات التالية في مايو ١٩٤٨ كسبت قائمة مرشحي الجبهة الوطنية ٩٠٪ من الاصوات . وعبدت هذه التغيرات الطريق الى الاشتراكية .

وتوضح خبرتنا أن الطريق الديمقراطي الى الاشتراكية ممكن حين يطور العمل السياسي من « أعلى » ومن « أسفل » معا . وبالمناسبة فقد شعرت بالدهشة حين سمعت رفيقنا الاسباني يقول ان الطريق الديمقراطي للاشتراكية مازال طريقا غير مستكشف لم تطأه قدم . قد ينطبق هذا على الاسبان . أما في

تشيكوسلوفاكيا مثلاً فقد شق الطريق الديمقراطي الى الاشتراكية منذ ثلاثين عاماً .

سؤال الى د. بريثيل من لويس باديللا عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البوليفي :

أية اجراءات معادية للامبريالية واجراءات اشاعة الديمقراطية في الحياة الاقتصادية يقترحها الحزب الشيوعي الاسباني ؟ وكيف يربط برنامج النضال المعادي للاحتكار ومن أجل التقدم الاجتماعي في الممارسة بسياسة « الائتلاف الوطني » التي يتبعها الحزب ؟

رد د. بريثيل : أود أولاً أن أقدم تفسيراً قصيراً يتصل بملاحظة الرفيق التشيكوسلوفاكي : حين قلت أننا سرنا في طريق جديد لم تطأه قدم لم يكن في ذهني الطريق الديمقراطي الى الاشتراكية وإنما الطريق الديمقراطي للقضاء على الدكتاتورية الفاشية .

والواقع أن أول اجراء معاد للاحتكار هو القضاء على نظام الحكم الفاشي في اسبانيا الذي كان أداة طيعة لرأس المال الكبير والاوليجاركية المالية الكبيرة . ثم اتخذت - بخاصة منذ توقيع ميثاق مونكلوا - قرارات وتفذت اجراءات أثرت تأثيراً مباشراً على مصالح الاوليجاركية المالية ، فهناك على سبيل المثال اشاعة الديمقراطية في مؤسسات الدولة المالية وبشكل أكثر تحديداً بنك اسبانيا . وإذا نحن أخذنا في الاعتبار السمات المميزة للاوليجاركية المالية الاسبانية ، وفي المقام الاول سيادة رأس المال المالي في رأس المال الاسباني عموماً فسندرك أن لهذا الاجراء تأثيراً قوياً ، وأنه موجه ضد مصالح رأس المال الكبير . ولنضيف الى هذا المشاركة والرقابة واشاعة الديمقراطية في مؤسسات الدولة وبخاصة المؤسسة الوطنية للصناعة وعندئذ سندرك الاهمية الهائلة لهذا كله بالنسبة لوضع البلاد الاقتصادي .

وأستطيع أيضاً أن أشرح معنى الاصلاح الزراعي ، وتطوير التعاون الديمقراطي ، والتأثير الاجتماعي لزيادة الاجور ، والرفض القاطع للمشاركة الاجتماعية في اسبانيا . كما أن في ذهني أيضاً اجراءات التحكم في التضخم والاسعار والبطالة والاصلاح الضريبي وفي ظله سيكون على من يكسبون أكثر أن يدفعوا أكثر . وهذه هي المرة الاولى التي تخرج فيها اسبانيا من أزمة اقتصادية وهي تحمل رأس المال الكبير آثارها . وباختصار أستطيع أن أقول أن تنفيذ كل هذه الاجراءات يعني فرض - بداية فرض - نموذج جديد للتطور يؤدي الى تغييرات بنيوية واسعة ، وموجه ضد رأس المال الاحتكاري الكبير .

غير أن من الطبيعي تماماً في الازمة الخطيرة ألا يكون وضع كل هذه الاجراءات في التطبيق بالامر اليسير . فثمة حاجة الى ائتلاف بين كل القوى الديمقراطية في البلاد ، كل القوى الديمقراطية الممثلة في البرلمان ، واقامة

حكومة يشترك فيها اتحاد الوسط الديمقراطي وحزب العمال الاشتراكي الاسباني وحزب الشعب الاشتراكي وكذلك - ولماذا لا ؟ - الحزب الشيوعي الاسباني . ان هناك حاجة الى اقامة حكومة ائتلاف وطني ديمقراطي . وفي الظروف الحالية لم ننجح في اقامة مثل هذه الحكومة . ولكن من الحقائق الايجابية للغاية أن سياسة الائتلاف الوطني الديمقراطي هذه قد انعكست في ميثاق مونكلوا . وفي الصورة العادية تكون البداية بتكوين الحكومة ثم توضع السياسة ، أما في بلادنا فقد كان العكس هو الصحيح .

سؤال من خوزيه لافا عضو اللجنة المركزية الشيوعي الفيليبيني :
هل تطبقون مفهوم « الشيوعية الاوروبية » على اسبانيا وحدها ام كذلك على كل البلدان غير الاشتراكية في أوروبا وعلى البلدان الرأسمالية المتطورة في القارات الأخرى ؟

رد د . بريثيل : يرتبط هذا السؤال بمسألة ليس من شأن الحزب الشيوعي الاسباني أن يحلها . فالحزب تستخدم مفهوم « الشيوعية الاوروبية » أو تكف عن استخدامه وفق ارادتها هي ، وكما تراه صالحا . ولا يسعى حزبنا الى أن يفرض أى مفهوم على أى حزب شيوعي آخر ، مدركا أن على الحركة الشيوعية العمالية أن تجد الوحدة في التنوع ، وأن كل حزب مستقل تماما وله سيادته في اتخاذ القرارات المناسبة .

غير أننا نستخدم هذا المفهوم لعدة أسباب . ولأتحدث عن واحد منها فقط . والنقطة هي ان الطريق الديمقراطي الاشتراكي في اسبانيا يجد تعبيراً عنه اليوم - على عكس البلدان الرأسمالية المتطورة الأخرى في أوروبا وفي العالم - وفي ضرورة تحطيم جهاز الدكتاتورية الفاشية وتصفية الحساب مع الفاشية . وهذا يفسر السمات الخاصة لمفهومنا عن الطريق الديمقراطي الى الاشتراكية ومصطلح « الشيوعية الاوروبية » الذي يتماشى معه . وليست بنا حاجة لأن نقول أن هذا المصطلح غير علمي ، لكن ليس ثمة شيء غريب في هذا ، اذ في العلم عموما - في عملية المعرفة - تستخدم مفهومات ليست علمية . ونحن نستخدم مصطلح « الشيوعية الاوروبية » لانه - من الزاوية السياسية - يدفع تطور اسبانيا في طريق الديمقراطية السياسية - الاجتماعية ، ثم في طريق الاشتراكية في المستقبل . ولا بد أن نأخذ في الاعتبار ما كانت عليه بلادنا في هذه الأربعين عاما من معاداة للشيوعية ، بكل بقاياها ، وبكل العناصر التي سعت الفاشية الى غرسها في أذهان فئات واسعة من الشعب في المجتمع الاسباني . ولمفهوم « الشيوعية الاوروبية » بالنسبة لنا أهمية خاصة في ضوء العقلية الاجتماعية للجماهير الواسعة التي ماتزال تخشى الشيوعية .

سؤال لبيروت راميلسون عضو القسم الدولي في اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي البريطاني من أحمد سالم عضو اللجنة الاقتصادية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني :

أى أحزاب سياسية ستعمل فى المجتمع الديمقراطى التعددى الذى يخطط له برنامج حزبكم ؟ وهل ستكون هناك أية قيود فى هذا الاتجاه ؟

رد ب . راميلسون : القيد الوحيد هو أننا سنخطر الجبهة القومية ، حيث أن أساس سياستها هو الدعوة الى العنصرية ، وهى جريمة فى ظل القانون البريطانى البرجوازى وبأنطبع أمر غير انسانى .

ولكن فيما عدا هذا فسنسمح بالعمل لا لحزب العمال فقط - وله قاعدته بين الطبقة العاملة - وكذلك الاحزاب الوطنية فى ويلز واسكتلندا بل كذلك لحزب الاحرار وحزب المحافظين ، اللذين سيقومان بالدعاية والاثارة ضد سياسة الحكومة الاشتراكية ، ويحاولان بالتاكيد كسب التأييد لعودة الرأسمالية .

وأعتقد أن من الصواب تماما أن أشرح لماذا نعتقد أن لمثل هذا الموقف من المجتمع التعددى أهميته الحيوية لمعالجتنا . أولا أن حق حرية التعبير والصحافة والتظاهر حق لا معنى له فى الواقع ما لم تستطع التنظيمات القائمة الاستفادة من هذه الحقوق ، والتعبير لا عن الخلافات الهامشية فقط بل حتى عن تلك الخلافات الاساسية . ويقول بعض الرفاق أنه لما كانت الاحزاب تعبر عن المصالح الطبقية ، واشتراكيتنا تعترم القضاء على الطبقات ، فليس ثمة معنى للابقاء على الاحزاب أو خلقها بشكل مصطنع .

ونحن بالطبع لانتعزم ذلك ، ولكننا نتوقع استمرار وجودها فى ظروفنا . لماذا ؟ أولا لانه ستكون هناك فترة طويلة قبل أن يتحقق المجتمع اللاتبقى حتى بعد أن تستولى الطبقة العاملة وحلفاؤها على السلطة . وثانيا ، أعتقد أن من الخطأ - تاريخيا ونظريا - أن نفترض أنه لايمكن أن توجد اتجاهات مختلفة تعبر عن مصالح الطبقة نفسها . ان تعددية الاحزاب التى تمثل الطبقة الحاكمة حقيقة واقعة . وكذلك أيضا - فى عدد من الحالات - تعددية الاحزاب التى تمثل الطبقة العاملة ، رغم أن بعض هذه الاحزاب قد لا تتوفر لها نظرة طبقية واضحة فى كل المسائل .

ولدينا - فى المقام الاول - ثقة مطلقة فى تفوق ايدولوجيتنا وبرنامجنا وسياستنا . ونحن نرى أنها ستمكنا من التغلب على خصومنا وهزيمتهم ، وكسب ثقة الجماهير ، واقتناعها بأن تتبعنا . ونحن ننطلق فى ذلك من موضوعتنا الاساسية وهى أننا نستطيع أن نصل الى السلطة دون حرب أهلية فى عصر تحطمت فيه هيمنة الامبريالية نتيجة ظهور الاتحاد السوفيتى والعالم الاشتراكى . ونستطيع أن نصل الى السلطة فى هذه الظروف بالربط بين النضال الجماهيرى خارج البرلمان وداخله ، والعمل فى اطار دستورى .

نحن ندرك أن الطبقة الحاكمة مازالت تمتلك القدرة الاقتصادية الهائلة وأموالا هائلة ، والسيطرة الساحقة على وسائل الاعلام ان لم نقل احتكارها .

فاذا نحن استطعنا أن نصل الى السلطة فى ظل هذه الظروف فلماذا لا تكون لدينا الثقة المطلقة فى قدرتنا على التقدم وتعزيز مكاسبنا حين نبدأ تقويض السلطة الاقتصادية للبرجوازية ، وحين نبدأ فى انتزاع احتكار وسائل الاعلام من الطبقة الحاكمة ، وحين تبدأ الدولة الجديدة فى استخدام مؤسساتها لا للبقاء على الاتجاه المعادى للاشتراكية وانما لدفع الاشتراكية الى الامام ؟

وبالطبع سيقول البعض ان من المحتوم حدوث تدخل أجنبى يتضمن امكانية استخدام العنف والتخريب ، وأنه سيستهدف الاطاحة بسلطة الحكومة الاشتراكية . ونحن نتوقع ذلك ونقوله صراحة فى برنامجنا . وسوف نلجأ بدون تردد - وهذا مانقوله - الى استخدام العنف الثورى كى نمنع حدوث ذلك ، ونخطر أى حزب يسير فى طريق الاعمال غير القانونية .

ان بريطانيا تنتمى الى تلك المجموعة من البلدان الرأسمالية المتطورة ذات التقاليد الديمقراطية البرجوازية والتاريخ الطويل لمؤسسات الطبقة العاملة الديمقراطية . ومن هنا فأننا نرى أن من الممكن فى السياق التاريخى الحال أن نضع استراتيجية للتحويل التعددى غير المستند الى العصيان للمجتمع ، وهو ما أشار اليه بشكل خاص الرفيق الاسباني . غير أننا لانستخدم مصطلحات نعتبرها مضللة وضارة مثل « الشيوعية الاوروبية » لوصف هذه الاستراتيجية . وليست المسألة مسألة لغوية ، أو لأن هذا المصطلح وصف غير علمى وغير صحيح لاستراتيجيتنا ، فنحن نعتقد أنه ضار وخاطىء لا لأنه فقط يصف بعبارات جغرافية أمرا يتصل بمستوى معين من التطور التاريخى ويجعل استراتيجية معينة ممكنة ، بل هو فى المقام الاول خاطىء سياسيا لأنه يترك - بشكل أو آخر - انطبعا بأن جذوره تمتد الى ايدىولوجية أخرى فى حين أن الحركة الشيوعية العالمية تهتدى بالماركسية . فقدرتنا على وضع استراتيجية فى ظروفنا الخاصة فى المرحلة الحالية من التطور العالمى مستمدة من التطبيق الصحيح للتحليل الماركسى ، واستخدام مصطلح « الشيوعية الاوروبية » يوحى بأنه ينفصل بهذا الشكل أو ذاك عن الالهام الايدىولوجى لبقية الحركة الشيوعية العالمية .

وأنا أوافق من كل قلبى على أن من المهم للغاية أن نعرف باتجاهات تفكيرنا المختلفة ، واختلاف الطرق الى الاشتراكية . ومن المهم للغاية أن نتخذ موقفا متسامحا ورفاقيا من النقد فى الحركة الشيوعية . لكن للوحدة أهميتها الهائلة أيضا . ومن هنا لابد أن نتجنب استخدام المصطلحات والعبارات التى تسمى الى الوحدة فى مجالتنا .

و « الشيوعية الاوروبية » احدى هذه العبارات - انها مفهوم خاطىء فى جوهره . ونحن جميعا نعرف أن من ابتكره وأول من استخدمه لم يكن من الشيوعيون ، فقد كانت الصحافة البرجوازية هى أول من استخدمه ، وكما يقول بعض الرفاق (فى اسبانيا على ما أعتقد) فقد التصق بنا . فلماذا ينبغى أن نلتصق بمصطلح نؤمن بأنه ضار بنا ؟ ربما لم تكن الحركة الشيوعية قد

صاغت بعد مصطلحا تصف به الاستراتيجية الحالية لعدد من الاحزاب الشيوعية .
ولكن ربما كان غياب هذا المصطلح راجعا الى أن هذه الاستراتيجية تستمد الهامها
من الماركسية ، الايديولوجية المشتركة للحركة الشيوعية العالمية بمجموعها .
سؤال للرفاق الشييليين من الفارو مو سكي را عضو اللجنة المركزية للحزب
الشيوعي الكولومبي : تؤكد خبرة كل الثورات - بما فيها ثورة شيلى - فى أشكال
ملهوسة قواعد التطور الاجتماعى العامة ، وبخاصة قانون الصراع الطبقي ،
فالطبقات التى مست مصالحها نتيجة للتحويلات الثورية تلجأ الى أعنف مقاومة ،
بما فى ذلك تدبير الانقلابات لاقامة دكتاتوريات فاشية كما حدث فى شيلى .

ولما كان الامر كذلك بغض النظر عن توازن القوى الداخلى - وهو مؤات للثورة -
والعوامل الدولية - وهى بدورها مواتية لها - فان الحاجة نبرز لاتخاذ أقوى
الاجراءات لقمع مقاومة العدو . وبعبارة أخرى ثمة حاجة لاقامة سلطة قادرة على
ضمان التقدم الناجح للثورة . فهل ترون أنه كان هناك تناقض قاتل فى شيلى
بين عمق العملية الثورية وبطء معدل تحويل بنى الدولة ؟

رد هوجو فازيو ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الشيلى : الحق أنه
كان هناك تناقض بين عمق العملية الثورية والتخلف فى التحويل البنىوى لجهاز
الدولة كما لاحظ موسكي را . وسيوضح تحليل الواقع المحدد أسباب ذلك .
لقد قال لويس كورفالان أن حل هذه القضية لم يكن مجرد مسألة رغبة أو ارادة ،
ولهذا فاننا نعتقد أن هذه المسألة لايمكن أن تحلل فقط من زاوية عزم الحزب
الطليعى أو القوى الثورية على تقديم اجابة لها . ماذا كان الوضع الملموس فى
ذلك الحين ؟ أولى برنامج الوحدة الشعبية قدرا كبيرا من الاهتمام لقضية
السلطة . وكانت هناك ضرورة للعمل فى هذا الاتجاه بعمق أكبر . وكما قال
حزبنا فرغم أننا وضعنا خطا جيدا للفترة التى أدت الى كسب الحكومة ، وكذلك
للفترة الاولى من نشاط الحكومة ، فاننا لم نرسم خطنا بشكل كاف لمعالجة
قضايا الانتقال من كسب الحكومة الى كسب السلطة الكاملة . وفضلا عن ذلك
فان توازن القوى المواتى أمر له أهميته الاولى فى معالجة هذه المهمة ، وكان لابد
من توفيره .

وطيلة الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ تركز الصراع الطبقي كله على تحقيق
توازن مواتى للقوى . وكان من العوامل التى مارست تأثيرا سلبيا - كما قلت -
أن حزبنا وأحزاب الوحدة الشعبية الاخرى لم تقم بالعمل التربوى اللازم بين
الجماهير بشأن ضرورة كسب السلطة الكاملة ، بحيث لم تكن الجماهير تدرك
ضرورة ذلك فى نضالها اليومى . وعلقت أقسام واسعة من الشعب آمالها فى
المستقبل - وهذا أمر شجعته دعايتنا أيضا - على الفرد أو ائتلاف القوى التى
مارست السلطة الرئاسية فى الجمهورية .

ولم يول اهتمام لحقيقة أن المسألة الاساسية تتمثل بالتحديد فى فهم طرائق
السلطة القائم ، والطبقات التى تسيطر عليه ، وضرورة تغييره جذريا .

وولدت هذه المعالجة المحدودة ايمانا بأنه اذا كان منصب الرئيس قد كسب فان هذا يكفي لحل قضايا البلاد . وفي مجرى العملية ، حين أوضحت التطورات ذاتها للجماهير الطابع الطبقي للبرلمان والسلطة القضائية ، وكشفت البنية العتيقة لجهاز الدولة كله ، وتأثير المواقع الرجعية داخل القوات المسلحة ، كان توازن القوى قد تحول الى الاسوأ ، مما جعل من المستحيل تغيير بنى الدولة ، وحل مسألة السلطة رغم أن أقساما أوسع كانت قد أدركت ضرورة ذلك .

ونحن نعتقد أن الظروف الملموسة كانت تتطلب أداء مهام أخرى حتى تحل قضية السلطة ، وتشمل هذه المهام معركة الانتاج ، وحل أكثر القضايا الاقتصادية حيوية ، وتحسين ظروف معيشة الشعب ، أى مهام تؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى وعي الجماهير الحقيقي ، وكان من شأن هذا تمكيننا من القيام بعمل تربوى مواز بين الجماهير كي نبث فيها ادراك ضرورة اجراء تغيير أساسى فى بنى الدولة ، وكسب السلطة الكاملة ، بخلق توازن القوى اللازم .

سؤال موجه الى اوتوماركس رئيس مدرسة كارل ليبكنخت الحزبية «جمهورية ألمانيا الاتحادية» من أ . ليباين : حزبكم معروف بأنه يولى اهتماما كبيرا لمسألة مشاركة الجماهير العاملة فى الإدارة . فماذا تستطيع أن تقول عن أشكال المشاركة القائمة ، وأليست هى شكل من أشكال ادماج الطبقة العاملة فى النظام الرأسمالى ؟

رد أ . ماركس : اننا ندرج مسألة المشاركة ، كالنضال من أجل الاصلاحات عموما - فى استراتيجيتنا الشاملة . وبالطبع لا تخافنا أية أوهام عن امكان تغيير النظام عن طريق الاصلاحات والمسألة هى كيف نستطيع فى مجرى النضال من أجل الاصلاحات (أ) أن نحقق تحسينات فى ظروف معيشة الجماهير العاملة فى ظل الظروف القائمة (ب) أن نعبئ القوى القادرة على طرح مطالب بعيدة المدى والسير بها الى الامام فى النضال من أجل التغيير الاجتماعى .

ومسألة المشاركة فى ادارة المؤسسات فى بلادنا مطلب تاريخى ينبع من حركة الطبقة العاملة . وتكمن جذورها فى أن رأس المال الكبير - الذى يسيطر على كل مجالات حياة المجتمع - قد قاوم دائما المطالب الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية للطبقة العاملة (ويزداد هذا وضوحا فى أوقات الازمة) . وقد دفع هذا حركة الطبقة العاملة الى التقدم بمطلب أكثر جذرية هو مشاركة الجماهير العاملة فى الإدارة . ولنلاحظ أن الاشكال التى طرح بها هذا المطلب قد توقفت دائما على الوضع التاريخى المحدد ، وتوازن القوى داخل الطبقة العاملة . وقد تجلى هذا بالفعل أثناء ثورة نوفمبر ١٩١٨ حين كانت مسألة المشاركة تعنى الرقابة العمالية على الانتاج ، وكانت ترتبط ارتباطا وثيقا باضفاء طابع اجتماعى عليه .

وبعد هزيمة الفاشية فى ١٩٤٥ ألقت تنظيمات الطبقة العاملة وغيرها من التنظيمات الديمقراطية اللوم فى ظهور الفاشية والحرب على الاحتكارات ،

وأصرت بالطبع على أن يمارس العمال والموظفون الرقابة على المؤسسات ويديرونها .
وسعى رأس المال الكبير كيما يعزز سلطته - كما يفعل حيثما ازدادت حدة
النزاعات الطبقية - الى أن يقيم تحالفا صريحا مع القوى الانتهازية التي تؤيد
«المشاركة الاجتماعية» داخل حركة الطبقة العاملة . وكانت السياسة التي اتبعت
في الظروف المتغيرة في ذلك الحين أشبه بالسياسة التي اتبعت في المراحل
الاولى لجمهورية فيمار ، ومرة أخرى ظهرت معالجتان للمشاركة في الادارة : خط
الصراع الطبقي ، والخط الانتهازى لادماج حركة الطبقة العاملة في النظام
الرأسمالى ، وفاز الخط الثانى بمساعدة سلطات الاحتلال الغربية ، وكذلك
نتيجة لاشعال العداء للشيوعية « مما أضعف قوى الطبقة العاملة » .

وفى عام ١٩٥١ أصدر البوندستاج - تحت ضغط النقابات التي هددت
باضرابات واسعة - قانونا عن مشاركة عمال صناعة المناجم فى الادارة والانتاج ،
ويعكس هذا القانون - الى حد ما - كلتا النظريتين لمسألة المشاركة . فقد أجبرت
الاحتكارات التي عززت مواقعها من جديد على تقديم بعض التنازلات ، ولكنها
نجحت أيضا فى الاحتفاظ بالشئ الاساسى ، بسلطتها . وينطبق الشئ نفسه
على القوانين التي صدرت فيما بعد ، وبخاصة قانون المشاركة فى الادارة فى
فروع الاقتصاد غير المرتبطة بصناعة المناجم . فهذا القانون لا يحقق تماما مطالب
النقابات ، كما أنه لا يعكس المكاسب التي تحققت بالفعل ، لكن هذا لم يمنع
اتحادات الصناعيين من رفع دعوى أمام المحكمة الدستورية الفيدرالية ساعية
لصدور حكم بعدم دستورية القانون .

ويؤيد الحزب الشيوعى الالماني مطالب النقابات بخصوص مشاركة العمال فى
الادارة . وفى الوقت نفسه فانه يؤيد مطالب أبعد مدى مثل تلك التي تؤثر على
مجال أرباح الاحتكارات وسلطتها . وبعبارة أخرى فان المسألة هي أن نتخطى
إطار المؤسسة ، ونمد مشاركة العمال الى الادوات الحكومية المستخدمة فى ادارة
الانتاج . كما أننا نقاوم كل محاولة لتحويل المشاركة الى ادارة للمشاركة
الاجتماعية الموهومة .

ملحوظة من ب . راميلسون : لست راضيا تماما عن اجابة أرنوماركس حول
موقف حزبه من مشاركة العمال فى ادارة الانتاج وأنا أشعر أن هذه المسألة من
أكثر المسائل التي تواجه بلدان أوروبا الغربية حسما فئمة محاولات تبذل
لاشراك الطبقة العاملة المنظمة فى تحمل مسئولية الابقاء على الرأسمالية تحت
واجهة « المشاركة » العمالية التي تسمى خطأ « الديمقراطية الصناعية » أو
الرقابة « العمالية » وقد تبنت أغلب الدول الصناعية النموذج القائم فى ألمانيا
الغربية لتحاول فرضه على الطبقة العاملة فى بقية أوروبا الغربية . والحق أن
منظمات السوق المشتركة تقوم بعملية وضع نظام داخلى خاص وفق النموذج
الالماني الغربى .

وخاضت الطبقة العاملة البريطانية نضالا - ونضالا واسعا - لرفض هذا
النموذج وقد نبذ هذا النموذج الآن .

وهذا موضوع له أهمية كبيرة ، وينبغي أن يناقش مناقشة واسعة ، وبخاصة على صفحات مجلة قضايا السلم والاشتراكية . فماذا ينبغي ان نكون عليه أشكال مشاركة العمال في الادارة وفي اتخاذ القرارات في المسائل التي تؤثر مباشرة على مصالحهم ؟ وهل يمكن أن يتم ذلك بالمشاركة المظهرية فقط ؟ تلك مسألة ذات أهمية خاصة في مجال العلاقات بين صاحب العمل والعمال وهي موضوع المفاوضة الجماعية . هل يمكن أن يؤدي نضال العمال الى قرارات أقرب الى مصالحهم ؟

رد أ . ماركس : حاولت أن أبين أننا في نضالنا من أجل مشاركة العمال في الادارة ننطلق من الخبرة المكتسبة في بلادنا دون أن يغيب عن أبصارنا الاتجاهين القائمين . وغنى عن البيان اننا ننظر الى المسألة نظرة طبقية .

فرغم أن الاتجاه المخادع نحو المشاركة الاجتماعية قد ساد في فترة توطد بني السلطة القديمة فلا بد أن نأخذ في اعتبارنا أنه كان على العمال أن يناضلوا حتى من أجل المشاركة الحالى ، وأن يحافظوا عليه في الصراع مع أكثر القوى رجعية . وقد ولد هذا أيضا القوى القادرة على تجاوز اطار المؤسسة الضيق ، والقيام بعمل جماهيري لصد الاحتكارات . وتطالب الحركة النقابية باصرار متزايد بفرض الرقابة على الاستثمارات . وقد تحقق بالفعل قدر من النجاح في حماية فرص العمل في بعض الصناعات . وتبين مختلف الاعمال تأييدا للمشاركة في الادارة ، ودفاعا عن هذا الحق ، أنه لا يمكن - من ناحية - تأمينه الا خلال النضال ومن الناحية الاخرى أن هذا النضال يوفر امكانات جديدة لرفع مستوى الوعي الطبقي بين العمال .

سؤال لنزيهة الدليمي عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي من أوريس كوكس ممثل الحزب الشيوعي البريطاني في المجلة : الى أي حد تمارس الديمقراطية في النقابات في العراق ، بما في ذلك التصويت بالاقتراع السري لتقرير سياستها واختيار قادتها ؟ وهل تعطي مشاركة الشيوعيين في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية لهم نصيبا في الحكم الفعل ؟

رد نزيهة الدليمي : لا بد أن أقول أن الديمقراطية داخل النقابات لا زالت محدودة جدا ، لكن ثمة شواهد على بعض الظواهر الايجابية الجديدة ، وعلى سبيل المثال يتطور في الاونة الاخيرة تقليد جديد : اذ تدعو اللجان النقابية في المصانع الى اجتماعات عامة للعمال ليناقدوا القضايا معا . وبعد مثل هذه المناقشات نضع اللجان النقابية في المصانع خططاً لتنفيذ مطالب الاجتماعات . ومن الناحية الاخرى تدور مناقشات بين العمال لتحقيق الديمقراطية النقابية بطريقة تمكنهم من اختيار مرشحيهم الى اللجان النقابية في المصانع وانتخابهم بحرية . ومن الناحية النظرية فان لكل عامل الحق في أن يرشح نفسه أو غيره ، لكن من الصعب استخدام هذا الحق في الممارسة . ويريد العمال أن تكون لهذه اللجان خطط عمل لتحقيق مصالح الجماهير العاملة ، وأن تكون هذه اللجان

مسئولة أمام أعضاء النقابة ، وأن تقدم تقارير لهم في الحملة الانتخابية . ويؤكد الشيوعيون على أهمية اشاعة الديمقراطية في النقابات .

وفيما يتعلق بمشاركة الشيوعيين في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية وهل لحزبنا نصيب من الحكم الفعلي أود أن أقول أن هذا يتوقف على كثير من العوامل . غير أننا نرى أن تعزيز نظام الحكم وتطويره يتطلبان بالدرجة الاولى تعميق بنية الائتلاف في مجال السلطة التنفيذية والتشريعية ، وتوفير الامكانيات كي يقوم كل حزب في الجبهة الوطنية بدور نشيط في الحكومة على أساس ميثاق العمل الوطني . وسيكون من الخطوات الهامة نحو هذا الهدف انهاء فترة الانتقال ، ووضع مشروع دستور دائم ، واقامة الاجهزة والمؤسسات الدستورية ولكن كما تعرفون جميعا فحتى لو كان لديك برنامج جيد فلا بد من النضال من أجل تنفيذه ونحن نخوض بالتحديد مثل هذا النضال .

سؤال لفلاديمير فينوجرادوف من خوليو لابوردى :

لقد وضعت الرقابة العمالية في روسيا قبل انتصار ثورة أكتوبر . فما مدى أهميتها في الفترة التي أعقبت الثورة ؟

رد ف . فينوجرادوف : لم يكن من الممكن للرقابة العمالية في فترة التحضير لثورة أكتوبر أن تكون شاملة أو أن تمارس في كل مكان . وفي أغلب الحالات لم تكن لجان المصانع ولجان الرقابة التابعة لها تمارس سوى رقابة جزئية . أما بعد انتصار ثورة أكتوبر - في ظل دكتاتورية البروليتاريا - فقد طبقت الرقابة العمالية في كل مكان ، وهي لم تعد عندئذ اجراء ديمقراطيا وإنما اجراء اشتراكي يمهّد الطريق لتأميم الصناعة .

وقد صدر مرسوم الرقابة العمالية في ١٥ نوفمبر ١٩١٧ . ورد الرأسماليون والصناعيون على ذلك بالتخريب الفعلي الذي شمل كل أنحاء الصناعة عمليا . وهذا هو السبب في أنه كان لابد من فرض الرقابة العمالية في صراع ضدهم . لقد أغلق الرأسماليون مصانعهم ، ورفضوا تزويدها بالمواد الأولية والوقود ، وفضلوا العمال ، وتوقفوا عن دفع الاجور ، وفي ظل هذه الظروف كثيرا ما قام العمال بتولى ادارة المصانع والورش ، وواصلوا الانتاج بجهودهم الخاصة .

وهناك وثيقة تبين أن اتحاد جمعيات أصحاب المصانع لعموم روسيا قد اتخذ القرار التالي في مؤتمره في بداية ديسمبر ١٩١٧ : تنفيذ مرسوم الرقابة العمالية بإغلاق المؤسسات . وجعل هذا من الضروري الاسراع بتأميم بعض المؤسسات .

وفي السنة الاولى للثورة تعلمت الجماهير العاملة كثيرا عن النشاط الاداري في أجهزة الرقابة العمالية هذه ، وبعد قيام عام كان في وسع لينين أن يقول أننا انتقلنا من الرقابة العمالية الى الادارة العمالية للصناعة على نطاق البلاد .

● اضمفاء الطابع العالمى على الاقتصاد والعملية الثورية :

قال خيرونيمو كاريرا ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الفرنزويلى ، أن التطور الاقتصادى لآى بلد فى العالم الحديث لايمكن أن يسمير على أساس العوامل الداخلية فى البلاد وحدها . ان يبدو أن اضمفاء الطابع العالمى على الاقتصاد قد وصل الى مرحلة أو على أى الاحوال الى أعتاب مرحلة - يصبح فيها التطور المستقل تماما بمعناه الاقتصادى الدقيق مستحيلا عمليا ، وهذا شىء ينبغى أن يدركه الثوريون .

وقال كاريرا ان هذه السمة المميزة عنصر موضوعى فى الوضع العالمى اليوم . غير أن هناك مايدفعنا الى الوصول الى هذه النتيجة : ان العمليات الاقتصادية التى تجرى على النطاق العالمى تتأثر تأثيرا متزايدا بالعمليات السياسية . فلاشك فى أن سياسة التعايش السلمى والانفراج قد أصبحت أداة قوية فى تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية .

ونستطيع أن نقول أن سياسة التعايش السلمى قد مارست - من الناحية الاقتصادية - أكبر تأثيرا على بلدان العالم الاقل تطورا ، أى تلك التى تنتج المواد الاولية والاقل تطورا من الناحية الصناعية . وفى الوقت الحالى يتحدد التطور الاقتصادى لبعض هذه البلدان - الى جانب التحولات السياسية التى سببته الى حد كبير - بالتعاون مع الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الاخرى .

ونعتقد أن طرح بلدان مايسمى بالعالم الثالث هذه الشعارات ذاتها تقريبا التى تطرحها البلدان الاشتراكية فى مجال الاقتصاد العالمى أمر ذو أهمية عظمى . ونستطيع الآن أن نرى فى المطالبة بنظام اقتصادى عالمى جديد الأساس الأكثر موثاقاة للعمل المشترك بين هاتين المجموعتين الكبيرتين من الدول . ان مكانة البلدان الاشتراكية بين شعوب أفريقيا وأمريكا وآسيا لم نعتد - ولا نعتد - على مدى الاستثمارات أو القروض التى توفرها البلدان الاشتراكية أو مساعدتها المادية والتكنيكية المحتملة وانما هى تنبع من اتباعها المتسق لسياسة التضامن النشيط اللينينية مع اندفاع كل الشعوب التى تقهرها الامبريالية وتستغلها نحو التحرر . وقد أثبتت هذه السياسة أنها سلاح قوى قادر على احداث تغييرات بنىوية جديدة .

ويبدو الامر التالى أمرا ذا أهمية فى ضوء تحليل الترابط المتزايد بين العمليات الاجتماعية الوطنية والعوامل الدولية . فديالكتيك القاعدة والبنية الفوقية كما أوضحت الماركسية لايستبعد بل يتضمن فى الواقع امكانية أن يصبح عنصر من عناصر البنية الفوقية - فى ظروف تاريخية ملموسة تماما - عاملا حاسما فى تطور عملية اجتماعية معينة . وعلى أى حال فان من الضرورى تماما للتحليل الماركسى الحقيقى أن يتجنب خطرين هما التبسط الساذج أو اضمفاء الطابع

المطلق . فكل مجتمع معقد يجد ذاته ، ولا يمكن فهمه اذا نظرنا اليه من منظور سمة مميزة واحدة حتى لو كانت أهم السمات . ولهذا فاننا نرى مثلاً أن دراسة بلدان أوروبا الغربية أساساً من زاوية سمة مميزة واحدة - مستوى تطورها الصناعي المرتفع أو مؤسساتها السياسية القائمة على البرلمانية البرجوازية - تميل دائماً الى تبسيط التحليل أكثر مما يجب ، وفي الوقت نفسه اضعاف الطابع المطلق على أهمية سمة أو سمتين مميزتين بين تنوع هذه السمات .

ونعتقد أن أهم نقيصة تشوب مثل هذه المعالجة هي أنها تميل حتما الى تأكيد ماهو وطني أو اقليمي خاص ، وتعجز عن أن تعطى الاعتبار الكافي لما يحدث في بقية أنحاء العالم . ونحن نؤمن في الوقت الحالي ثمة خطر مزدوج على الحزب الثوري في أن يبرز الخواص القومية الى الامام ويضعف في عليها طابعاً مطلقاً ، فهناك من ناحية خطر زعزعة التوازن الضروري المحدد بين الخاص والعام في العملية الثورية ، ومن الناحية الاخرى يغيب عن أبصارنا في الواقع العامل الرئيسي ، الملازم للوصول الى فهم كامل للعالم الحديث ، ونعني به اضعاف الطابع العالمي على الحياة السياسية من خلال فعل العوامل الأساسية الثلاث : مستوى التطور الذي حققته بالفعل عملية اضعاف الطابع العالمي على الاقتصاد والسمات المميزة الجديدة - التي ظهرت في هذه المرحلة - للضرورة للرأسمالية ، ونمو دور الطبقة العاملة السياسي في كل أنحاء العالم في هذه الظروف .

وقال ايريك بيرت عضو المجلس الوطني للحزب الشيوعي في الولايات المتحدة الأمريكية ان سياسة الولايات المتحدة الخارجية تتأثر تأثراً حاسماً بظواهر الازمة الدائمة الحادة في المجال الاقتصادي وداخل الحكومة ، وفي العلاقات الاقتصادية والسياسية مع البلدان الاخرى . ولاشك في أن هذا هو السبب الكامن خلف تدخل حكومة كارتر الاخير الصريح في شئون ايطاليا وفرنسا السياسية فيما يتعلق بإمكانية مشاركة الشيوعيين في الحكومة .

وقال بيرت ان عناصر النزاع الاجتماعي مازالت قائمة حالياً في شكل حاد ، ولفت الانظار بوجه خاص الى استمرار البطالة الواسعة - التي يبلغ تقديرها المتحفظ 7٪ من قوة العمل وذلك بعد ٣٤ شهراً من « الانتعاش » الاقتصادي - واستمرار التضخم الذي لا يستطيع أحد أن يتنبأ عن ثقة بنهايته .

ولاستمرار ظواهر الازمة دلالات تتجاوز اطار العوامل الاجتماعية ، دلالات تؤثر على العوامل السياسية كما أوضح بيرت . ففي أبريل الماضي صرح راندول ميير رئيس شركة ايكسون - إحدى الشركات العالمية الأمريكية الكبرى - في خطاب له في جامعة شيكاغو بقوله : « ينبغي أن نشعر جميعاً بالقلق لأن ثقة الرأي العام في المؤسسات الأمريكية قد تدهورت خلال السنوات القليلة الماضية » . وفضلاً عن هذا فقد أشار الى أن القضية تتجاوز فقدان الثقة في « المؤسسات الأمريكية » ، أنها على حد قوله « مسألة بقاء الرأسمالية » .

وقال بيرت انه يكمن خلف مسألة « الثقة » هذه أكبر من انعدام الثقة في

دعاة الرأسمالية من دوائر أصحاب العمل والدوائر الحكومية والاكاديمية وغيرها . فالشيء الاهم هو نمو الشعور الشعبى واسع الانتشار - وان لم يجد تعبيره الواضح بعد - بضرورة التدخل الحكومى لتغيير الوضع القائم .

ونستطيع أن نرى تفاعل العوامل الاقتصادية والسياسية فيما يسمى بـ « أزمة الثقة » فى الرأسمالية الامريكية ، التى تعكس امكانية موضوعية لتقدم الطبقة الامريكية فى النضال لصد الهجوم على مستوى معيشتها وحرياتها الديمقراطية .

ولا تعنى أزمة الثقة أن الرأسمالية ستعترف بافلاسها ، وتبتعد عن المسرح على مضض . فستقاوم الرأسمالية بكل قوتها - سواء على المستوى الوطنى أو العالمى . ولا بد أن يستخلص الشيوعيون النتائج الصحيحة من ذلك وبوجه خاص من زاوية التضامن الاممى .

وأكد تيبور هالاي نائب مدير معهد العلوم الاجتماعية التابع للجنة المركزية لحزب العمال الاشتراكى المجرى أن الصراع الطبقي بين البروليتاريا والبرجوازية لم ينته بكسب السلطة . فقد أوضحت خبرة أحداث عام ١٩١٩ وعام ١٩٥٦ فى بلادنا أن قوى رأس المال العالمية والبرجوازية المحلية التى أطيح بها تتسم بالرغبة العارمة فى تدبير العودة ثانية .

وقال هالاي ان انتصارنا لم يصبح نهائيا الا حين أرسينا أسس الاشتراكية « أى حين قضينا على المستغلين كطبقة » ، وحين أصبحت الاشتراكية نظاما عالميا . وأعتقد أن الخبرة التاريخية لكثير من البلدان تؤيد الاستخلاص العام القائل بأنه لا بد من الوصول بالمجتمع الى مستوى معين من التطور والتحول اذا أردنا أن نترسخ المكاسب الثورية . وفى الوقت نفسه تتطلب التغييرات الثورية اليوم وفى المستقبل خلفية دولية ، وبهذا المعنى فان تأييد النظام الاشتراكى العالمى لها قد أصبح الآن عاملا أساسيا .

فلفترة طويلة بعد الاستيلاء على السلطة استمرت البرجوازية التى أطيح بها فى بلادنا فى المقاومة ، وأساسا فى المجال الاقتصادى بالتحديد . فقد لجأت - بعد أن حرمت من السلطة السياسية - الى التخريب الاقتصادى : تصدير رأس المال ، وتدمير « الاضرابات » وتنظيم السوق السوداء وفى الوقت نفسه قامت بتسميم أذهان الجماهير ، وحصلت فى هذا المجال على مساندة منظمة من البرجوازية العالمية ، ونحن مقتنعون الآن بأن هذا أحد القواعد المتواترة . وقد تحدث عن هذا الرفاق الشيليون وكتبوا عنه بصورة مقنعة .

ولهذا السبب فان من الواضح أن الاستراتيجية الشيوعية لا يمكن أن تغفل أخذ عمليات اصفاء الطابع العالمى الجارية فى اعتبارها ، لأنها تجعل كل بلد أشد اعتمادا على غيره ، وبالتالي تميل الى تعقيد مواجهة رأس المال العالمى . غير أنه

الاشك في أن السند الرئيسى للطبقة العاملة فى مقاومة الرجعية العالمية والمحلية هو الجماهير العاملة فى بلادها بالرغم من كل أهمية المساندة الاممية من جانب القوى التقدمية فى العالم . وللجهود لتعبئة مايسمى بالفئات الوسطى من السكان أهمية كبيرة . وفى وقت من الاوقات كان الفلاحون هم الحليف الرئيسى للطبقة العاملة فى المجر ، كما هو الشأن عموما فى البلدان ذات البنية الاقتصادية المتخلفة ، أما فى البلدان الرأسمالية المتطورة فاننا ندرك الآن أن للفئة المثقفة والمستخدمين وصغار أصحاب العمل دورا هاما أيضا الى جانب الفلاحين . كما أن بعض عناصر الطبقة الرأسمالية - وقسم من القادة السياسيين والمثقفين المرتبطين بها - يصبحون حلفاء للطبقة العاملة فى بعض المسائل فى فترة محددة .

ونستطيع أن نقول استنادا الى خبرتنا أن الاختيار الصحيح للحلفاء ، والاقامة العملية ، وبالمقابل الانفصال الواضح عن العدو ، أمور بالغة الأهمية للنضال الناجح فى مرحلة كسب السلطة ، وفى فترة تعزيز انتصار الثورة . وقد كانت نقطة التحول فى الاستيلاء على السلطة فى المجر هى توحيد حزبي الطبقة العاملة ، لكن هذا ليس بأى حال نموذجاً لكسب السلطة . فالامر الاساسى هو المضمون المحدد للتحالف ، وفهم مع من يمكن للطبقة العاملة أن تتقدم والى أية نقطة . وفى المجر عام ١٩١٩ كان التحالف بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين على أساس تنازلات أساسية فى جانب الشيوعيين عنصر الضعف فى عملية كسب السلطة . وعلى العكس وفرت الوحدة التى تحققت عن طريق ايضاح المبادئ الأساسية فى عام ١٩٤٨ أساساً متيناً لحزبنا الجماهيرى ، الذى يلعب اليوم دور الطليعة .

ونعتقد أن للبرنامج الاقتصادى السليم أيضا أهمية هائلة فى كسب السلطة وتعزيزها ويمكن أن نلخص عناصره الرئيسية كما يلى :

— أولا تقييم الحزب لظروف البلاد الاقتصادية فى الفترة المعينة وفى ظل العلاقات الرأسمالية فضح علاقات الاستغلال الصريحة أو المستترة ، والنقد المحدد لسياسة الحكومة الاقتصادية ، وايضاح القيود والتناقضات التى تنبعث من الطابع الرأسمالى للاقتصاد .

— ثانيا الدفاع عن مصالح الجماهير العاملة الحالية ، وبهذه الطريقة يقنع الحزب الجماهير بأنه أكثر القوى اتساقا فى النضال من أجل مصالحها الحيوية .

— ثالثا اقتراحات الحزب للتغلب على المصاعب والتناقضات الاقتصادية المحددة ولوضع مفهوم شامل للتنمية الاقتصادية الوطنية . ويطرح الحزب الشيوعى برنامجا ايجابيا لحل القضايا الاقتصادية العاجلة التى يمكن حلها فى ظل الظروف الملموسة المعينة لكنه يؤكد أن القضاء على النظام الرأسمالى هو وحده الذى يمكن أن يوفر الحل الاساسى .

— رابعا وضع اجراءات تفصيلية تؤمن التحولات الثورية ، وكذلك وصف

السمات الأساسية المميزة للاقتصاد الاشتراكي المقبل التي تعبر عن حالته الجديدة نوعيا .

● الرد على الاسئلة :

سؤال موجه الى د. بريثيل من جون تكسون « جنوب افريقيا » : في حدود ما فهمت تربطون انضمام اسبانيا الى السوق المشتركة والمؤسسات السياسية الاوروبية بضرورة تحويل أوروبا الاحتكارات الى أوروبا الكادحين ، أوروبا القوى الديمقراطية والاشتراكية ؟ وفي الوقت نفسه فقد سجل الحزب الشيوعي البريطاني اتخاذ موقف سلبي من انضمام بريطانيا الى السوق المشتركة .

رد د. بريثيل : الواقع أننا نعتقد أن من الضروري أن تنضم أسبانيا الى السوق الأوروبية المشتركة ومؤسساتها السياسية ، وإذا حدث هذا فإننا نعتزم أن نعمل داخلها من أجل المساعدة على اشاعة الديمقراطية في أوروبا . ونقطة البدء لدينا هي أن السوق المشتركة موجودة ، ولن تزول من تلقاء نفسها . ومن الضروري كي نحول السوق المشتركة أن نعمل من خارجها ومن داخلها معا . كما أننا ننتقل من أنه لا يمكن القضاء عليها بهجوم جبهوي مثل اكتساح قصر الشتاء . ومن الناحية الأخرى فإننا نعتقد أن من الممكن - نظرا لسمات السوق المشتركة الخاصة - أن نحولها بنفس الطريقة التي يتحول بها المجتمع في البلدان الرأسمالية المتطورة وغيرها من البلدان . وأعتقد أن علينا في الوقت ذاته الذي نأخذ فيه في اعتبار العوامل الاقتصادية لسيطرة الاحتكار الخ . . . أن ندرك كذلك العوامل السياسية : سياسة الانفراج الدولي ونزع السلاح وتصفية الكتل وانسحاب القوات الأجنبية الخ . . . وعلى سبيل المثال فإن التطبيق المتسق لميثاق هلسنكي يوفر ظروفًا مواتية لتحويل أوروبا الى أوروبا ديمقراطية تقدمية اشتراكية .

ومن المهم لنا أن ننضم الى السوق المشتركة أولا لأن أسبانيا لا ترتبط بالسوق المشتركة الا بمعاهدة تفصيلية وقعت مع الفرانكويين ، وهذه المعاهدة التفصيلية شبيهة بالمعاهدات التي وقعتها السوق المشتركة مع المستعمرات السابقة لبلدانها الاعضاء . لقد كانت الفاشية هي العقبة الرئيسية أمام الانضمام الى السوق المشتركة . وهكذا ارتبط النضال ضد الفاشية بالانضمام الى السوق المشتركة . وهكذا ارتبط النضال ضد الفاشية بالنضال من أجل انضمام أسبانيا الى أوروبا ، وساعد هذا في القضاء على الدكتاتورية والسير بالبلاد الى الديمقراطية . كما ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا اعتماد تجارة أسبانيا الخارجية الهائلة على روابطها ببلدان السوق المشتركة . ان السؤال يدور حول الآتي : ان الحزب الشيوعي البريطاني يؤمن بأن بريطانيا ينبغي ألا تكون عضوا في السوق المشتركة . أما حزبنا فيؤمن بأن على أسبانيا أن تنضم الى السوق المشتركة .

سؤال الى ايب نيلسين « الدانمارك » من حميد صفري « ايران » : من المعروف

أن لبلادكم روابط اقتصادية وسياسية وثيقة بالبلدان الاوربية الاخرى بل انها تعتمد عليها كثيرا . أفلا يقوض هذا امكانية التحولات الديمقراطية والاشتراكية ذاتها في الدانمارك « كبلد واحد منفصل » ؟ وكيف تأخذ استراتيجية الشيوعيين وتكتيكاتهم في اعتبارها هذا النوع من الاعتماد ، وامكان مقاومة الرجعية العالمية للتحولات التي تتصورونها ؟

رد ١ . نيلسين : ان هذا السؤال عن امكان التحولات الديمقراطية والاشتراكية مشترك بين عدد من البلدان بما فيها الدانمارك . ونحن لا نستطيع بالطبع أن نضع مقدما استراتيجية أو تكتيكات بديلة مختلفة لوضع مقبل مقترض لانستطيع الآن أن نحكم على مضمونه المحدد الا بناء على علامات . لكننا نعرف أن وجود النظام الاشتراكي العالمي والانفراج يوفران لنا فرصا أفضل من أي وقت مضى من زاوية التقدم نحو ديمقراطية معادية للاحتكار ثم نحو الاشتراكية . وينبغي أيضا أن نبين أننا قد أكدنا دائما على الدور الحاسم للاممية في حركة الطبقة العاملة ، واننا وقفنا مع وحدة شيوعية عالمية أقوى على هذا الاساس .

● خبرة كل حزب وصيد مشترك :

قال كلانسانتين زارودوف رئيس تحرير « قضايا السلم والاشتراكية » ان تحليلات المشاركين في المؤتمر قد اوضحت شيئا له طابع القاعدة هو مع ازدياد قوة الحزب الشيوعي في النضال من أجل الديمقراطية والاشتراكية ، وتزايد نفوذه بين الجماهير ، وقيامه بدور أكبر في حياة البلاد السياسية ، فانه كذلك يولي مزيدا من الاهتمام للاقتصاد والقضايا الاقتصادية الملحوسة . وينعكس هذا في كل من البرامج طويلة الاجل والنشاط اليومي الذي يقوم به الحزب في المصانع والريف ، وفي البرلمان وأجهزة السلطة المحلية .

ونحن نزداد اقتناعا بأن للاحزاب الشقيقة في بعض البلدان الرأسمالية والنامية من النفوذ ما يجبر الدوائر الحاكمة في الظروف الحرجة على أن تطلب مساندتها أو على الأقل حيادها في حل القضايا الوطنية أو المحلية . وتزداد استحالة العمل دون اعتبار للشيوعيين . ويؤدي هذا الى وضع معقد متناقض . فمن الواضح أن على الشيوعيين في مثل هذه المجالات أن يتحملوا مسئولية كبيرة أمام الشعب في حين أنهم لا يستطيعون - لأن السلطة ليست في يدهم - أن يوفروا للجماهير العاملة ضمانات بأن تؤدي القرارات التي اتخذت بموافقتهم الى مصلحة الشعب حقا . وفضلا عن ذلك فان الرجعيين المحليين والعالميين يعبثون كل مواردهم لسد الطريق أمام تقدم الشيوعيين الى الحكم .

وتلك مسألة هامة ، يدرسها الشيوعيون في كل مناسبة بشكل ملموس ، وفي ضوء الوضع المحدد . ومن الواضح أن هذا هو الطريق الوحيد لحل هذا التناقض في الممارسة . لكننا نعتقد أن من الامور البارزة أولا أن الشيوعيين لا يتراجعون أمام المصاعب والمسئولية ، ولا يتجهون نحو مسارات جانبية وانما يتخذون موقفا محددا . وكما قال رفاق آخرون هنا فكثيرا ما يكون من المستحيل

فى الظروف الحالية الاقتصار على النشاط الدعائى أيا كانت أهميته ، ويؤمن الشيوعيون بأن من واجبهم ألا يضيعوا أية فرصة كى يبينوا فى الممارسة أنهم قادرون على حل القضايا الملموسة ، وبخاصة القضايا الاقتصادية الصعبة . غير أنهم - وهذه أيضا نقطة بارزة - يسعون فى كل الظروف الى أن يظل وجههم واضحا ، وأن يحافظوا على موقفهم الطبقي الواضح وأن يشرحوا للجماهير جوهر ومضمون قراراتهم .

ونحن نشعر أن هذه المسألة ترتبط من حيث المبدأ بمسألة مشاركة الشيوعيين فى الحكومات البرجوازية . والمعيار الرئيسى هو : من الذى يكسب فى النهاية من مثل هذه المشاركة ؟ وهل ستنتهى الى مجرد مساعدة الاحتكاريين على تدبير أمورهم أم هل ستفيد الشعب اليوم ، وتساعد فى بلوغ الهدف النهائى للطبقة العاملة وهو التحويل الثورى للمجتمع ؟

وتتجلى ضرورة البرامج والشعارات اليومية الاقتصادية الملموسة البناء بطريقتها الخاصة عند إقامة تحالفات القوى اليسارية والديمقراطية . كما تنمو هذه الضرورة مع ازدياد قوة مثل هذه التحالفات وتحقيقها لتقدم حقيقى نحو السلطة .

فحين تشكل هذه التحالفات بشكل رئيسى على أساس محاربة العدو المشترك فإن لوحدة العمل فى النضال أهمية حاسمة . وحين يصل الامر الى تحمل المسئولية عن مصير البلاد وممارسة وظائف بناءة فإن الشرط الرئيسى للنجاح عمليا حينئذ هو المفهوم والبرنامج المشتركين السليمين ، وتعقبهما القيادة الموحدة الهادفة لتنفيذها ، والا فسيصبح العمل المشترك مستحيلا .

وباختصار فإن السمات الملائمة لسياسة الشيوعيين ، والتى تضع حدا فاصلا بينها وبين التوفيق الاصلاحي والمغامرة اليسارية المتطرفة ، هى المحافظة على خط طبقى واضح ، والقدرة على تطبيقه ، لا فى النضال المتسق ضد النظام البرجوازى فحسب ، بل كذلك فى النشاط البناء الذى يستهدف الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة والاعلبية الشعبية .

وأود أن أقول بضع كلمات عن مسألة أخرى برزت فى مناقشتنا . فكما قال آخرون هنا يميل حتى أعداء الاشتراكية الالقاء ، حتى ممثلوا الاحزاب اليمينية ، الى استخدام راية الاشتراكية سئارا . ويمكن تلخيص منطقهم كما يلى : اذا لم تكن الاشتراكية تعنى سوى الديمقراطية السياسية ولا تمس قاعدة المجتمع الاقتصادية - لاجتماعية فانها اشتراكية تلائم دعاة الرأسمالية . ومن هنا تأتى الاقتراحات بأن يتولى الاشتراكيون الديمقراطيون السياسة فى حين يعالج الرأسماليون الاقتصاد ، أو الاقتراحات بأن تسير الثورة - وهذا هو الاهم - فى طريق التعدد والديمقراطية ولكن دون تغييرات اقتصادية .

ونحن نجد فى كل هذه المفاهيم - وهناك الكثير منها - فصلا بين السياسة

والاقتصاد ، وأكثر من هذا انها تميل الى تجاهل مسألتين حاسمتين : مسألة الملكية فى الاقتصاد ومسألة السلطة فى السياسة .

فهم من ناحية يقترحون نموذجا للتنمية الاقتصادية يقوم على شبكة من الاصلاحات يمكن فى زعمهم أن تؤدي الى الاشتراكية دون أن تكسب الطبقة العاملة وحلفاؤها السلطة ، دون أى صراع على السلطة على الاطلاق . ومن ناحية أخرى هناك مفهومات عن الديمقراطية ومجموعة من الحريات ليس لها أية صلة بإعادة تركيب العلاقات الاقتصادية جذريا ، ويمكن فى زعمهم أن تستند الى أى قاعدة اقتصادية ، وتجعل الناس « سعداء » بغض النظر عما اذا كان رأس المال يسيطر أو لا يسيطر .

والميزة الأساسية للموقف الماركسي اللينيني - كما أوضح مؤتمرنا - هو أن قضية الملكية وقضية السلطة تدرسان كوحدة لا تنقسم . وبوجه خاص حين يدرس الشيوعيون التأميم فانهم دائما يطرحون السؤال التالى : مصلحة من يخدم التأميم ؟ وليس هذا سوى سؤال عمن يمسك بزمام سلطة الدولة ، فيقول النظام الداخلى للاممية الاولى : « ومن هنا فان التحرر الاقتصادى للطبقة العاملة هو الغاية العظمى التى ينبغى أن تخضع لها كل حركة سياسية كوسيلة . ولهذا فان الاستيلاء على السلطة ليس هدفا بذاته ابدا للطبقة العاملة ، وانما مجرد مرحلة فى تحقيق مصالح الجماهير العاملة الاقتصادية - الاجتماعية . لكن الخبرة تبين أن الافكار عن امكان تجاوز هذه المرحلة كانت تعنى دائما الوهم أو الخداع المقصود . وهذا هو السبب فى أن الاحزاب الشيوعية تخوض النضال من أجل التأميم وغيره من الاصلاحات الجذرية فى الاقتصاد ، ومن أجل النفوذ داخل النقابات وزيادة اندفاعها النضالى فى ارتباط وثيق بالنضال للاستيلاء على الادوات السياسية لادارة المجتمع . ويفترض هذا تعزيز صفوف الحزب ذاته ، وقيامه بدور قيادى فى الحياة الاجتماعية الوطنية ، واجتذاب سائر الكادحين وأوسع أقسام السكان ومجموعاتهم بما فى ذلك أفراد الفئة المثقفة والموظفون المدنيون ورجال القوات المسلحة الى صف الطبقة العاملة .

واذا كان المضمون الطبقي لأية تحولات اقتصادية واتجاهها الواقعى يتحددان بطبيعة السلطة السياسية فان الجوهر الطبقي لهذه السلطة - بالمقابل يتبدى فى أعمالها فى مجال العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية .

تلكم هي الزاوية التى ندرس منها مسألة أهداف العامل الحديث ومصالحة الاقتصادية فى النضال من أجل الاشتراكية . ومن الواضح أنه يسعى الى القضاء على الفقر والعوز والظلم وعدم المساواة . انه يريد أن يعيش حياة أفضل ، لكن النقطة الأساسية هي ما اذا كان هذا التحسن سيأتى فى شكل منح ، فى شكل تنازلات من الرأسماليين ، هي دائما تنازلات جزئية ، وفى أغلب الاحوال غير قابلة للتحقيق وقصيرة الاجل ، أم أن العامل نفسه سيبدأ فى التصرف فى منتجات عمله ، وتحديد معيار الاستهلاك ومعيار التراكم . وتمكننا الاجابة عن هذا السؤال من أن نرسم الخط الفاصل بين الاصلاحيين والثوريين .

ويود أيديولوجيو البرجوازية والاحزاب التوفيقية أن يختزلوا مثل العامل الاعنى الى مجرد نزعة استهلاكية ، وبذا يضيقون أهداف نضاله لتقتصر على تحسين تدريجي في ظروف وجوده المادية عن طريق تغيير في الشروط التي يبيع بها قوة عمله . وكما أوضح مؤتمرنا فان الشيوعيين يسعون الى اقناع العامل بأن مصالحه الاقتصادية وغير الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق كلياً وبشكل منسق الا عن طريق النضال ضد النظام الذي يفصل المنتج عن وسائل الانتاج ، ويبقيه بائعاً لقوة عمله . ويعنى هذا تغييراً أساسياً في وضع العامل الاقتصادي والاجتماعي ، وهي مسألة لها الدلالة نفسها لأولئك الذين يعيشون في أسر نسبي وأولئك الذين يعيشون في البؤس انها مسألة التحرر الاقتصادي ، أى الشرط الاول للحرية الحقيقية ، والمقدمة الاولى لتطور الفرد الشامل .

وتواجه الشيوعيين في هذا الصدد - كما أوضح المؤتمر - مهمة غرس الوعي بين الجماهير العاملة بأن عليهم وهم يتقدمون نحو السلطة أن يبدوا اهتماماً متزايداً باستهلاكهم الشخصي فحسب ، وانما أيضاً بالتراكم الانتاجي . فهذا هو الشرط الذي يمكن للطبقة العاملة بناء عليه أن ترسي نفسها باعتبارها القوة القائدة للمجتمع في الاقتصاد كذلك . ولا يعنى هذا بالطبع أن على العامل أن يبدى اهتماماً بمصالح الاحتكاريين ، وبالتراكم الرأسمالي الخاص ، فنحن نعتقد أن العامل لا يمكن أن يكشف عن الاهتمام بقضايا التراكم الانتاجي الا اذا بدأ يدير وسائل الانتاج . ويعنى هذا أنه لن يبدى حرصاً كاملاً على التراكم الا في المجتمع الاشتراكي .

وبالمناسبة توحى خطابات المؤتمر بأهمية فكرة ضرورة التمييز الواضح بين نضال الجماهير العاملة من أجل مستوى معيشة أفضل والحركة التي تدفعها المثل الاستهلاكية ، فهذه الاخيرة دائماً أساس للانتهازية ، بل يمكن لها في الوقت الذي تبدأ فيه القوى الثورية جهودها البناءة أن تساعد الرجعية عملياً . وهكذا توضح الخبرة الحديثة نسبياً في كل من أوروبا الغربية وأمريكا الجنوبية - أن الاضرابات ذات المطالب الاقتصادية غير الواقعية أو المبالغ فيها يمكن أن تفيد الثورة المضادة . فالعقلية الاستهلاكية تمتزج - اذا أمكن القول - بعقلية العامل بالاجر الذي اعتاد على فكرة أن مصالحه ومصالح الانتاج متناقضة ومتعارضة . وهذا يعوق ترتيب الحياة على أسس جديدة ، ويزيد من صعوبة تعزيز مكاسب الثورة .

وتنجح الطبقة العاملة بالفعل في تحقيق بعض التغييرات في وضعها حتى في ظل الرأسمالية ، ويبلغ هذا من حين الى آخر حد المكاسب الحقيقية ، لكننا نعتقد أن هذه المكاسب ينبغي أن تقيم دائماً في ضوء عوامل أكثر جوهرية . فلنأخذ مشاركة العمال في ادارة الانتاج . ان المطالبة بمثل هذه المشاركة واردة في برامج عديد من الاحزاب . غير أن المتحدثين في المؤتمر أكدوا أنها ظاهرة أقرب الى التعقيد . ولاشك في أنها نوع من التوفيق من جانب العمال في البلدان الرأسمالية ، أى أن المشاركة الجزئية والمقيدة دائماً تعنى اعترافاً غير مباشر بأن تكون للرأسمالية الكلمة العليا في حل مسائل الانتاج والتوزيع الأساسية ،

لكنها أيضا - الى حد ما - قيد على هذا الحق ، وتنازل من جانب الرأسمالى .

وأعتقد أن المسألة الرئيسية هي ما اذا كان هذا المكاسب سيستخدم لمزيد من الهجوم على رأس المال ، وكيف سيحفز نشاط الجماهير العاملة فى هذا الاتجاه . وبالطبع يدخل الوضع الملهوس كثيرا من الجوانب الأخرى على هذه المسألة ، لكننى أعتقد أن النتيجة الأساسية المتعلقة بمثل هذه المكاسب للطبقة العاملة تنتهى الى مايل : -

ظالما أن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ليست سائدة ، طالما أن السلطة السياسية ليست فى يد الطبقة العاملة وحلفائها ، فليست هناك اشتراكية . ولا يمكن لأى قدر من المكاسب التقدمية ان الديمقراطية أن يبرر الزعم باجتياز الخط الفاصل بين الرأسمالية والاشتراكية اذا لم تصل الامور الى هذا المستوى .

ولأتناول الآن النقطة التالية ، الثالثة . قال المتحدثون هنا أن أحد المبادئ الأساسية للاصلاحية ينبعث من فكرة أن التدخل العنيف فى بنى المجتمع الاقتصادية - الاجتماعية أمر غير مسموح به . وهنا أيضا يشير دعاة هذه الفكرة حتى الى ماركس الذى قال أن الاقتصاد لايسمح بالعنف . هل هناك رأى كهذا فى الماركسية ؟ نعم هناك ، فالحق أن الماركسية اللينينية تؤمن بأن تجاهل القوانين الاقتصادية ومستوى النضج الاقتصادى يؤدى الى المغامرة السياسية ، لكن العنف فى مجرى التحولات الثورية للمجتمع لا يوجه الى الاقتصاد وانما الى الطبقات ، الى القوى والمؤسسات الاجتماعية التى تحافظ بشكل مصطنع على علاقات الانتاج القديمة ، وبذا تستخدم العنف عمليا ضد الاقتصاد . ومن الناحية الأخرى فان العنف الثورى موجه « لتحرير » الاقتصاديات وللتوفيق بين علاقات الانتاج ومستوى تطور القوى المنتجة .

لقد آمن الشيوعيون دائما بأفضلية التطور السلمى - أى غير المسلح - للثورة . يعلقون كثيرا من الاهمية على الديمقراطية كقطاع رئيسى ، وأداة للنضال الثورى وشكل له ، يقول لينين : « تطور الديمقراطية الى أقصى حد ، وإيجاد الاشكال لهذا التطور ، واختبارها فى الممارسة وما الى ذلك - كل هذا جزء من مهام النضال من أجل الثورة الاجتماعية » (المجلد ٢٥ ص ٤٥٢) . لكن الماركسيين اللينينيين لم يؤمنوا أبدا بأن للديمقراطية دورا مكتفيا بذاته ، لقد رأوا دائما ترابطها وتفاعلها الوثيق مع العوامل الاقتصادية - والاجتماعية الحاسمة فى التطور الثورى والتقدم نحو الاشتراكية . وأكد لينين أن « أى نوع من الديمقراطية - اذا ما أخذ على حدة - لن يؤدى الى الاشتراكية ، لكن الديمقراطية لن تؤخذ على حدة أبدا فى الحياة الواقعية ، وانما « ستؤخذ مع غيرها من الامور ، وستمارس تأثيرها على الاقتصاد كذلك ، وتدفع تحوله وستتأثر بدورها بالتطور الاقتصادى وهكذا . ذلكم هو ديكالكتيك التاريخ الحى » (المجلد ٢٥ - ص ٤٥٢ - ٤٥٣) . وأعتقد أن هذا القول مازال صحيحا اليوم .

وأخيرا فقد أولى المؤتمر اهتماما كبيرا لحقيقة أن الاقتصاد الرأسمالى اليوم

قد بلغ مستوى مرتفعا للغاية من اصفاء الطابع العالمي . ومن الواضح أن القوى الثورية تواجه وضعاً يوجه فيه نضالها الهادف الى التحولات الديمقراطية ثم التحولات الاشتراكية للاقتصاد الوطنى ضربات مباشرة الى مصالح رأس المال الاحتكارى العالمى وملكيته وأرباحه وامتيازاته . ويعنى هذا أن هناك زيادة طبيعية فى مقاومة الامبريالية والرجعية العالمية لاية حركة تضع نصب عينيها هدف إعادة تركيب العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية جذريا .

ولكن أيعنى هذا أن النضال الثورى داخل إطار بلد واحد يفتقر الى أى أفق فى مثل هذا الوضع ؟ كذا انه لا يعنى ذلك . لماذا ؟ لان من الخطأ أن نبرز جانباً واحداً فقط من المسألة ، هو التداخل الدولى بين مصالح الاحتكارات ، مصالح رأس المال ، ونهمل التفاوت فى تطور البلدان الرأسمالية الاقتصادية والسياسى ، فهو لم يقل ، وانما بالعكس مازال ينمو .

ولهذا السبب بالتحديد فان رأى لينين عن امكان وضرورة العمل من أجل الانتصار الثورى داخل الحدود الوطنية للبلدان المفردة تنطبق كل الانطباق حتى فى الظروف الحالية . فأى تخفيف فى الجهود نحو هذا الهدف ، والتحول أساساً الى المستوى الدولى أو الاقليمى يمكن أن يقلل حدة النضال الثورى ، ويعوق مبادرة المشتركين فيه .

كما ليس ثمة من شك فى أن الشيوعيين يواجهون - فى ظروف التجمعات الاقتصادية الاقليمية الناشئة التى كثيراً ما تشكل أيضاً أساس التعاون السياسى بين الدول البرجوازية - ضرورة صياغة من هذه العمليات . ولهذا فان الاحزاب الشيوعية فى مختلف مناطق العالم تضع - بشكل مفرد أو مشترك - مفهومات عن التطور البديل لهذه المناطق الذى يختلف عن التطور البرجوازى . غير أنى أشعر أن الرفاق كانوا على حق حين أوضحوا أيضاً الشروط لكى تكون مثل هذه المفهومات فعالة . فأولا ينبغى لها ألا تناقض مع الاهداف والمهام الاممية الواسعة عالمية النطاق للنضال الثورى ، وثانياً ينبغى لها ألا تعوق بأى حال مبادرة القوى الثورية فى البلدان المفردة .

ان النضال من أجل تطوير الانفراج وتعميقه عنصر هام فى استراتيجية القوى الثورية . ولا يثور شك فى ذهن أحد فى أن لسياسة الانفراج قيمة هائلة فى ذاتها كوسيلة لتعزيز السلام فى العالم . لكن لإعادة تركيب العلاقات الدولية على أساس مبادئ التعايش السلمى أهمية لنا نحن الشيوعيين لانها أيضاً توفر أكثر الظروف مواتاة لمواصلة النضال الظاهر من أجل الديمقراطية والاشتراكية . فالانفراج ليس بالنسبة لنا نزعة سلمية مجردة وانما سياسة انسانية حققة ، تنبعث من المصالح الطبقيّة للجماهير العاملة أى أغلبية البشرية الساحقة .

أحداث الشر

● في الفن والثقافة ●

● السينما العربية الأفريقية

● شريط الأنباء ●

● لقاء القمة في بون والبلدان النامية

● الانفراج والمصالحة المتناقضة بين أمريكا
ودول أوروبا الغربية

● حقوق العمال

السينما العربية الأفريقية

بقلم: سمير فريد

القائمون عليه أن من الأفضل أن يكون للمهرجان الذي يقام كل عامين شخصيته المحددة ، ولذلك قرروا اقتصار المسابقة على الأفلام العربية والأفريقية ابتداء من دورته الثانية عام ١٩٦٨ . وعبر دوراته الست كان مهرجان قرطاج خير معين للسينما الوطنية في كل البلاد العربية والأفريقية ، ويندر أن أنتج قبلما جيدا في هذه البلدان ولم يعرض فيه .

ويهدف مهرجان أيام قرطاج السينمائية - وهذا هو اسمه الدولي - والذي ينعقد للمرة السابعة في الفترة من ٦ إلى ١٧ أكتوبر القادم إلى تحقيق الأغراض التالية:

١ - العمل على النهوض بالسينما العربية والأفريقية القيمة وذلك بتشجيع روح التنافس الخلاق من أجل البحث عن وسائل تعبير سينمائية جديدة .

٢ - العمل على نشر الأفلام العربية والأفريقية على الصعيد العالمي .

مع تحرر الدول العربية والأفريقية من الاستعمار خلال الخمسينات والستينات ، قشبات في العديد من هذه الدول ، ولأول مرة ، صناعة سينما وطنية ، بعد أن ظلت طوال القرن منذ نشأة السينما مجرد سوق لاستهلاك الإنتاج الغربي فضلا عن الأثر الثقافي لهذا الإنتاج كعنصر مساعد في تثبيت أركان الاستعمار ، ثم الاستعمار الجديدة بعد ذلك ، وحتى الآن .

ومن المعروف أن مهرجانات السينما الدولية في الغرب تعتبر أن السينما السينما الأمريكية ، وليس أن السينما الأمريكية سينما بين السينمات . ولذلك - ورغم ادعاء الدولية - لا يجد الإنتاج العربي أو الأفريقي فرصته في هذه المهرجانات - وإن كان هذا لا يعني أن نتكف عن الكفاح من أجل عرض أفلامنا في هذه المهرجانات - ومن هنا جاءت الحاجة إلى مهرجان قرطاج التونسي .

لقد بدأ هذا المهرجان « أوليا » بالمعنى المتعارف عليه عام ١٩٦٦ ، ثم أدرك



● فيلم : اسكندرية .. أبه ●

مهرجانات عربية أو أفريقية أو عرض في تونس فيما عدا الأفلام التونسية *

٢ - منبر أفلام القارات الثلاث مشفوعا بجائزة خاصة لأفلام أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية بما في ذلك الأفلام العربية والأفريقية التي لا تنطبق عليها شروط المسابقة *

٣ - مهرجان دولي لأفلام الأطفال ، وله جوائز خاصة تقدمها لجنة تحكيم مكونة من أطفال وترأسها مربية *

٤ - القسم الاعلامي ، وهو قسم مفتوح لكل أفلام العالم التي ترى إدارة المهرجان أن لها علاقة بثقافات العالمين العربي والأفريقي *

٥ - سوق عالمي *

٦ - ندوات ومؤتمرات مع المنظمات القومية والدولية *

٣ - العمل على خلق إطار مثالي للقاءات والمناقشات المفيدة بين رجالات السينما العرب والأفارقة من خلاقين وفنيين ونقاد ومؤرخين من أجل تعارف أعمق لتجاربهم ولجوابه أوثق لمختلف أفكارهم *

٤ - تدعيم الاتصالات والحوار بين مختلف الثقافات الأفريقية والعربية وثقافات البلدان الأخرى خاصة منها المنتمة للعالم الثالث التي تحتل أفلامها منزلة خاصة في البرنامج الرسمي للمهرجان *

ويتضمن برنامج المهرجان :

١ - مسابقة رسمية للأفلام الطويلة والقصيرة مفتوحة لكل الأفلام العربية والأفريقية التي تختارها وتقدمها إدارة المهرجان على أن يكون المخرج عربي أو أفريقي ، ويكون الفيلم من إنتاج العاميين الآخرين ، ولا يكون قد فاز بجوائز في

عندها ، وسوف يطلق عليها اسم جوائز
علاء الدين .

ولاول مرة قيمة مالية للجوائز

ولاول مرة في مهرجان قطراج أيضا
سوف يكون لكل جائزة قيمة مالية . أما
البيت الذهبي للآلاف الطويلة فآلف
وخمس مائة دينار تونسى أو ما يعادلها ،
الى جانب شراء الفيلم من قبل الشركة
التونسية للتأجير السينمائية . والاذتاج
يحد أدنى المئين دينار . وأما التانيت
الذهبي للأفلام القصيرة فمائتى دينار الى
جانب شراء الفيلم بحد أدنى مائتى دينار
أيضا .

وأما التانيت الأخرى آلف دينار للفيلم
الطويل وآلف وخمس مائة حد أدنى للبيع ،
ومائة دينار للفيلم القصير ، ومائة
وخمسون حد أدنى للبيع ، وأخيرا التانيت
البرونزى وقيمة جائزته ٥٠٠ دينار للفيلم
الطويل و ٥٠ للفيلم القصير .

وبالنسبة لجائزة يوغرطة ألف دينار
وآلف أخرى حد أدنى للبيع ، وأما بالنسبة
لجائزة علاء الدين الاولى ألف دينار
حد أدنى للبيع ، والثانية ٧٥٠ دينار حد
أدنى للبيع .

واخر موعد للاشتراك في المهرجان ٢٢
أغسطس ، أما اخر موعد لوصول الأفلام
فالسادس من سبتمبر .

وفي هذه الدورة ولاول مرة أصبحت
الأفلام « لا تمثل الدول التى ينتمى اليها
المخرج ، ولا تلزمها بأى حال ، وهو نص
يتخلص به المهرجان من اختيارات الاجهزة
المبيروقراطية التى لا تخدم أحدا . ودن
المجدير بالذكر أن هذا ما تتبعه الان العديد
من المهرجانات فى العالم .

وينص قانون المهرجان على أنه لا يقبل
فى المسابقة الرسمية أكثر من ثلاث مخرجين
من بلد واحد ، وأكثر من فيلم لمخرج
واحد ، ولا يقبل فى منبر أفلام القارات
الثلاث أكثر من فيلمين من بلد واحد ،
وأكثر من فيلم لمخرج واحد . ولا يستطيع
نفس المخرج المشاركة فى المسابقة ومنبر
أفلام القارات الثلاث .

لجنة التحكيم والجوائز الرسمية

وتمنح لجنة التحكيم (من ٦ الى ٨
اعضاء) جائزة التانيت الذهبى لاحسن فيلم
طويل ، وأخرى لاحسن فيلم قصير ، وجائزة
التانيت الفضى ، وجائزة التانيت البرونزى
. . ولاول مرة ينص قانون المهرجان على
أنه لا يجوز مناصفة الجوائز .

كذلك يحق للجنة منح جائزة خاصة
باسمها ، ولاول مرة ستمنح اللجنة جوائز
لاحسن فيلم أول مخرجه ، وجائزة للتمثيل،
ويمكن منح ثلاث جوائز أخرى للتصوير
والموسيقى والديكور . . أما جائزة منبر
القارات الثلاث فاسمها جائزة يوغرطة ،
وأما جوائز مهرجان الاطفال فغير محدد

شريط الأنباء .. شريط الأنباء

لقاء القمة في بون والبلدان النامية

اقناع من يتخذون أهم الحلول الاستراتيجية
في العالم الصناعي بأن مستقبلهم يرتبط
بمدى النمو في البلدان النامية .

وقد يبدو للوهلة الاولى أنه لا يراود
المشك أحد في الغرب الآن في ضرورة
التعجيل بالتطور الاقتصادي والاجتماعي
للمناطق التي يقطنها ثلثا عدد البشرية .
وقد يبدو أن سياسة الدول يجب الآن أن
تكون موجهة الى ارساء ذلك النظام
الاقتصادي الدولي الذي يمكن أن يؤمن
التطوير الحر لاقتصاد كل بلد في العالم .

ولكن ليست هذه طبيعة الامبريالية ،
فرغم أن فيلي برانت قد أصر على أن أولئك
الذين يشغلون وضعاً متهيزاً وقوياً ، لا يجب
عليهم أن يتصرفوا بمنطق أصحاب المحلات
التجارية ذوي الافق المحدود والأغراض
الضيقة ، إلا أن البنوك والاحتكارات الغربية
وبخاصة الاحتكارات متعددة الجنسية
تضع فائدتها وأرباحها الخاصة فوق كل
شيء ، علماً بأن الهدف ليس الأرباح في
المستقبل وإنما الأرباح العاجلة وهو ما

أن رأس المال الكبير لا يميل لاعمال
الخير . فالاستثمارات الكبيرة تحتاج الى
ضمانات أكيدة تؤمن لها الأرباح . وقد
تأكدت حقيقة « عالم رأس المال » هذه مرة
أخرى في اللقاء الذي جرى في بون بين
رؤساء الدول الغربية الكبرى السبع الذي
خصص لبحث أكثر قضايا الاقتصاد
الرأسمالي المعاصر حدة .

التضخم والنمو والطاقة - تلك هي جوهر
هذه القضايا حسب تعبير الرئيس الفرنسي
جيسكار ديستان ، الذي سبق له منذ عام
أن أشار بصفة خاصة الى أن حلها يتعلق
بمدى سرعة نجاح المغرب في إيجاد لغة
مشتركة مع البلدان النامية . وي طرح هذه
القضية بصورة أكثر حدة فيلي برانت
مستشار ألمانيا الاتحادية السابق والذي
يشغل الآن منصب رئيس اللجنة الخاصة
بقضايا التعاون الدولي ، والذي دعا الى

شريط الأنباء .. شريط الأنباء

ومن المستحيل القول بأن بلدان الغرب ترفض تماما تقديم أية مساعدة مالية . لكن الحقيقة تكمن في أن البلدان النامية تدفع - في الوقت الحاضر - للبلدان المتطورة ، وفقا لما تقوله صحيفة « لوموند » الفرنسية ، مبالغ أكبر مما تحصل عليه في الوقت نفسه في شكل مساعدة رسمية . ويعني هذا أن المساعدة لا تعوض الاموال التي تدفعها البلدان النامية لتسديد القروض .

ومن المستحيل أيضا القول بأن الغرب يستثمر الاموال في البلدان النامية انطلاقا من دوافع خيرية بحتة . فالولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان تستورد من البلدان النامية ما يقارب ٧٣٪ من احتياجاتها من خام الحديد و ٨٥٪ من المعادن اللاحديدية و ٧٥٪ من النفط . ولا تخفي الاحتكارات الغربية وبخاصة الاحتكارات الاحتكارية متعددة الجنسيات اهتمامها بأن تنقل الى البلدان النامية بعض أنواع الانتاج الصناعي . لكن أي أنواع الانتاج ؟ أولا ، تلك التي يمكن فيها استخدام الايدي العاملة الرخيصة ولا تتطلب اتفاق اموال على رفع مستوى كفاءة العاملين . ثانيا ، تلك التي تضمن تحويل المخيمات الى منتجات نصف مصنعة بأقل حدد من النفقات ، وتخلص الاحتكارات من نفقات النقل التي ترتفع بصورة مطردة . وفي النهاية تلك التي تؤدي الى اضرار بالبيئة في البلدان المتطورة وتثير معارضة لها ما يبررها بخصوص الاخلال بالتوازن الايكولوجي في « منطقتي العالم الصناعي » .

ومنذ وقت قريب كتبت الصحفي الاندونيسية تقول : « ان الهيكل العام لروابط الغرب الاقتصادية مع البلدان النامية يشبه في كثير من جوانبه الآن الوضع قبل الحرب العالمية الثانية ، وذلك عندما كانت غالبية الدول الافريقية والاسيوية مستعمرات . . . وحتى الآن تقرر الدول الرأسمالية مساعدتها الاقتصادية

تؤمنه الضمانات الراسخة . وكما يستخلص من التصريحات الخاصة بنتائج لقاء بون فان الغرب على استعداد لمساعدة البلدان النامية على النمو ولكن بشرط « أن تؤمن هذه البلدان مناخا طيبا للاستثمارات وحماية كافية لرؤوس الاموال الاجنبية » .

وتبدو الآثار الاقتصادية لعصر الاستعمار في أن البلدان النامية لا تستطيع الوصول الى مستوى الدول الصناعية العصرية دون اللجوء الى القروض الخارجية والاستثمارات الاجنبية . الا أن ذلك ليس بتبعية احادية الجانب على الاطلاق . فالغرب تابع للبلدان النامية بدرجة لا تقل عن ذلك في حل مشاكل الاقتصاد الرأسمالي المعقدة مثل كساد الانتاج وضيق الاسواق وعدم استخدام القدرات الانتاجية بكامل طاقتها وتمو البطالة ، وبناء قاعدة صناعية واسعة في البلدان النامية وزيادة حصتها في الانتاج الصناعي العالمي ليس في صالح هذه البلدان وحدها . فالمنفعة المتبادلة في هذا المصدد أمر لا ريب فيه . وعلى ذلك فان ارساء نظام اقتصادي دولي جديد ، وهو ما تتطلع اليه البلدان النامية ، ليس لعبة فيها طرف خاسر وآخر رابح . وعلى سبيل المثال ، فان الابحاث التي أجراها مؤتمر اليونكتاد قد اوضحت أن حجم الصادرات العالمية يزداد بمقدار ٢٥ دولارا مقابل كل دولار يضخاف الى الدخول الصافية للبلدان النامية .

بيد أن الاحتكارات الغربية لا تنوى التخلي عن دولار واحد . ذلك أن سيكولوجية الاحتكارات والسياسة الفعلية للامبريالية تنحصر في أن الدولار الذي يقدم ينبغي أن يعود على الفور ومضاعفا . . . ونتيجة لهذه السياسة بلغ الدين الاجمالي للبلدان النامية حتى أواخر عام ١٩٧٦ من ٢٠٩ الى ٢٢٤ مليار دولار ، مع العلم أن ذلك الدين قد نما في الفترة الاخيرة بسرعة كبيرة .

شريط الأنباء .. شريط الأنباء

« يدور الحديث حول تأمين الواردات وسهولة الحصول على الخامات المرتبطة بالطاقة » ومن جانب آخر ، لم تطرح أية مقترحات ايجابية بخصوص المصالح الأساسية للبلدان النامية مثل حماية قدرتها الشرائية والايادات الناتجة عن هذه البضائع وتأمين الوصول الى الاسواق والحصول على التكنولوجيا . لقد سمعنا اقتراحات بخصوص حماية الاستثمارات الاجنبية الخاصة في بلدنا ، ولكننا لم نسمع ردوداً ايجابية على ضرورة سن قانون فعال يحدد سلوك الاتحادات الاحتكارية متعددة الجنسية » . ومنذ ذلك الوقت انقضى ما يزيد على العام . غير أن نظرة الغرب الى احتياجات البلدان النامية ، كما أوضع لقاء « السبعة » في بون ، مازالت كما هي دون تغيير .

بالمضغط السياسي دونما اعتبار لاحتياجات العالم الثالث ، محققة لنفسها أعلى حد من الأرباح بأقل حد من النفقات .

وكما أوضح لقاء بون فإن أعضاء « نادي السبعة » يواصلون اصرارهم على الضمانات السياسية سواء من أجل تحقيق أقصى حد من الأرباح أو من أجل حماية أنفسهم من مطالب البلدان النامية بخصوص رفع مستوى الحد الأدنى للنفقات الخاصة بتطورها .

في أعقاب محادثات الشمال - الجنوب التي انتهت في باريس منذ عام مضى أعلن بيرييس هيريرو ممثل مجموعة البلدان النامية قائلاً :



الانفراج والمصالح المتناقضة بين أمريكا ودول أوروبا الغربية

رسالة باريس

من الدول تشك في عملية وملاءمة البرنامج العسكري المرسوم حتى ١٩٩٥ . وفي الحقيقة فإن أعضاء حلف الاطلسي الذين كان يتوقع منهم أن يوافقوا على السبر بخطا حثيثة في هذا الطريق ، يعانون من تردد واضح ، ويرفضون الادعاء لاتجاهات القائد . وتحاول أوروبا ، كما تقول المجلة الامريكية نيوريبيك أن تشب عن الطوق . لقد قلعت أظافر عدد من الدبلوماسيين والسياسيين ورجال الاعمال في القارة القديمة .

ولكن دعنا نسأل أنفسنا : هل تحتاج

ربما لم يحدث من قبل أن سيطر مثل هذا القلق على سلطات واشنطن بخصوص العلاقات بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة وقد فشلت حتى دورة حلف الاطلسي الاخيرة والبرنامج الطويل الامد الذي اقترته لزيادة الجهود العسكرية في طمانة هؤلاء الذين يشكلون نهج السياسة الامريكية . وكشفت دورة حلف الاطلسي نفسها والتفسيرات التي قدمت لنتائجها عن عديد من المواقف المختلفة من الوضع الدولي الحالي ومن الخطوات العملية التي يجب أن تتخذ في هذا الخصوص والتي تشير الى أن العديد

شريط الأنباء .. شريط الأنباء

المشاحنات بينها ليسهم مناخ التعايش .

ان تجربة العقود القليلة السابقة ، تذكرنا على الدوام ، لسوء الحظ ، بسمة دائمة للسياسة الخارجية الامريكية ، وهذه السمة هي المحافظة على التوتر بين الشرق والغرب والمواجهة بينهما في أوروبا . ونحن لا ندعى بأن الولايات المتحدة تريد نزاعا عسكريا بين الشرق والغرب ، فواشنطن تدرك بالطبع أن مثل هذا النزاع سيشتعلها كذلك . لكن زيادة التوتر عن عمد ، ومحاولات تخويف حلفائها بالاحطار القادمة من الشرق لجعلهم أكثر طوعا تعتبر سمة جوهرية لسياسة واشنطن .

ان غرب أوروبا ينبغي أن يخشى الاتحاد السوفييتي وبلدان معاهدة وارسو ذلك هو الظرف التي ستستطيع فيه الولايات المتحدة أن تفرض سيطرتها الاستراتيجية على القسم الغربي من أوروبا ، والتأثير على حكوماته والحد من حريتها في العمل على المستوى الدولي . والارقام الزائفة والمخيفة عن نمو « القوة العسكرية الروسية » تهدف من ورائها المخابرات المركزية الامريكية الى نفس الغرض . وقد استخدمت احداث زائر وايوبيا على احسن وجه من جانب الولايات المتحدة لمحاولة الاحتفاظ بقيادة العسيرة الاوربية التي تفلت من ايديها .

وخطب كارتر وتصريحاته خلال الفترة الاخيرة تسير في نفس الخط . فالولايات المتحدة من ناحية تحاول تخويف الاتحاد السوفييتي بخطر المواجهة في كافة المناطق واجباره على تغيير سياسته بما يرضى الحكومة الامريكية . ومن ناحية اخرى ، فانها تهدف الى تخويف حلفاء الولايات المتحدة بالخطر الروسي المزعوم ووضعهم في موضع يجدون فيه أنفسهم متهورطين في أعمال « معادية الانفراج » ، وهو ما يعتبر سمة أساسية لوقف الولايات المتحدة في المجال الدولي .

واشنطن لاوروبا كهذه ؟ أوروبا التي تعي او تدرك بالفعل مصالحها الحقيقية والطريق التي تسعى عبرها أن تجد حلا للمشاكل القائمة والتي يمكنها عن طريقها أن تسد الهوة التي تقسم القارة الى قسمين ؟ اذا ما وضعنا في اعتبارنا الوضع الحالي ، فإن الاجابة على هذا السؤال تكون بالنفي . ان واشنطن لا تحتاج الى أوروبا كهذه . هل تقلقها المنافسة الاقتصادية من جانب القسم الغربي من القارة ؟ بالطبع . وهل تشير لها المتاعب القوي المركزية الطاردة التي تضعف وحدة الحلفاء ؟ انها تشير لها المتاعب دون شك . وهل تخشى من تطور التعاون السلمي والالغاء الكامل للعدوات بين بلدان شرق أوروبا وغربها ؟ بالطبع ؟ وهذا هو أحد الاسباب التي من أجلها تجد في الولايات المتحدة بين المشرعين والاداريين عديدا من المعارضين لاتفاقيات هلسنكي التي تركز على الرغبة في تحويل أوروبا الى قسامة يمكن أن تتعايش فيها في سلام دول ذات أنظمة اجتماعية مختلفة ، وتتعاون مع بعضها البعض . ولذا فليس من الغريب أن تشر نتائج محادثات ليونيد بريجنيف مع زعماء ألمانيا الغربية عدم رضا صريح ، ان لم يكن معاداة واضحة في الدوائر الوثيقة الصلة بالبيت الابيض .

واليوم تفضل الولايات المتحدة أن ترى أوروبا منقسمة ، كما كانت خلال الثلاثين عاما الماضية ، يقف شرقها في مواجهة غربها ، وتسود بينهم عوامل الشك وانعدام الثقة . وحتى السوق المشتركة أصبح مصدر قلق لواشنطن ، وبخاصة امكانية أن يصبح التعاون بين بلدان أوروبا على نطاق واسع أمرا جوهريا بالنسبة لحياة القارة ، رغم أن احدا لم يطرح السؤال الخاص باستبعاد الامريكيين أو بأن تعزل أوروبا نفسها .

وعلى أية حال ، فقد حاول الوفود الامريكي في اجتماع بلجراد الآخر أن يبثل كل مافي وسعه للوقية بين بلدان أوروبا الاشتراكية وغير الاشتراكية ، وان يشير

حول حقوق الإنسان

حق العمل

والحاضر ، مصدر ازعاج لعديد من البلدان الرأسمالية : وكان ذلك بسبب الاضطراب الشديد الذى اصاب الاقتصاد القومى فى بلاد السوفييتات نتيجة الحرب الاهلية والتدخل الاجنبى فى ١٩١٨ - ١٩٢٠ . بيد ان النظام الاقتصادى الاشتراكى المخطط الذى لا يعرف كسادا او ركودا فى الانتاج ، قد قضى على البطالة فى فترة تاريخية قصيرة : ففي بداية ١٩٢٨ ، كان ما يزال هناك بالاتحاد السوفييتى ١٥ مليون عاطل ، ولكن فى نهاية ١٩٣٠ كانت قد اغلقت بوزارة العمل تماما .

وفى الاتحاد السوفييتى ، تتوفر العمالة نتيجة لتطور الاقتصاد الاشتراكى ، والصحة العامة والتعليم ، والعلوم والثقافة ، وهذا يتطلب زيادة مطردة فى عدد العمال والموظفين والمهندسين وغيرهم من الاختصاصيين . ويمكن تبين نمو العمالة فى الاتحاد السوفييتى من الجدول التالى :

فى دستور الاتحاد السوفييتى الجديد الصادر عام ١٩٧٧ ، يحتل حق العمل مكانة مرموقة بين الحقوق والحريات الاساسية الاخرى للمواطنين . وفى مقابل معظم الدساتير البرجوازية ، التى لا تكاد حتى تذكر هذا الحق ، يضمن القانون الاساسى للدولة السوفيتية عمالا لكل مواطن ، واجرا متساويا للعمل المتساوى لكميته ونوعيته بحيث لا يقل عن الحد الأدنى الذى تحدده الدولة ، كما يضمن الحق فى اختيار المهنة والعمل وفقا لمهنة المرء وقدراته وتدريبه وتعليمه مع مراعاة احتياجات المجتمع .

وكافة الحقوق المعلنة فى الدستور السوفييتى تدعمها بالفعل تسهيلات مادية وتشريعية وغيرها . واليوم ، لا توجد بطالة فى الاتحاد السوفييتى ، ولكن ينبغى على المرء أن يتذكر أنه عندما كانت البلاد فى بداية خطواتها على الطريق الاشتراكى بعد الثورة ، لم يكن بمقدورها أن تتجنب الشر الاجتماعى الخطير ، الذى كان فى الماضى

الوظائف الجديدة في المؤسسات الحديثة التشغيل .

ويعمل التخطيط السوفيتي والهيئات الاقتصادية على الدوام من أجل تأمين حق العمل للمواطنين . ويتضمن جزءا من نشاطها توزيع موارد العمل بين مناطق البلاد وداخل كل منطقة ، والاحتفاظ بالوظائف في المؤسسات لخريجي المدارس العليا والثانوية المتخصصة ، وتخطيط موقع المؤسسة مع مراعاة توفر موارد العمل ، والوضع الديموجرافي ، وتركيب السكان ، وهكذا . وتوجد بكل جمهورية سوفيتية لجان حكومية لاستخدام موارد العمل كما توجد ادارات مماثلة في الاقاليم والمناطق والمدن لتنظيم سجلات مركزية وتوزيع متوازن لقوة العمل . وهذا التخطيط والنشاط التنظيمي الذي تقوم به الدولة يضمن عملا لكل أفراد المجتمع القادرين . وتوفر كل عام أكثر من مليوني وظيفة جديدة وفقا للخطة .

وبالمقارنة مع الدساتير السوفيتية السابقة يضمن الدستور الجديد للمواطنين السوفييت ليس فقط حق العمل وإنما الحق في اختيار المهنة كذلك ، ونوع العمل والوظيفة بما يتماشى مع مهنة المرء وقدراته وتدريبه وتعليمه . والمقدمات المنطقية لذلك يخلقها النظام السوفيتي للتدريب المهني الحر ، والاجراءات التي تهدف الى مساعدة المواطنين على رفع مستويات مهارتهم وتعلم تخصصات جديدة . وهناك أكثر من ٦٠٠٠ مدرسة مهنية تقنية تقدم مناهج لعمام أو عامين ، وفي بعض الحالات ، عندما يدرس الشباب مسائل أكثر تعقيدا ، قد تمتد هذه المناهج الى أربعة أعوام . والمهمة خلال الفترة الخمسية الجارية هي مضاعفة الالتحاق بهذه المدارس بل وأكثر ، وتدريب حوالي ١١ مليون عامل ماهر .

ويجري تحسين نظام التعليم المهني التكنيكي على الدوام ، وأساسا من خلال تطوير المدارس المهنية التكنيكية الثانوية ، التي تمنح لخريجها شهادة في مجال تخصصهم وشهادة اتمام التعليم الثانوي الكامل .

السكان قوة العمل بالمليون

١٩٤٠	١٩٤١	٣٣ر٩
١٩٦٠	٢١٦ر١	٦٢ر٠
١٩٦٥	٢٣١ر٩	٧٦ر٩
١٩٧٠	٢٤٣ر٩	٩٠ر٢
١٩٧٧	٢٦٠ر٠	١٠٦ر٤

وفي الاتحاد السوفيتي أعلى نسبة عمالة بين السكان بالمقارنة مع أي بلد في العالم : ٩٢٪ من المواطنين القادرين على العمل يستخدمون في الاقتصاد الاجتماعي .

وكثيرا ما اذاعت الصحافة البرجوازية أن العمالة الكاملة في الاتحاد السوفيتي ناتجة عن النمو المنخفض لانتاجية العمل ، وأنه يوجد كما يزعمون « بطالة كامنة » ، أو كما تقول صحيفة ما « ان الناس يوظفون ، بغض النظر عما اذا كان لهم أي عمل يقومون به أم لا » . ومثل هذه التأكيدات لا أساس لها من الصحة . فكيف يمكن للمرء في الحقيقة أن يتحدث عن انخفاض نمو الانتاجية ، مثلا ، اذا ما كانت نتائج فترة السنوات الخمس الاخيرة تبين أن نمو انتاجية العمل قدمت ٨٤٪ من نمو الانتاج في الصناعة ٧٨٪ في الانشاءات ، ١٠٠٪ في الزراعة .

وأحد افكار الدعاية البرجوازية الاخرى هو أن ائمة وميكنة الانتاج تخلق البطالة في الاتحاد السوفيتي ، كما تفعّلان في أي مكان آخر ، حتى أن العمال يصبحون فائضين ويجدون صعوبة في الحصول على وظائف . وذلك حالة تطبق فيها الدعاية البرجوازية مقاييس رأسمالية على الاتحاد السوفيتي . ففي البلدان الرأسمالية يؤدي الترشيح في الحقيقة الى زيادة تعميق البطالة ، لكن الامر جد مختلف في الاتحاد السوفيتي . وبالطبع حينما تدخل آلات جديدة وتطبق تكنولوجيا جديدة في المؤسسات وتزداد انتاجية العمل ، يصبح بعض العمال فائضين ، لكن هذه العملية يكاملها تخضع للتخطيط ويوفر لهؤلاء العمال وظائف في مؤسسات أخرى دون أي نقص في دخولهم . وثانيا ، ان مثل هؤلاء العمال لا يمكنهم ان يشغلوا أكثر من نصف

وتوجه الوظائف للشباب ذا أهمية استثنائية لأن نظام المدارس المهنية التكنيكية يدرّب العاملين في أكثر من ١٥٠٠٠ تخصص • إن الهيئات النقابية والحكومية إذ تضع هذا الهدف في الاعتبار، تقوم بتنفيذ عدد من التدابير التي تهدف إلى الكشف عن ميول الشباب وقدراتهم • وهذا التعليم المهني التكنيكي يقدم في الاتحاد السوفييتي مجانيا : ففي ١٩٧٦ أنفقت الدولة ٢٢ بليون روبل لهذه الأغراض ، وتضاعفت هذه النفقات خلال السنوات العشر الماضية بل وزادت عن ذلك •

والاشكال المختلفة للتدريب بالورش في المؤسسات وفي اتحادات الانتاج هامة للغاية في تدريب العاملين ورفع مستويات مهارتهم • وتُعظم مناهج الانتاج التكنيكية في المؤسسات لمساعدة العمال على رفع مستويات مهارتهم وضمان درجة مهارة أعلى • وتساعد المناهج ذات الأغراض الخاصة العمال على دراسة الآلات الجديدة والتجهيزات والتكنولوجيا الحديثة • وفي مدارس انتاجية العمل العالية والخبرة المتقدمة يقوم العمال الطالعيون بتعليم غيرهم من العمال على استخدام أساليب متقدمة في عملهم • وبالإضافة إلى ذلك ، توجد كذلك مدارس ومناهج لتعليم مهنة أخرى أو مهنة ذات صلة • وينص تشريع العمل على أن التدريب على الانتاج في المؤسسات والمكاتب يجري في الموقع خلال ساعات العمل • وتدفع أجور عن فترة التدريب • وعندما يتم التدريب تمنح وظيفة تتمشى مع درجة المهارة المكتسبة •

وسوف يكون المرء فكرة عن مدى مساعدة هذا النشاط العمالي في رفع مستويات مهارتهم من حقيقة أنه في عام ١٩٧٧ تعلم أكثر من ٣٤ مليون رجل وامرأة منها جديدة أو رفعوا مستويات مهارتهم في المؤسسات والمكاتب والمزارع الجماعية وغيرها من المؤسسات •

وبذلت النقايات جهدا كبيرا لرفع المستويات الثقافية والتكنيكية للجماهير العاملة ، فقد ساعدت على إقامة جامعات شعبية للتقدم التكنيكي والمعرفة الاقتصادية

ونظمت ندوات للخبرة المتقدمة • وبالإضافة إلى ذلك ، التحق أكثر من ١٠ ملايين بمدارس العمل الشيوعي •

وتعتبر مشاركة الجماهير العاملة الواسعة في إدارة الانتاج ، ضمنا رئيسيا لحق العمل • فمن خلال مؤتمرات الانتاج الدائمة واجتماعات العمال وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في جماعات العمل ، يصبح للجماهير العاملة صوت في صناعة القرارات المتعلقة بكافة مجالات الانتاج •

وتعمل مؤتمرات الانتاج الدائمة في المصانع ومواقع الانشعاعات والورش والمعاهد والمكاتب • وينتخب أعضاؤها في اجتماعات عامة لكل الذين يعملون في المؤسسة أو المكتب المعين • وتناقش المؤتمرات قضايا مختلفة في النشاط الانتاجي ، وإنجاز الاهداف ، واستخدام الاحتياطات الداخلية ، وخلق الظروف لرفع انتاجية العمل وتحسين أساليب الإدارة ، وطرق التغلب على أية نواقص ، والمسؤولون في المؤسسات والمكاتب يضعون في اعتبارهم ، أثناء نشاطهم ، توصيات وقرارات مؤتمرات الانتاج هذه ، ويتقدمون بالتقارير إلى اجتماعاتها اللاحقة حول إنجازها •

ويوجد في الوقت الحاضر حوالي ١٣٠٠٠ مؤتمر انتاجي دائم بالمصانع والورش ، تضم ٤٠٠ مليون رجل وامرأة ، وخلال فترة الخطة الخمسية التاسعة قدمت حوالي سبعة ملايين اقتراح لتحسين النشاط الاقتصادي ، في هذه المؤتمرات •

ومما له أهمية قصوى في حق العمل لكل مواطن سوفييتي ، الضمانات التشريعية الموجودة في أسس تشريع العمل للاتحاد السوفييتي والجمهوريات الاتحادية ، وكذلك في قوانين العمل الخاصة بالجمهوريات الاتحادية وكذلك في القوانين الأخرى للجمهوريات ولعموم الاتحاد التي تنظم علاقات العمل في مجال الانتاج الاجتماعي •

وأول ما ينبغي الإشارة إليه هو أن

التشريع السوفيتي لا يسمح بأية قيود على حقوق المواطنين في إجراءات تحديد الوظيفة أو أي خفض للجور بسبب الجنس أو القومية أو الأصل الاجتماعي .

ونتيجة لتكثيف الإنتاج ، يصبح بعض الأشخاص المستخدمين في المؤسسات فائضين ، مما يعني أن على تلك المؤسسات والمكاتب أن تخفض من وقت لآخر عدد العاملين بها . ومع ذلك يوفر تشريع العمل ضمانات محددة لهؤلاء الذين يجبرون الاستغناء عن وظائفهم . وإذا ما عجزت الإدارة عن منح هؤلاء الأشخاص وظائف أخرى في المؤسسة ، تتخذ الخطوات لإيجاد وظائف لهم في مكان آخر .

وتعتبر إجراءات حماية عمل النساء عناصر هامة في تشريع العمل السوفيتي . وهناك من الأسباب الموجبة ما يدعو إلى ذلك . فالنساء يشكلن الآن ٥١٪ من العاملين في المصانع والمكاتب ، ٤٩٪ من الفلاحين الجماعيين . وفي الوقت الذي يتمتع فيه النساء بحقوق مساوية للرجال ، نجد أن لهن مزايا وامتيازات أكثر . وهكذا يحرم القانون استخدام عمل النساء في العمل الشاقة والمرهقة . كما لا يسمح بتشغيل النساء ليلاً أو في عمل إضافي . ولا يجوز إرسال النساء الحوامل أو المرضعات أو من لديهن أطفال لا تقل أعمارهم عن العام في عمل خارجي . ولا يجوز فصل النساء الحوامل أو النساء اللاتي لديهن أطفال صغار في أي إجراءات لخفض عدد العاملين . ويسمح التشريع بإمكان تشغيل النساء لساعات أقل من يوم العمل الكامل ، لكن ذلك لا يقلل من مدة أجازتهم السنوية أو يلغي حقهم في التأمين الاجتماعي .

وعلى النقابات السوفيتية دور هام تلعبه لكي تضمن للمواطنين ممارسة حق العمل بحرية وكرامة لائقة باليدش . وهكذا ، فلا يجوز لمدبر المؤسسة أن يغير من معدلات الإنتاج ، أو يمنح درجات أو يحدد عدد العمال الذين يعملون في هذا القسم أو ذاك ، دور موافقة النقابة ، وللنقابة سلطة وقف استخدام تجهيزات جديدة ، أو

عمليات في الورش ، وحتى عمليات جديدة إذا ما تأكد لها أن في ذلك ضرر ما على صحة العمال ، ومن بين الأمور التي تؤثر على مصالح الجماهير العاملة والتي يمكن للإدارة أن تقررها فقط بالاتفاق مع اللجنة النقابية : نظام العمل في المؤسسة ، مدة الإجازة السنوية ، استخدام الأموال للمكافآت ، التقاير الثقافية الاجتماعية والمتعلقة بالسكان ، والأموال المخصصة لتحسين حماية العمال وتكنيكات الأمن الصناعي ، وتحديد المساحة السكنية . .

كما تقرر تشريعات العمل السوفيتية هذه القاعدة : بناء على طلب اللجنة النقابية ، يجب على الإدارة أن تلغى عقد العمل مع المدير أو تنحيه عن منصبه إذا ما خرق تشريع العمل ، أو عجز عن الوفاء بالتزاماته وفقاً للاتفاق الجماعي ، أو سمح لنفسه بالاستيلاء للبيروقراطية . وللنقابات ، ممثلة في هيئاتها في عموم الاتحاد أو الجمهوريات ، الحق في المبادرة التشريعية ، وتقديم مشاريع قوانين عمل تتفق مع مصالح الجماهير العاملة والمجتمع السوفيتي ككل ، إلى الهيئات التشريعية لدراستها .

وتشارك النقابات بدور نشط كذلك في صياغة الخطط الاقتصادية القومية . وتدرس هيئات الدولة وتوافق على مثل هذه الخطط بعد أن تتخذ الأجهزة النقابية القرارات المتعلقة بها .

تلك هي حالة الأمور في الاتحاد السوفيتي فيما يتعلق بحق الإنسان الأكثر حيوية . ولا يحدث أبداً للشباب من الرجال والنساء في الاتحاد السوفيتي أن يجدوا صعوبة في الحصول على وظيفة عند بدء حياتهم العملية ، أو أن يشغلوا أنفسهم بالمبحث عنها . والاشتراكية هي التي مهدت الطريق لهذا النوع من ضمان حق العمال ، لأنها وضعت حداً للاستغلال وأتاحت لكل مواطن ، كما قال لينين ، الفرصة « لكي يعمل لنفسه وكذلك لكي يستخدم كفاءة منجزات التكنولوجيا » (المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٦ ، ص ٤٠٧) .

دائرة المعارف

• الماركسية اللينينية :

هي المذهب الثوري لماركس وإنجلز ولينين ،
والذي يمثل نظاما متكاملًا متناسقًا من الآراء الفلسفية
والاقتصادية في أربعينات القرن التاسع عشر ،
وأصبحت التعبير النظري عن المصالح الجوهرية لهذه
الطبقة ، وبرنامج نضالها من أجل الاشتراكية
والشيوعية . وكان ظهور الماركسية يعانم ثورة
عظيمة في علوم الطبيعة والمجتمع فلقد حقق مؤسسوه
الماركسية ماثرة علمية لم يسبق لها مثيل في مجالات
المعرفة الانسانية كالفلسفة والاقتصاد السياسي
والاشتراكية العلمية ، الخ ، وصاغوا علما
ثوريا حقا لا يهدف فحسب الى تفسير العالم بشكل
سليم وإنما يهدف أيضا الى تغييره . وقد أشار
لينين الى أن تعاليم ماركس هي تعاليم شاملة
ومتكاملة ، إذ أنها تقدم للناس نظرة صادقة الى
العالم . أنها تعاليم كلية لأنها صحيحة ، والسمة
الرئيسية للماركسية هي أنها تقيم الدليل على الدور
التاريخي للطبقة العاملة كبانيه لمجتمع شيوعي لا
يطبق . والشيوعية العلمية ، التي تعتبر جزءا جوهريا
لا يتجزأ من الماركسية اللينينية ، لها أساسها
الاقتصادي العميق في الاقتصاد السياسي
الماركسي ، الذي اكتشف قوانين طريقة الانتاج

انجازا بارزا في نشاط ماركس العملي
الثوري . وقد أصبحت الاممية الاولى
معلما كبيرا على طريق تطوير التضامن
الاممي للبروليتاريا ، ومرحلة هامة في
عملية توحيد الماركسية مع حركة الطبقة
العاملة .

وفي نهاية القرن التاسع عشر ، وكانت
قد تشكلت أحزاب سياسية مستقلة للطبقة
العاملة في معظم البلدان الرأسمالية ،
برزت من جديد مهمة إقامة تنظيم اممي
جديد للبروليتاريا . وفي عام ١٨٨٩
تأسست الاممية الاولى بمساهمة مباشرة
من فريدريك انجلز ، الذي واصل رسالة
ماركس في الدفاع عن الجوهر للماركسية
ضد مختلف التيارات البورجوازية
الصغيرة والانتهازية . غير أنه بعد وفاة
انجلز تمكنت التيارات الانتهازية من فرض
سيطرتها على الاممية الثانية مما أدى
في نهاية الامر الى تدهورها ايدولوجيا
وسياسيا وانهارها .

ان مرحلة جديدة في التطوير الخلاق
للماركسية ترتبط ارتباطا وثيقا باسم
لينين الذي واصل بحق تعاليم ماركس .
واسهام لينين في تعاليم الماركسية عظيم
لدرجة أنه من المصواب تسميتها الآن
بالمذهب الماركسي اللينيني . وتعتبر
اللينينية تطورا خلاقا للماركسية في
الظروف التاريخية الجديدة . لقد بدأت
حقبة تاريخية جديدة قرب بداية القرن
العشرين - عصر الامبريالية والثورات
الاشتراكية - واجهت الحركة الشيوعية
الدولية بمشاكل جديدة في نظرية وممارسة
النضال الثوري . وطبق لينين بحصافة
جدليات الماركسية على تحليل تطورات هذه
الحقبة وواصل تحليل ماركس للرأسمالية .
وقدم نظرية علمية للمرحلة الامبريالية
من الرأسمالية وطور نظرية الثورة
الاشتراكية . وخلص الى الاستنتاج الفائل
بان الاشتراكية يمكنها في البداية
ان تقتصر في بلد واحد . وصاغ نظرية
تطور الثورة البرجوازية الديمقراطية الى
ثورة اشتراكية ، وطور فكرة توحيد الثورة
البروليتارية مع نضال التحرر الوطني ،
ووضع تعاليم متكاملة حول بناء حزب
بروليتاري من نوع جديد .

الرأسمالية ويبرهن على أن الاشتراكية
يجب أن تحل محل الرأسمالية . ومن
الناحية الفلسفية تركز الماركسية اللينينية
على المادية الجدلية والتاريخية . وهي
تتطور كعلم حي وخلاق ، ولا تتفق مع أي
شكل من أشكال الجمود العقائدي ، وهي
تستمد قوتها الخلاقة من الحياة ، من
الممارسة الثورية . وأحد سمات الماركسية
اللينينية هي الصلة الوثيقة بين النظرية
والممارسة ، وذلك ما يميزها عن كافة
النظريات الاصلحية والمراجعة . وكان
ماركس وانجلز يعملان بلا كلل في سعييهما
لتطوير تعاليمهما ، واثرائها بفرضيات
واستنتاجات جديدة واختبار قيمها خلال
التجربة الثورية للجماهير والمنجزات
الجديدة للعلم . وقد حدد ماركس المبادئ
الرئيسية لاستراتيجية وتكتيكات نضال
البروليتاريا الطبقي . وشدد على ضرورة
ممارسة الدور القيادي للطبقة العاملة
وعلى رأسها حزبها السياسي لحركة
التحرر ، والربط الوثيق بين النضال
من أجل الهدف النهائي للحركة وبين
انجاز المهام الاقتصادية والسياسية
العامة ، وإقامة تحالف قوى البروليتاريا
وبين القطاعات العريضة من الشعب
العامل ، وتوحيد حركة البروليتاريا
الطبقية مع النضال من أجل الحريات
الديمقراطية وفي سبيل التحرر الوطني
للسعوب المضطهدة ، والولاء للاممية
البروليتارية .

وعندما برهن ماركس على الدور
التاريخي للبروليتاريا خلص الى الفرضية
القائلة بضرورة تنظيمها طبقيا . وعلق
اهمية عمل النقابات كمؤسسات جماهيرية
للعمال في النضال من أجل مصالحهم
الاقتصادية . وأكد ان الحزب الثوري
للتبقة العاملة يمكنه أن يكون أرقى
أشكال التنظيم الطبقي للبروليتاريا
وطليقتها القادة .

وقام ماركس بتأسيس أول منظمة
دولية للشيوعية هي الرابطة الشيوعية
التي أصبحت مدرسة لاعداد الثوريين .
وكان « بيان الحزب الشيوعي » الذي
كتبه ماركس وانجلز هو برنامج الرابطة
الشيوعية : وجاء تأسيس الاممية الاولى

وقد ترجمت نظرية لينين الى الواقع بعد انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا ورسم الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي خطة لبناء المجتمع الاشتراكي وضمن تحقيقه العملي وتعتبر اللينينية استمرارا خلاقا لتعاليم ماركس ، ماركسية القرن العشرين . وبعد وفاة لينين واصل الحزب الشيوعي السوفيتي والاحزاب الشيوعية الشقيقة عملهم في اثراء وتطور الماركسية اللينينية . وعلى اساس تعميم الخبرة العملية الواسعة للاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى تم الكشف عن القوانين الرئيسية والقوى المحركة للمجتمع الاشتراكي ، وتبلورت المفاهيم النظرية حول البناء الاقتصادي والثقافي للمجتمع الاشتراكي ، وحول التغييرات في البناء الطبقي ومهام وظروف تطور الاشتراكية التدريجي الى الشيوعية .

ولقد اثبتت تعاليم الماركسية اللينينية صحتها وحيويتها ، كما انها تزداد قوة في نضالها ضد خصومها الايديولوجيين .

وتعتبر الاحزاب الماركسية اللينينية هي القوة القائدة للطبقة العاملة وللجماهير العريضة في جميع البلدان من اجل السلام والديمقراطية والاشتراكية وتكمن قوة هذه الاحزاب في اخلاصها للماركسية اللينينية وللأممية البروليتارية .

والماركسية اللينينية ، باعتبارها ارقى ما توصل اليه الفكر الاجتماعي العالمي ذات صبغة اقتصادية ثورية عميقة . وهي ليست عقيدة ، وليست نصوصا جامدة ، وانما هي مرشد للعمل . واثراء النظرية باستمرار ، والتخلي عن المفاهيم التي عفا عليها الزمن ، وتقديم اخرى جديدة تتفق مع الواقع المتغير . تلك هي السمة الهامة للماركسية اللينينية .

ان تعاليم الماركسية اللينينية نظرية علمية حقة ومنهج صادق لدراسة وتغيير الواقع الحي . وخلال اكثر من مائة عام والتطور التاريخي يتبع الطريق الذي تنبأت به الماركسية ، بل ويبرهن يوما بعد يوم على صحتها وجدارتها .

● اشترك في هذا العدد



● (١٩٧٩) العام العاشر للطبولة

SOCIALIST STUDIES

SEPTEMBER 1978

MAIN SUBJECTS

- The Basis for Uniting Left Forces in Mexico.
- Scientists Speak Out Against Neutron Death.
- The Capitalist Economy in the Late Seventies.

Special Study on.

The Political Film

● يوريس بونا ماريوف :

العضو المناوب بالمكتب السياسي للجنة المركزية بالحزب الشيوعي السوفييتي

● الكسندر كاراجانوف :

سكرتير اتحاد السينمائيين السوفييت

● اليجو ماندينز :

عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المكسيكي

● يوري كاييلينسكي :

ونيقولاى سيرجيف

اقتصاديان سوفييتيان

دراسات اقتصادية

مجلة شهرية
تصدر عن دار الهلال
بالتعاون مع مجلة
السام والاشتراكية

رئيسة مجلس الإدارة :
أمينة السعيد

نائب رئيس مجلس الإدارة :
صبرى أبوالمجد

رئيس التحرير :
إبراهيم عبد الحليم

ثمن العدد : جمهورية مصر العربية
١٠٠ مليم - عن الكميات المرسله
بالطائرة فى سوريا ولبنان ١٢٥ قرشا .
فى الأردن والعراق ١٣٠ فلسا .
قيمة الاشتراك السنوى : « ١٢ عددا »
فى جمهورية مصر العربية وبلاد اتحاد
البريد العربى والافريقى ١٠٠ قرش صاغ
فى سائر أنحاء العالم ، ٥ ونصف دولار
أو ٢ ج ك والقيمة تسدد مقدما لقسم
الاشتراكات بدار الهلال . فى جمهورية
مصر العربية والسودان بحواله بريدية .
فى الخارج بتحويل أو شيك مصرفى
قابل للصرف فى جمهورية مصر العربية
والأسعار الموضحة أعلاه بالبريد
العادى - وتضاف رسوم البريد الجوى
والمسجل على الأسعار المحددة عند
الطلب .

الإدارة : دار الهلال ١٦ شارع محمد
عز العرب : القاهرة .
تليفون : ٢٠٦١٠ « عشرة خطوط »

